بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب - قسم العلوم السياسية
قسم الاقتصاد السياسي الدولي

٠٨٨٠٩٨١

عنوان الرسالة

أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي"

إعداد

خلود محمود نعيم

إشراف

الأستاذ الدكتور: وليد سليم عبد الحي

حقل التخصص

الاقتصاد السياسي الدولي

الشكر والتقدير

أبدأ بشكر الله العلي القدير الذي جعلني أحد طلبة العلم في جامعة اليرموك، واحمد الله على ذلك وبعد:

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور وليد سليم عبد الحي، على تشرفه بالإشراف على هذه الرسالة وسعة صدرة ،كما أتقدم بعظيم التقدير والثناء إلى الأساتذة الكرام الذي تشرفوا بمناقشة هذه الرسالة، الدكتور ذياب مخادمة والدكتور مسعود الربضي،و الأستاذ الدكتور احمد نوفل، سائلا الله العلي القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأجلاء الذين درسوني طوال مرحلة الماجستير، والذين ما وسعوا جهدا في تقديم المعلومة المفيدة، وتقديم الدعم والمساندة والنصح والإرشاد لي طوال فترة إعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى زوجي الحبيب طلال عبيدات وأخوتي الأعزاء الدكتور توفيق والدكتور نعيم والدكتورة ميسون الذين ظلوا متابعين وسائلين عن أحوالي طوال فترة دراستي.

وأتقدم بعظيم التحية والتقدير إلى الزملاء والزميلات الأعزاء طلبة قسم الاقتصاد السياسي الدولي، لسؤالهم عني ومتابعتهم لي طوال مرحلة إعداد هذه الرسالة، وأخص بالذكر الزملاء عماد الشدوح،بشار القبلان، حمدان السرحان، اياد الديك، وباسم عضيبات.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
المحتويات	
قائمة الجداول	ز
الملخص	ل
أولا: أهداف الدراسة	١
ثانيا: مناهج الدراسة	٢
ثالثا: فرضية الدراسة	٣
رابعا: مشكلة لدراسة	٣
خامسا:تحديد المفاهيم	٣
سادسا: الدراسات السابقة	٤
تمهيد	٦
الفصل الأول: العلاقة بين الاقتصاد والسياسة	٨
المبحث الأول:تجدد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة	٩
المطلب الأول:العلاقة بين الاقتصاد والسياسة	١١
المطلب الثاني:الاقتصاد السياسي	١٤
المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي	١٦
المطلب الرابع:المدارس الفكرية التي تناولت الاقتصاد السياسي الدولي	١٨
المطلب الخامس:أهمية المتغيرات الاقتصادية والسياسية	٢٦
الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي	٣٠
المبحث الأول: الاقتصاد المغاربي	
المطلب الأول:التأريخ الجغرافي-السياسي لدول المغرب العربي	٣١
المطلب الثاني:التصنيف الاقتصادي لدول المغرب العربي	٣٥
المطلب الثالث:الواقع الفعلي لاقتصاد دول المغرب العربي	٤٠
المطلب الرابع:التكامل الاقتصادي	٤٩
المبحث الثاني: العلاقات السياسية المغربية البينية	٥٢
المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي	٥٣
أولا: أهداف إنشاء الاتحاد المغاربي	٥٤
ثانيا: الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي	٥٥

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: نتائج الاتحاد المغاربي	٤٧
الفصل الثالث:الصراعات السياسية في المغرب العربي	٦٠
المبحث الأول:المشكلة الصحراوية	٦١
المطلب الأول:الأبعاد الجغرافية-السياسية لمشكلة الصحراء الغربية	٦٢
أولا: التطورات التاريخية والسياسية للقضية الصحراوية	٦٥
ثانيا: الأبعاد الاقتصادية لمشكلة الصحراء الغربية	٦٧
ثالثا: الأبعاد السياسية لمشكلة الصحراء الغربية	٦٨
المطلب الثاني: موقف الدول الاتحاد المغاربي من مشكلة الصحراء الغربية	٧٣
أ- موقف ومطالب دول المغرب العربي وجبهة البوليساريو	٧٣
أولا: مطالب المغرب بالصحراء الغربية	٧٣
ثانيا:الموقف الجزائري من مشكلة الصحراء الغربية	٧٥
ثالثا:الموقف الموريتاني	٧٨
رابعا:الموقف الليبي والتونسي	٧٩
خامسا:موقف جبهة الصحراء الغربية	٨٢
ب- موقف الاتحاد المغاربي من مشكلة الصحراء الغربية	٨٥
ج- الموقف الإقليمي والدولي من مشكلة الصحراء	٨٧
أولا: موقف منظمة الأمم المتحدة	٩٠
ثانيا: موقف منظمة الوحدة الإفريقية	٩٢
المطلب الثالث:دور العامل الاقتصادي في الخلافات المغربية-الجزائرية حول مشكلة الصحراء الغربية	٩٤
المبحث الثاني:مشكلات الحدود السياسية في المغرب العربي	٩٦
المشاكل الحدودية بين دول المغرب العربي	٩٦
الفصل الرابع: أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية	١٠٤
المبحث الأول: أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية	١٠٥
المطلب الأول: أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات الايدولوجية	١٠٥
المطلب الثاني: أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات الإقليمية	١٠٩
المطلب الثالث: أثر العوامل الاقتصادية على العلاقات الخارجية المغاربية	١١٩
المبحث الثاني: وزن العوامل الاقتصادية في الصراعات السياسية	١٢٥
النتائج والخلاصة	١٢٩

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	اسم الجدول، الشكل	رقم الصفحة
جدول رقم١	عدد السكان ومتوسط معدل النمو السكاني	٣٨
جدول رقم ٢	درجة انكشاف دول المغرب العربي	٤٢
جدول رقم ٣	الأهمية النسبية للصادرات البينية	٤٣
جدول رقم ٤	الأهمية النسبية للواردات البينية	٤٤
جدول رقم ٥	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٤٧
جدول رقم ٦	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٤٨
الخريطة رقم ١	النزاعات الحدودية بين دول المغرب العربي	١٣١
الخريطة رقم ٢	المدن ومراكز التوطن الرئيسية بالصحراء الغربية	١٣٢
الخريطة رقم ٣	التقسيم الإداري والجغرافي للصحراء الغربية	١٣٣
الخريطة رقم ٤	الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية	١٣٤

الملخص

نعيم، خلود محمود. أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية (دول المغرب العربي) رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. ٢٠٠٥. (المشرف:أ.د وليد سليم عبد الحي).

هدفت هذه الدراسة البحثية، إلى دراسة أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية في دول المغرب العربي، واعتمدت الباحثة مبدأ التكامل العملي بين المناهج لدراسة هذه العلاقة من خلال استخدام المنهج التاريخي للتحدث عن العلاقات التاريخية وتطورها بين دول المغرب العربي،وأهم العوامل والأحداث التي ساهمت في زيادة التقارب أو الصراع بين دول المغرب العربي،كما استخدمت الباحثة منهج تحليل النظم، باعتبار أن العلاقات بين دول المغرب العربي تعتمد على الاستمرارية والثبات،من خلال شبكة معقدة من هذه التفاعلات،كما استخدمت الباحثة كذلك المنهج الإحصائي الوصفي, لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة ووزن هذه المتغيرات.استندت الدراسة على فرضية أن العلاقات الاقتصادية باعتبارها متغيرا مستقلا تتحكم بالعلاقات السياسية كمتغير تابع سواء في حالة التعاون أو حالة الصراع بين دول المغرب العربي، واعتبرت أن العوامل الاقتصادية هي العوامل الرئيسية في إحداث الصراعات السياسية، ويكون وزنها أقوى من العوامل السياسية في إحداث الصراعات.

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

١. بين التحليل أن بدايات التنمية القطرية كان فيها الأهمية للمتغير السياسي،على حساب العامل الاقتصادي من خلال جعل الاقتصاد وحركته خاضعين للسيطرة السياسية،حيث هيمنت السلطة السياسية على الفائض الاقتصادي ووجهته لخدمة أهداف الدولة

بالدرجة الأولى،على حساب أهداف المجتمع المدني ومؤسساته التي لـم تـستطع أن تشارك بفاعلية في صنع القرار السياسي وظلت تابعة للنظم الحاكمة.وهو ما يتوافـق جزئيا مع فرضية الباحثة في أن العامل الاقتصادي تابع للعامل السياسي خصوصا في بداية إنشاء الكيانات السياسية.

٢. بين التحليل أن العوامل الاقتصادية استخدمت نسبيا في بعض المراحل التاريخية كأدوات في رسم السياسة الخارجية،وأصبحت عوامل رئيسية في الـصراع فـي مراحل تاريخية أخرى،وخصوصا عند بداية بناء وتشكل الدولة لحاجتهـا إلـى الموارد الاقتصادية بهدف تثبيت وتدعيم شرعيتها السياسية،وهو ما يؤيد فرضية الباحثة في أن العوامل الاقتصادية تابعة للعوامل السياسية ومساندة لصانع القرار السياسي في عملية صنع القرار وخصوصا في الفترات التاريخية التـي تـشهد تحولات جذرية في سمات وخصائص النظام الدولي.

الكلمـــات المفتاحيـــة: دول المغـــرب العربي،الاتحـــاد المغاربي،العوامـــل الاقتصادية،الصراعات السياسية،الصحراء الغربية،مشكلات الحدود المغاربية،الوطن العربي.

Abstract

Naim, kholood Mahmoud, The impact of economical factors on political conflicts Al- Magreb Al- Arabi countries. master study, yarmouk university ٢٠٠٥.**Supervisor,**Prof -Dr whaled saleem Abdel Hai

The purpose of this research study was to identity the impact of economical factors on political conflicts in Al- Magreb Al- Arabi countries . the researcher relied on the practical completion method to study this relationship by using the historical method to talk about the historical relationship the development of these relationships between Al- Magreb Al- Arabi countries and to identify most important factors and events which contributed in increasing the approach level or conflicts between the countries of Al- Magreb Al- Arabi .

The researcher also used system analysis method as it is assumed that the relationships between countries of Al- Magreb Al- Arabi depend on continuation and stability this is shown by the existence of a very complicated web net of these reactions .

The researcher also used the descriptive statistical method to identify the relationship between the rariatles of the study and to weigh these variables . The study depended on the hypothesis that the economical relationships, as considered an independent variable control the political relationships as a dependent variables either in the state of coorporation or in the state of conflict between the countries of Al – Magret Al- Arabi.

The economical factors are considered the major factors causing the political conflicts. The economical factors have much more weight than political factors with respect to causing conflicts.

The study showed the following results:

١. the analysis showed that in the beginning of country's development the importance was to the political variable on the account of economical variable by making the economical variables by making the economics variable and its movement under the control of political domination .

the political authority dominatred the econo my and directed this econo my towards sieving the goals of the government or the stable in the first degree . this was primarily done on the account of the objectives of civil community and its organistion which was not able to participate in the political descion making process and was controlled by the authority systems . this is partly consistent with the hypothesis presented by the researcher that the economical factor follows the political factoo especially at the beginning of establishing political countries or units.

٢. The analysis showed that the economical factors were used relatively in some historical stages as tools to draw the foreign policies . In other historical stages, these factors were major reasons in causing conflicts especially at the beginning of building and establishing the country . As we all know , new countries need economical resources to ensure and consolidate its political legitimity.

This finding supports the hypothesis presented by the researcher which is that the economical factors are followers to economical factors and they support the in the descion making process, especially in the historical periods which have radical changes in the characteristics of international regime system key words : Al - Magreb Al - Arabi countries Magarbi Union, economical factors, political conflicts, Border problems in Al – magreb Al – Arabi countries, the Arab nation.

أولا: أهداف الدراسة

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل والاعتبارات التي تسعى الدول بسببها نحو التقارب والتكامل أو نحو المواجهة والصراع،وتهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. تبيان أهمية العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية،وأي من هذين العاملين لعب دورا أكثر أهمية في الصراعات السياسية بين دول المغرب العربي.

٢. التعريف بالاقتصاد السياسي الدولي والمراحل التاريخية التي مر بها وتجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي.

٣. دور العوامل الاقتصادية في نشوء الخلافات حول المناطق الحدودية، والخلاف حول الصحراء الغربية في دول المغرب العربي، وموقف الدول المغاربية من هذه المشكلة وانعكاساتها السياسية على المنطقة المغاربية.

٤. تناول جوانب التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول الاتحاد المغاربي، وأسباب فشل المشاريع الوحدوية للتكامل الاقتصادي.

٥. سد النقص في الدراسات التي تتناول العامل الاقتصادي ودوره في الصراعات السياسية وخصوصا في العلاقات العربية- العربية، ومنطقة المغرب العربي بالتحديد.

ثانيا: مناهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على مجموعة من المناهج في دراسة أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية،ومن أهم المناهج التي تم استخدامها:

١. **المنهج التاريخي:**

يهدف هذا المنهج إلى إبراز العامل التاريخي والأبعاد التاريخية التي ساهمت في تشكيل العلاقات التعاونية أو الخلافات الحدودية والصراعات السياسية في دول المغرب العربي من خلال دراسة التاريخ السياسي والاقتصادي ، ورصد التطورات السياسية بعد فترة استقلال دول المغرب العربي، ومحاولة ربط تلك التطورات السياسية بالجانب الاقتصادي لمعرفة أهمية هذا الجانب في العلاقات المغاربية.

٢. **منهج النظم:**

تعتبر هذه الدراسة أن النظام السياسي في دول المغرب العربي هو شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتاز بالثبات والاستمرارية، والتي تصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل.

٣. **المنهج الإحصائي:**

يهدف هذا المنهج إلى رصد التغيرات والتطورات الاقتصادية في دول المغرب العربي، بهدف معرفة مقدار الترابط والتماسك الاقتصادي بين دول المغرب.

ثالثا: فرضية الدراسة

تستند الدراسة على فرضية رئيسية هي:

١. إن العوامل الاقتصادية باعتبارها متغيرا مستقلا تتحكم بالعوامل السياسية كتغير تابع في التعاون أو الصراع الاقتصادي أو السياسي بين دول المغرب العربي.

٢. إن العوامل الاقتصادية هي العوامل الرئيسية في إحداث الصراعات السياسية، وتكون أقوى من العوامل السياسية في إحداث الخلافات.

رابعا: مشكلة الدراسة

ترتكز مشكلة الدراسة على قياس مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية في نشوء وتطور النزاعات السياسية بين دول المغرب العربي.

خامسا: تحديد المفاهيم

١. المتغيرات الاقتصادية : هي مجموع المتغيرات ذات العلاقة بعمليات الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات والأيدي العاملة

٢. المتغيرات السياسية: هي مجموع المتغيرات ذات العلاقة بالنظم السياسية وتوجهاتها الفعلية والايدولوجية وبالأنساق السياسية المجتمعية.

٣. المغرب العربي: يضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.

سادسا: الدراسات السابقة

يوجد عدد من الدراسات التي تناولت المشاكل الحدودية أو مشكلة الصحراء الغربية في العلاقات المغاربية إلا أن الملاحظ أنها بشكل عام تتحدث عن تطوراتها التاريخية والسياسية بدون التركيز على العامل الاقتصادي.

أولا: دراسة: هارون، علي احمد. أسس الجغرافيا السياسية[1]

تناول الكاتب في تلك الدراسة إشكالية الحدود البرية والبحرية في الوطن العربي، وتناول الباحث في الفصل الثالث من الكتاب إشكالية الحدود البرية والبحرية بين دول المغرب العربي، من خلال تناول مشكلة الحدود الدولية البرية للصحراء الغربية وإشكالية الحدود البرية بين الجزائر من جهة وتونس،المغرب، ليبيا من جهة أخرى، وكذلك إشكالية الحدود البرية بين المغرب وموريتانيا، والحدود البحرية بين ليبيا وتونس، إلا إن الكاتب يركز على المشكلات الحدودية من ناحية الجغرافيا السياسية دون إبراز العامل الاقتصادي في تلك المشاكل.

ثانيا: دراسة، مهابة، احمد. مشكلات الحدود في المغرب العربي[2]

تناول الباحث في هذه المقالة المشكلات الحدودية المغاربية من الناحية التاريخية،من خلال التركيز على دور الاستعمار الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، أسبانيا، ايطاليا) في رسم الحدود المصطنعة بين تلك الدول، وتمسك الدولة القطرية بهذه الحدود.

---

(1) هارون،علي احمد،أسس الجغرافيا السياسية،دار الفكر العربي ،الطبعة الأولى ،٢٠٠١.

(2) مهابة، احمد،مشكلات الحدود في المغرب العربي، القاهرة- مصر، مجلة السياسة الدولية،العدد١١٢ ، يناير١٩٩٣.

ثالثا: دراسة،مهابة،احمد،مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود(١)

تناول الباحث في هذا المقال مشكلة الصحراء الغربية منذ بداياتها،وموقف الإطراف المغاربية المتنازعة حول الصحراء،ويخلص في دراسته إلى الطريق المسدود الذي وصلت له المشكلة بالرغم من تدخل الأمم المتحدة في محاولة إيجاد إلية مناسبة لإنهاء المشكلة الصحراوية.

رابعا: دراسة،احمد،يوسف احمد.الصراعات العربية-العربية من عام ١٩٤٥-١٩٨١(٢)

تناول الباحث الصراعات السياسية العربية -العربية من عام ١٩٤٥-١٩٨١، وفي إحدى الفصول تناول الباحث دور العامل الاقتصادي في الصراعات العربية العربية،حيث بين الكاتب انه يوجد نوعين من الصراعات لها جانب اقتصادي هما (الحدود والمطالب الإقليمية، وقضايا اقتصادية أخرى) ويرى الكاتب أن الصراعات المتعلقة بالحدود غالبا ما تتعلق بالنزاع على مناطق غنية بالموارد الاقتصادية أو النفط، بينما الصراعات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الأخرى قضية العلاقات الاقتصادية الثنائية وسياسة الإغراق أو حول التسعير والتسويق كما هو حال النفط، واستنتج الباحث أن الصراعات العربية - العربية في الفترة من عام ١٩٥٥-١٩٦٧ كان الجانب الرئيسي فيها هو العامل الاقتصادي، ولكنه بين انه من الممكن أن تكون الصراعات عائدة في معظمها إلى العامل السياسي في الأصل.

---

(١) مهابة،احمد،مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود،القاهرة،مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٦،يوليو١٩٩٦،.

(٢) احمد،يوسف احمد،الصراعات العربية-العربية،بيروت-لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،١٩٨٨.

تمهيد:

لعبت مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية دورا مهما في تحديد ارتباطات دول المغرب العربي ببعضها البعض، إلا أن تكوين الدولة القطرية المغربية، مع ما صاحبها من سيطرة المؤسسة العسكرية، والتوجهات الأيدلوجية والشخصية للقيادات السياسية، كان لها الدور الرئيسي في تحديد نوعية الارتباط ومدى قدرته على الاستمرارية والتواصل، وتسعى دول المغرب العربي في ظل المتغيرات والعوامل الدولية وفي ظل النظام السياسي الدول الجديد إلى زيادة قدرتها الاقتصادية والعسكرية وحماية مصالحها القومية، من خلال خلق مؤسسات ذات نفوذ اقتصادي وسياسي، إلا أن الإرث التاريخي المشترك والوحدة الثقافية واللغوية والدينية، والتواصل الجغرافي لم يساهما في طريق الوحدة المغاربية، بل سيادة الدولة القطرية ومصالحها الخاصة على حساب المصلحة القومية المشتركة ساهمت في حدوث النزاعات والصراعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين دول المغرب العربي، فمشكلة الصحراء الغربية وما يتصل بثرواتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي ساهمت في تعكير أجواء العلاقات المغاربية منذ عام ١٩٧٥، عندما انسحبت أسبانيا من الصحراء الغربية،كما ساهمت النزاعات الحدودية والمطالب الإقليمية بين دول المغرب العربي إلى مزيد من الصراعات والتي وصلت إلى الصدام المسلح بين الجزائر والمغرب في عام ١٩٦٣، وفي عام ١٩٧٦، كما أن الخلافات الأيدلوجية ومسألة الزعامة الإقليمية،ساهمت في تشكيل المحاور بين دول المغرب العربي وعملت الحرب الباردة والاستقطاب السياسي إلى زيادة حدة الخلافات بين دول المغرب، ورغم المحاولات المتكررة من دول الاتحاد إلى سلك طريق الوحدة والتي بدأت منذ عام ١٩٥٨، ولغاية تأسيس مجلس الاتحاد المغاربي في عام ١٩٨٩م،

إلا أن الخلافات السياسية والحدودية لم تترك لهذه المحاولات أي مجال للنجاح والسير في طريق الوحدة المغاربية، وفي مقابل ذلك حاولت النخب السياسية والوطنية ومؤسسات المجتمع المدني المساهمة في تقريب وجهات النظر بين دول الاتحاد المغاربي، من خلال الضغط المتواصل على الحكومات في زيادة الاهتمام بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية ومن ثم السياسية،ولأهمية العوامل الاقتصادية ودورها في إحداث تغيرات بنيوية في قواعد وشروط العلاقات الاقتصادية بين الدول،تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أهمية العامل الاقتصادي في الصراعات السياسية بين دول المغرب العربي.

الفصل الأول

العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

تناول الفصل الأول العلاقة الجدلية بين المتغيرين السياسي والاقتصادي،وأيهما يقود الآخر من خلال تناول مفهومي الاقتصاد والسياسة في المبحث الأول والتطور التاريخي للاقتصاد السياسي في المدارس الفكرية المختلفة بدءا من المدرسة التجارية في القرن السادس عشر ثم المدرسة الكلاسيكية الليبرالية بتفرعاتها المختلفة وانتهاء بالمدرسة الماركسية، وتناولت الباحثة في الفصل الثاني الواقع الاقتصادي المغاربي من حيث البناء السياسي والاقتصادي لدول المغرب العربي والموارد والإمكانات الاقتصادية في دول المغرب العربي والمشاريع المغربية المشتركة التي تجمع دول المغرب العربي.

المبحث الأول

تجدد العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسياسية

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة قديمة وجديدة في نفس الوقت،فهي قديمة تعود إلى بدايات القرن السادس عشر حينما كان يسمى الاقتصاد السياسي،وجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة وتجدد الاهتمام في الاقتصاد السياسي وعودته إلى الواجهة،وتناولت علاقة الاقتصاد بالسياسة اتجاهات ومدارس فكرية مختلفة منذ القرن السادس عشر في الوقت الذي لم يكن قد تطور فيه بعد كل من الاقتصاد والسياسة على نحو منفصل ثم في مرحلة لاحقة حدث انفصال تدريجي بين علم السياسة والاقتصاد بعد أن تحول التركيز في دراسة العلاقات الدولية من التركيز على السياسات العليا (الأمن والقوة العسكرية وتوازن القوى) وخصوصا في مرحلة الحرب الباردة وسيادة النظرية الواقعية، إلى التركيز على دراسة السياسات الدنيا (موضوعات الاقتصاد والبيئة والمخدرات) وهو ما أدى إلى التداخل بين الظواهر الاقتصادية والسياسية وشهدت نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ازديادا ملحوظا في استخدام التفسيرات والتحليلات الاقتصادية للمشاكل السياسية في ميدان العلاقات الدولية-خصوصا عند اختفاء الاتحاد السوفيتي -حيث أدت إلى ظهور أسلوب جديد من مراحل الصراع الدولي في العلاقات الدولية فقد أصبحت القوى الجديدة مشغولة بصراع جديد من اجل النفوذ الاقتصادي والسيادة الصناعية وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الاقتصادية (الجيو-اكونومك)[1] وهو ما أدى إلى التداخل بين الظواهر الاقتصادية والسياسية وكذلك التداخل بين الأبعاد الداخلية والخارجية.

---

(1) شوقي،محمود،الأمن القومي والعلاقات الدولية،السياسة الدولية -القاهرة،مركز الدراسات السياسة الاستراتيجية بالأهرام،السنة٣٣ العدد١٢٧ يناير١٩٩٧ص٤٦.

وفي ظل العولمة حدث اختفاء للفاصل بين الداخل والخارج في ظل سيادة النظرية الليبرالية الجديدة ومرحلة الاعتماد الدولي المتبادل، التي برزت في مرحلة ما بعد السلوكية، وهي المرحلة التي أعطت اهتماما اكبر بالمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية، وبرز هذا الاتجاه كمحاولة لفهم طبيعة الإطار الذي تعمل في ظله الدولة ومن ثم ركز على النتائج التي تخلق قواعد لتنظيم التفاعل في بعض المجالات وخاصة الاقتصادية الدولية – أي أن المهتمين بدراسة الاقتصاد السياسي الدولي هم الذين تزايد اهتمامهم بالبحث عن كيفية تطور وعمل وبقاء النظم الاقتصادية الدولية، بمعنى القواعد والمؤسسات والعمليات التي تنظم النشاط الاقتصادي الدولي لما لها من مدلولات بالنسبة للأبعاد السياسية الدولية.[1]

---

(1) ناديا محمد مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت، المجلد ١٤ العدد ٣، خريف ١٩٨٦، ص ٢٢

- المطلب الأول

- العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

تدور العلاقة بين الاقتصاد والسياسة حول مجموعة من التساؤلات المهمة وهي:

ماهي أبعاد العلاقة بين السياسة والاقتصاد وأيهما يحدد الآخر؟ كيف يمكن للسياسة أن تتحكم في النشاط الاقتصادي ؟وكيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تتحكم في العملية السياسية؟

يعتبر علم السياسة العلم الذي يهتم بالتحليل السياسي الذي يتعامل مع مفاهيم القوة أو الحكم أو السلطة في المجتمع، ويعرف النظام السياسي بأنه نمط من العلاقات السياسية التي تتضمن القوة أو الحكم أو ممارسة السلطة أو النفوذ،وغالبا ما تخضع السياسة لاعتبارات المصلحة وصراع المصالح، وتوازن القوى سواء من طرف الدول أو من طرف الأفراد والجماعات[1].

والسياسة بصفة عامة تعبر عن عالم متغير ومتناقض بين الفوضى والنظام ،فالمدرسة الواقعية ترى أن العالم مبني على الفوضى الدولية،وان الخوف والقلق يساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الإنفاق العسكري وهو ما يوصل إلى سياسة القوة،أما الليبرالية فترى أن العالم وان كان مبني على الفوضى إلا انه من الممكن التغلب على ذلك عن طريق الاعتماد والتبادل الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية والتجارة الدولية،والسياسة كمفهوم لها جانبان إيجابي وسلبي فهي إيجابية إذا ما ساعدت على تحقيق التوازن في المصالح وخلق التقارب بين الجماعات المتناقضة وتسيير هذا التناقض بدون مضاعفات سلبية على مصالح المجموع العام[2] وسلبية إذا ما خلقت التناقض بين المصالح المتضاربة وأدت إلى الصراع، وبعبارة أخرى فالسياسة كما عرفها البعض هي أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية[3].

---

(1) p9 ،mc.graw hill.inc،fourth edition،an introduction to political cosiety،shively، W.philips

(2) مرسي،مصطفى عبد العزيز ،العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك،مجلة شؤون عربية،العدد١١٣،ربيع ٢٠٠٣،ص٢٢٦.

(3) الرميحي،محمد،الإعلام والعمل الاقتصادي العربي المشترك،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،الحلقة النقاشية العاشرة،نوفمبر ١٩٨٦-ابريل١٩٨٧،ص٢١١

أما الاقتصاد فهو العلم الذي يهتم بالموارد النادرة وكيفية توظيفها التوظيف الأمثل في العملية الإنتاجية، من خلال عمليات الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، فالاقتصاد كعلم يدرس الظواهر الاقتصادية ويقدم الحلول الكفيلة بتصحيحها[1]، أي أن الاقتصاد يطرح القضايا والخيارات والمشاكل وأن السياسة تحسمها أو تحسم الخيارات الاقتصادية[2]. فالسياسة كما يعرفها ماركس هي اقتصاد مكثف[3].

واهتم الاقتصاديون دائما بالتفاعل بين السياسة – بمعنى السلوك والمؤسسات السياسية من جهة ،ودوافع العاملين في المجال الاقتصادي المهتمين بمصالحهم الخاصة من جهة أخرى– والملاحظ أن السياسيين في محاولتهم لتعظيم عوا ئدهم يمارسون تأثيرا على النظام الاقتصادي بأكمله من خلال السياسة المالية أو النقدية التي يتبنوها والتي تهدف في الأساس إلى إعادة انتخابهم مثلا،أو احتفاضهم بالسلطة والمركز والثروة[4].

وفي مثل هذه الحالات فان غاية العمل السياسي هي تعظيم أصوات الناخبين بهدف البقاء في السلطة،وبالتالي يمكن تحليل السياسة لا على أساس تعظيم المنفعة الاجتماعية وانما كتعظيم لمنفعة السياسيين[5].

---

(1) ناصر ،ثابت محمد،ناصر ،ثابت محمد،العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي،عمان،دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص١٢.

(2) البلاوي،حازم ،رد على الورقة المقدمة من عبد المنعم السيد علي في الندوة الفكرية عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تحرير علي نصار، بيروت-لبنان ،دار الرازي للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ، ١٩٩١،ص١٦٨.

(3) مرسي،مصطفى عبد العزيز،العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية،العدد١١٣، ص٢٢٧.

(4) السيد علي،عبد المنعم،دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية: دراسة في اثر ثلاثي"الأيدلوجيا، الاقتصاد والسياسة"، مجلة بحوث اقتصادية، العدد٥، السنة ١٩٩٦، ص١١٦

(5) السيد علي،عبد المنعم،دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية،ص١٧

ومن خلال ما سبق فان كلا من علماء الاقتصاد والسياسة يدرسان نفس المسألة ولكن بزوايا مختلفة فمثلا – الموارد الاقتصادية، أو الميزانية الحكومية – فرجل الاقتصاد سيكون مهتما بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالندرة واستخدام الموارد الاقتصادية بالطريقة المثلى، في حين أن عالم السياسة سوف يتعامل مع الموارد الاقتصادية من خلال المشكلات المرتبطة بتدعيم علاقات القوة أو الحكم أو السلطة[1]، وكذلك الميزانية الحكومية فوضعها وإقرارها يتضمنان عملية سياسية واقتصادية في آن واحد،فالاقتصادي يهتم بكيفية التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، في حين يسعى السياسي إلى تخصيص الموارد بناء على القواعد الانتخابية ورغبات الجمهور،وبالتالي يثور التساؤل التالي: هل تعكس عملية اتخاذ القرار السياسي أو الاقتصادي رغبات الجمهور أم أن الحكومة هي التي تفرض إرادتها؟وهو ما يعيدنا من جديد إلى جدلية العلاقة بين السياسة والاقتصاد وفي أي المراحل يكون للسياسة أو الاقتصاد القوة والنفوذ في اتخاذ القرارات.

---

(1) روبرت،أدال،التحليل السياسي الحديث،ترجمة علاء أبو زيد،علي الدين هلال،الطبعة الخامسة القاهرة،١٩٩٣،ص١٤.

المطلب الثاني

الاقتصاد السياسي

يشير مصطلح الاقتصاد السياسي إلى الكتابات التي ظهرت خلال الثلاثة عقود الماضية وتحت مسميات مختلفة كالاختيار العام، الكلاسيكية المحدثة، والاقتصاديات المؤسسية الحديثة[1].

وقبل أن يحظى علم الاقتصاد باستقلاليته كان جزءا من علم السياسة، وكان حينئذ يسمى بالاقتصاد السياسي، على أساس انه لا يتأثر بقواعد الاقتصاد المجردة فقط بل يتأثر أيضا بمختلف التوجهات السياسية،ويعرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس القوانين الاقتصادية، أي دراسة العلاقات التي تحدث باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية[2]، ضمن إطار الدولة وما تحتويه من إنتاج واستهلاك وتوزيع، وهو أيضا الدراسة المنتظمة لإدارة الموارد والعمل على تحسينها لتتناسب مع زيادة الكثافة السكانية في الدولة[3].

والاقتصاد السياسي يشير إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية[4].

أ- اتجاه الاقتصاد السياسي التقليدي الذي عبر عنه المفكرين الأوائل (آدم سمث، ريكاردو، مالثوس)

ب- اتجاه الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية

ج- اتجاه الربط بين الاقتصاد والسياسة في موضوع السياسات العامة (الاقتصاد السياسي الحديث)

---

(1) الغامدي،عبد الله،الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية-الكويت، مجلد٢٥ عدد٤، شتاء١٩٩٧،ص٩٢

(2) اوسكار، لانكه، مقدمة في الاقتصاد السياسي ، ترجمة محمد سلمان،دار الطليعة-بيروت،الطبعة الرابعة،١٩٨٢ ، ص١٢٠.

(3) العزام،عبد المجيد،الزعبي، محمود، دراسات في علم السياسة، عمان، بدون طبعة،١٩٨٨، ص٤٥

(4) هلال: علي الدين، الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية: دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية، مجلة السياسة الدولية،العدد٧٥،يناير ١٩٨٤،ص٥٢-٦٤.

ومفهوم الاقتصاد السياسي التقليدي ينظر إلى السياسة بنظرة شمولية بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما الاقتصاد السياسي الحديث فيتميز في تحليلاته للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة من خلال تحليل الظاهرة السياسية بالاستناد إلى مفهوم العقلانية السائدة في التحليلات الاقتصادية، كما انه يتميز بالنظر بصورة جزئية تركز على إبراز الدور الحيادي للدولة ومدى الاهتمام بنشاطات جماعات المصالح في سعيها للحصول على تشريعات تخدم مصالحها عن طريق استغلال الأحزاب السياسية هذا فضلا عن دراسة نماذج التصويت ومشاكل النماذج المؤسساتية كما تعكسها الديموقراطيات التعددية في المؤسسات الغربية[١].

وفي هذا المجال فأن الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة كما يمثله اتجاه الاقتصاد السياسي الحديث، قد أدى إلى تهميش الحلول السياسية للمشاكل السياسية والتركيز على الحلول الاقتصادية القائمة على الموازنة بين العائد المتوقع والتكلفة من منظور اقتصادي بحت[٢]. مما أدى إلى مهاجمته من قبل البعض باعتباره يحط من قدر العمليات السياسية لحساب العوامل الاقتصادية،وتحدثوا عن ضرورة إتباع منطقين في تفسير مجريات الأحداث على الساحة العالمية وذلك بفصل السياسة الدولية عن الاقتصاد العالمي[٣]

وعموما فانه يمكن القول أن النظام السياسي في أي دولة هو الذي يضع الحدود ويرسم الهياكل الاقتصادية ويعين أهدافه وهذا يعني أن الكثير من وظائف أجهزة الدولة تخصص لرسم الخطط ووضع القوانين الاقتصادية والتنموية والاستثمارية،ورغم أن النظام السياسي في الدولة هو الذي يضع ويحدد القرارات الاقتصادية إلا أن المتغيرات السياسية والاجتماعية في الدولة تحدد إلى حد كبير نوعية هذه القرارات فالنهج السياسي لأي دولة هو المحرك الرئيسي في تحديد نجاح أو فشل الاقتصاد في الدولة[٤] .

---

(١) الغامدي، عبدالله:الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة،،ص٩٣

(٢) الغامدي، عبد الله:الاختراق الاقتصادي لعلم السياسةص٩٨

(٣) تيلور، بيتر،فلنت، كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة،العدد ٢٨٣، يوليو٢٠٠٢، ص١١٩.

(٤) العزام، عبد المجيد:مقدمة في علم السياسة،ص٤٥.

- الاقتصاد السياسي الدولي

يعرف الاقتصاد السياسي الدولي بأنه الاقتصاد الذي يهتم بدراسة التفاعل بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال دمج لعناصر النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والراديكالية أو البنيوية.

وتتراوح نظريات الاقتصاد السياسي بين نظريات اقتصادية تنظر للسياسة كنتاج للقوى الاقتصادية بشكل رئيسي (الماركسية)، ونظريات سياسية تؤكد على أهمية القوى السياسية والبناء السياسي (الليبرالية)، ونظريات ترى صعوبة أو استحالة الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وان عملية الفصل أمر غير ممكن بينهما منهجيا، فالعلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي هي علاقة جدلية.[1] وهي علاقة مهمة فكلاهما يرتكز على الآخر في فكره وتاريخه، فالاقتصاد والسياسة موضوعين متلازمين ولا يمكن الحديث عنهما بمعزل عن الآخر وذلك لعلاقتهما الجدلية والتأثير المتبادل بينهما.

ونتيجة وجود الفجوة التي ظهرت بعد فترة السبعينات بين دراسة السياسات الدولية والاقتصاديات الدولية تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي كأحد مجالات علم السياسة،فمع بداية السبعينات وانهيار نظام برتن وودز حول الإجراءات والقواعد التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى تراجع مناخ الحرب الباردة أمام مناخ الانفراج في العلاقات الدولية السياسية وهو ما أدى إلى تراجع الاهتمام بمواضيع السياسة العليا لصالح الاهتمام بمصالح السياسة الدنيا[2].

Immanuel،Wallerstien،THe Inter State structure of the Modern World System،in International Theory:positivism and byend ،edited by Steve Smith،camridge university،first edition،2001.p91. (1)

2- Susan،Strange،Political Economy and International Relation، in International Relation Theory today،edited Ken Booth،Stev Smith،polity press،1995، p155by

تبدأ بدايات تطور الاقتصاد السياسي المعاصر إلى علم الاقتصاد السياسي الليبرالي الكلاسيكي،حيث كان ينظر للاقتصاد على أنه وسيلة أو أداة للسياسة والأخلاق[1]، ومع نمو الرأسمالية التجارية التي صاحبت انهيار نظام الإقطاع في أوروبا، منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر،أصبحت الدولة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث أصبحت معظم الآراء والأفكار في تلك الفترة تدور حول الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها تستطيع الدولة أن تحقق أعلى معدلات ممكنة من الثراء والرفاهية لأفراد شعبها على اعتبار أن هناك تناسقا بين المصالح الفردية والمصالح للمجتمع، فمجموع مصالح الأفراد تساوي مصلحة المجتمع،كما أن كثير من التغيرات في الأوضاع السياسية تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية. فعلم الاقتصاد تطور في اتجاه التخصص الإيجابي متحاشيا الاعتبارات القيمية ومبتعدا عن تبني العوامل الغير اقتصادية من خلال تبني المنهج الاستنتاجي وتبني عدد محدود من المسلمات الأصلية. أما علم السياسة فلقد اتجه إلى التأكيد البنائي العام في دراسة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية واتخذت دراسة السياسية والدولة بالاتجاه الاستقرائي بشكل عام ولم يبدأ علم السياسة بتبني التوجه العام القائم على الملاحظة والتجريب والحيادية وصوغ الافتراضات إلا في فترة متأخرة مقارنة بعلم الاقتصاد وفي بداية الستينات أو ما سمي بالثورة السلوكية في ذلك الوقت[2].

---

(1) الغامدي، عبد الله،الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة مرجع سابق،ص٨٧.

(2) الغامدي، عبد الله،الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة، مرجع سابق،ص٨٨

المطلب الرابع

- المدارس الفكرية التي تناولت الاقتصاد السياسي الدولي

تاريخيا برزت ثلاث مدارس فكرية تاريخية تناولت الاقتصاد السياسي الدولي[1] منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين وهي الميركنتالية، الليبرالية، الماركسية، ولقد ساهمت تلك المدارس الفكرية في تخصيص الاقتصاد السياسي وتجزئته بعد أن كان شاملا، نتيجة تشعب المشاكل والظواهر الاقتصادية والسياسية الدولية، وسيتم التركيز في تلك المدارس على أولوية ودور العامل الاقتصادي على العامل السياسي أو العكس، علما أن المدرسة التجارية تعتبر هي البذرة الأساسية للمدرسة الليبرالية وليس مدرسة منفصلة عنها.

أ- المدرسة التجارية (الميركنتالية)

إن منظومة الأفكار الأساسية التي تناولت دور الدولة في الاقتصاد وضرورة تدخل الدولة الواسع في الصناعة والتجارة، تعود إلى مذهب التجاريين،التي ظهرت في إنجلترا في القرن السادس عشر،وكان أساس آراء التجاريين عن التجارة الاعتقاد بثبات الثروة الإجمالية للعالم، ومن ثم فان أي مكاسب مادية تحققها إحدى الدول تكون على حساب الدولة الأخرى، وعندما طبق هذا الاعتقاد على نطاق التجارة الدولية فان النتيجة التي توصل إليها التجاريون انصرفت إلى عدم اعتراض سبيل التجارة بين الدول رغم أن ذلك لا بد أن يكون خيارا ضارا ببعض هذه الدول على الأقل،وقد افترضوا على وجه الخصوص أن الدول التي تستورد سلعا أكثر مما تصدر إلى الخارج ستفقد الذهب والفضة (وهما معيار الثروة) في مقابل هذه السلع وبالتالي سينخفض رصيدها من الثروة وعلاوة على ذلك فالحقيقة القائلة بان الأمة التي ترغب أن تشارك في التجارة الدولية إذا توقعت كسبا ماديا تشير إلى احتمال الخسارة المادية للدولة التي تشاركها التجارة،على اعتبار أن الثروة الإجمالية ثابتة للعالم[2].

---

(1) لمزيد من المعلومات انظر ، ناصر، ثابت محمد، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، عمان- دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،٢٠٠١.

(2) هدسون، جون،هرندر، مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه منصور، محمد عبد الصبور، السعودية- دار المريخ للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص٣٣.

وهكذا ذهب التجاريون إلى أن السياسة التجارية المناسبة للدولة تكون هي السياسة التي تشجع الصادرات ولا تشجع الواردات والتي اعتبرتها المدرسة التجارية هي مقياس قوة الدولة في ذلك الوقت، ومن خلال ما سبق فان المذهب التجاري دافع عن الرابطة القوية بين القوة والثروة ومن ثم نادى بضرورة أن تنظم الدول هياكل تجارتها الدولية على النحو الذي يعكس ويحقق تفوق الصادرات على الواردات في مجال التجارة الدولية كسبيل للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، وهو ما يعني أن الإجراءات التي تتخذها السلطة أو الحكومة هي التي يجب أن تحدد النشاط الاقتصادي الذي بدوره يحدد الهيكل السياسي للدولة، أي أن هيكل العلاقات السياسية يتحدد بناء على هيكل العلاقات الاقتصادية، وهو ما يعني أن الاقتصاد تابع لمصالح الدولة ابتداء من مصالح الرخاء الداخلي إلى مصالح الأمن الدولي.وخلال المرحلة المركنتالية شكلت التفاعلات الاقتصادية سمتين أساسيتين هما[1]:

أولا: بداية نمو وتطور دول قومية- أي ظهور وحدات سياسية مركزية- هدفها الأساسي هو تدعيم القوة داخليا وخارجيا'أي سيادة العامل السياسي في قيادة التطور الاقتصادي.

ثانيا: نظرا لمحدودية التنافس بين الدول بسبب القيود التي فرضها الهيكل السياسي على المنافسة ،أضحت التفاعلات الاقتصادية هي المجال الأساسي للصراع السياسي،ولهذا انتظمت التفاعلات الاقتصادية للدول من اجل هدف محدد هو قوة الدولة التي افترض أنها تنبع من امتلاك الثروة القومية التي تتحق بدورها عن طريق زيادة الصادرات على الواردات.

---

[1] مصطفى،ناديا محمد،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،مجلة العلوم الاجتماعية-الكويت،المجلد ١٤،العدد ٣،خريف ١٩٨٦،ص ٣٣

لقد كانت الميركنتالية في الواقع شكلا من أشكال الإدارة الحكومية اشتملت في الأساس على نظام من الرقابة الحكومية يلمس كل جزء من الحياة الاقتصادية، ولكنها كانت رقابات قامت على فلسفة تجعل من الحكومة في خدمة القلة من أصحاب الامتيازات، في وقت بدأت فيه الطبقات الجديدة الناشئة-البرجوازية الرأسمالية- تطالب بحقوقها الديموقراطية وهو ما أدى إلى التغيير في وظائف الدولة باتجاه المشاريع الحرة والرأسمالية الصناعية الجديدة[1]، وهو ما أدى إلى الانقلاب في الرأي السائد والاتجاه إلى تبني الرأي القائل بضرورة التدخل الحكومي .

ب- المدرسة الليبرالية

جاءت المدرسة الليبرالية الكلاسيكية كرد فعل على المدرسة التجارية، ولهذا نادت المدرسة بضرورة عدم تدخل الدولة من خلال الإجراءات السياسية في حرية التجارة، أي فصل القوة عن السلطة أو فصل السياسة عن الاقتصاد،ويتم ذلك من خلال التقسيم الدولي للعمل بين أطراف التبادل ومبدأ التخصص في إنتاج السلع الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح الجميع الفردية التي هي في النهاية مصلحة المجتمع، وبين آدم سمث في كتابه ثروة الأمم أن الأهمية تكون للقوة على حساب السلطة ألا انه رأى أن التناقض بين التنظيم السياسي وبين العقلانية الاقتصادية يجب أن يحسم لصالح العقلانية الاقتصادية وذلك بمنع التدخل عن طريق إجراءات سياسية"أي حرية التجارة الدولية في ظل مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين أطراف التبادل بما يحقق مصلحة كل منهم[2].

ولقد قامت الليبرالية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، فكما تصورت الليبرالية نظاما اقتصاديا يقوم

---

(1) السيد علي،عبد المنعم،تقويم واستشراف لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ذات التوجهات الاجتماعية،في الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي،دار الرازي للطباعة والنشر،بيروت،تحرير،علي نصار،الطبعة الأولى،١٩٩١،ص١٢٥.

(2) مصطفى،نادية محمد،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،مجلة العلوم الاجتماعية- الكويت،المجلد١٤،العدد٣،خريف١٩٨٦،ص١٨

على المنافسة، تصورت أيضا نظاما سياسيا يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية، ووفقا لهذا التصور فان المجتمع -سياسيا واقتصاديا- يتحرك استجابة لتفضيلات واختيار المستهلك، زجال الأعمال يتحركون وفقا لتفضيلات واختيارات المستهلك كما يعبر عنها السوق وحركة البيع، والسياسيون يتحركون لتفضيلات المستهلك نفسه كما يعبر عنها السلوك الانتخابي والتصويت، وهكذا فكما يوجد السوق الاقتصادي يوجد أيضا السوق السياسي[1]. وهو ما يعني أن المدرسة الليبرالية رفضت مفهوم توحد النظامين الاقتصادي والسياسي وفصلت بينهما على أساس أن محور النظام الاقتصادي هو مجموعة من العمليات الاقتصادية التي تخضع القوانين والمزايا النسبية والتوازن المستقر ولا تحتاج إلى التدخل السلطوي المباشر من قبل الدولة، في حين أن النظام السياسي محوره مجموعة من العمليات التي تخضع للقوانين الطبيعية ومن ثم فان الحكومات ضرورية للقيام ببعض الخدمات الأساسية من دفاع وأمن وإصدار القوانين التي تنظم العلاقة بين المصالح الفردية ومصلحة المجتمع.

وتبين المدرسة الليبرالية أن عدم التداخل بين الاقتصاد والسياسة يؤدي إلى التجانس والسلام العالميين فحرية التجارة وتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج يؤدي إلى زيادة التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول ويقلل من حدة الصراعات ويؤدي إلى الرخاء والسلام بين الدول. فالاعتماد المتبادل يؤدي إلى ضعف الحدود السياسية ومن ثم سيؤدي إلى التكامل السياسي والوحدة السياسية.[2]

وفي القرن التاسع عشر انقسمت المدرسة الليبرالية بين الكلاسيك والمدرسة الألمانية التاريخية (هيغل) التي أكدت- أي المدرسة الألمانية- على أن السياسة هي مصدر العلاقات

---

(1) هلال،علي الدين، مفاهيم الديموقراطية في الفكر السياسي الحديث، في الندوة الفكرية عن أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية،١٩٨٧، ص٣٨.

(2) مصطفى، ناديا محمود،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ،ص٢١.

الاقتصادية في حين أكدت الليبرالية الكلاسيكية على أن متطلبات العلاقات الاقتصادية هي التي يجب أن تحدد العلاقات السياسية، وخلال النصف الأول من القرن العشرين أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعرض موضوع الاقتصاد السياسي الدولي إلى الإهمال نظرا لتطور علمي الاقتصاد والسياسة على نحو منفصل، فالحرب الباردة ساهمت في إبراز أهمية الاهتمام بالموضوعات العسكرية والأمنية والسياسية على حساب الموضوعات الاقتصادية، كما تم الاتفاق بين الحكومات الغربية على مجموعة من الهياكل والقواعد لإنشاء مؤسسات دولية لتنظيم التفاعلات الاقتصادية في إطار النظام الرأسمالي والمدرسة الليبرالية، وهو ما ساهم في انقسام الاقتصاد السياسي الدولي إلى.[1]

ا- **سياسات دولية**: حيث اهتم الباحثون فيها على التأكيد على الموضوعات العسكرية والسياسية على حساب الموضوعات الاقتصادية التي اقتصرت دراستها على دراسة مدى التأثير الذي تحدثه الأبعاد الاقتصادية على السياسة الخارجية.

ب- **الاقتصاديات الدولية** اهتم الباحثون فيها على أهمية العلاقات الاقتصادية وأهملوا فيها دور المتغيرات السياسية في التأثير على العمليات الاقتصادية الدولية

ج- **المدرسة الماركسية**

يمكن القول أن النظرية الأكثر شهرة في تفسير الصراع والحرب الدولية هي النظرية الماركسية التي تعود إلى عام ١٨٤٨م حيث اتخذت (من خلال تحليلات انجلز وماركس) مرتكزا لها في تفسير التفاعل بين الاقتصاد والسياسة كحتمية تاريخية،فنمط الإنتاج هو الذي يحدد الهيكل القومي للعلاقات السياسية،واعتبرت المدرسة الماركسية أن التاريخ هو نتاج العملية الديالكتيكية للتناقض بين القوى الاقتصادية المتطورة وبين

---

[1] مصطفى، نادية محمود، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، ص٢٢.

النظام الاجتماعي- السياسي،وتساؤل انجلز عن دور العلاقات السياسية أو العلاقات الاقتصادية في تحديد هيكل العلاقات الدولية ،ومن خلال دراسته لتاريخ الوحدة الألمانية استنتج أن العوامل الاقتصادية هي التي لها الأولوية في التأثير ورأى أن الوحدة الألمانية كانت ضرورة اقتصادية لان متطلبات الإنتاج الصناعي الرأسمالي تتطلب وحدة سياسية ولم يكن يلائمها وضع ألمانيا المجزأ، ورأى انجلز أن العوامل الاقتصادية ستقود إلى ضعف الحدود السياسية ومن ثم تقود إلى الوحدة السياسية[1].أما ماركس ومن خلال النظرية الماركسية التي هي مزيج من المادية الجدلية والحتمية الاقتصادية - ومن العلوم الاقتصادية والأيدلوجية السياسية، فاستنادا إلى مبدأ المادية الجدلية حيث يحدد نظام الإنتاج الاقتصادي البناء الأيدلوجي والهيكل السياسي للمجتمع،فمن يهيمن على النظام الاقتصادي يهيمن على النظام السياسي للمجتمع،وقاد ماركس وانجلز في دراستهما للتاريخ إلى استنتاج أن كل حقبة تاريخية تتضمن قوى متصارعة-الجدلية-ينبثق من صراعها نظام جديد،والتاريخ كله تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمة ومحكومة،ودراسة ماركس في دراسة المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة الطبقة الحاكمة ونقيضها الطبقة المعارضة والفكرة المركبة"نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد"[2] وبين ماركس أن التاريخ الإنساني تطور خلال مجموعة من المراحل أو ما يطلق عليه أساليب الإنتاج (إقطاع، رأسمالية، شيوعية) وأن ذلك التطور يتأثر إلى درجة كبيرة بالتغيرات التدريجية المادية (قوى الإنتاج)، كما يبين أن قوى الإنتاج

---

(1) دورتي، جيمس، بالتسغراف،روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة: وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص١٧٢.

(2) دورتي،جيمس،بالتسغراف، روبرت،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ص١٧١.

في كل مرحلة هي المسئولة عن تشكيل العلاقات الإنتاجية لقوى الإنتاج وبخاصة البناء الطبقي للمجتمع والدولة.

ويعتقد ماركس أن مراحل الإقطاع والرأسمالية كانت تتميز بعلاقات إنتاجية قائمة على استغلال الطبقات الأخرى فالإقطاع هم قاعدة السلطة السياسية في عصر الإقطاع ثم بدأت هذه الطبقة تواجه تحد من الطبقة التجارية والتي انبثقت قوتها من قطاع التجارة والصناعة ومن هذا الصدام انبثق النظام الجديد وهو النظام الرأسمالي، وأن المبرر الحقيقي لوجود الدولة في تلك الظروف الاستغلالية إنما كان لإضفاء الشرعية على ذلك الاستغلال، ولتوفير عنصر الإكراه والإجبار الضروري للمحافظة على مصالح وامتيازات الطبقة المسيطرة وبخاصة في مواجهة الصراع الطبقي الناتج عن تطور ونمو القوى الاقتصادية، وطبقا لذلك فالاقتصاد السياسي الماركسي يعتبر أن الظاهرة السياسية نتاج للقوى الاقتصادية، فالأسس الاقتصادية للمجتمع قد كان لها أثرا كبيرا في طبيعة وبنية وأدوار العالم السياسي كما أن القوى الاقتصادية الناشئة تتحكم في طبيعة وشكل الصراع السياسي، وماركس بهذا الوصف تبنى وجهة نظر اقتصادية صرفه للسياسة باعتبارها في الأساس انعكاسا أو وسيلة لقوى الإنتاج[1].

---

(1) أوسكار، لانكه، الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد سلمان حسن، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢، ص٨٥-٨٨.

إلا انه يلاحظ بعد ما شهده العالم من تغيرات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة جعل المصالح الاقتصادية بمعناها الواسع هي العنصر الحاكم للعلاقات الدولية في عصر العولمة، ولم تعد الدول حتى الكبرى منها على مواجهة التحديات الاقتصادية لوحدها فأصبحت المصالح الاقتصادية تحتل مرتبة الصدارة في مختلف دول العالم، وتزايدت درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بمستوى غير مسبوق وتزايد اختراق الاقتصاد للجدار السياسي،وهو ما أعاد تفسير العولمة من قبل الماركسيون الجدد على أنها أداة جديدة أو ميكانزم جديد من ميكانزمات التكيف للنظام الرأسمالي الذي يواجه كثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية، فالاقتصاد الرأسمالي العالمي يعيد تنظيم نفسه في صورة نظام صناعي-مالي جديد وحدته الأساسية وأداته التنظيمية هي المشروعات المتخطية للقومية والتكتل الاقتصادي أو التكامل الدولي من خلال توسيع الأسواق وزيادة الإنتاج وتطوير أدوات الإنتاج وزيادة التعاون المشترك في العملية الإنتاجية،مع ما يلازم هذه العملية من تخطي الحدود والحواجز القومية[1].

---

(1) مرسي،فؤاد،الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة-الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،العدد١٤٧،اذار ١٩٩٠،ص١٤٦-١٤٧.

- أهمية المتغيرات الاقتصادية والسياسية

لم يجمع الباحثون في إطار نظريات الاقتصاد السياسي الدولي، ونظريات التجارة الدولية عن تأثير المتغيرات الاقتصادية أو السياسية على بعظها البعض، واعتبروا أن الكثير من النظريات تهمل الافتراضات الاقتصادية التي تبين تأثير المتغيرات السياسية أو العكس، والملاحظ إن الاهتمام بالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ارتكزت في نطاق تحليل السياسات الداخلية مثل تأثير الاقتصاد على المتغيرات السياسية والعكس،في حين تظل الأبعاد الدولية للروابط بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية وما لها من عواقب على التطور في هيكل العلاقات بين الدول خارج نطاق البحث والدراسة[1].

ورغم أن الاهتمام بتحديد وزن المتغيرات السياسية في الدراسات الاقتصادية وكذلك وزن المتغيرات الاقتصادية في الدراسات السياسية يعد منطلقا هاما لطرح تصور عن ضرورة وكيفية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ،إلا أن محاولات فهم التطور في النظام الدولي المعاصر ما زالت تركز على جانب من الجوانب دون الجانب الآخر، فتطور الاقتصاد في مجال دراسة العلاقات الدولية عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها منذ بدء القرن العشرين، هي آراء تعكس درجات مختلفة من الاعتماد بطرق متنوعة على النظريات والعمليات الاقتصادية وذلك في نطاق اهتمام كل مدرسة بتحليل للمتغيرات والعمليات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات السياسية الدولية[2].

---

(1) مصطفى،ناديا محمود،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي مرجع سابق٣٣

(2) فرج الله،سمعان بطرس،العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين،الجزء الأول،مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠،الطبعة الثانية،ص٤٥.

والآراء الثلاث التي لها ارتباط بتحليل الاقتصاد السياسي الدولي هي الواقعية والاعتماد الدولي المتبادل والماركسية-الراديكالية ويستند كل منها على افتراضات مختلفة حول طبيعة الدولة والسلوك السياسي الدولي والعلاقات بين الدول،كما أن كل منها يستند إلى أبعاد مختلفة من التحليلات الاقتصادية ولغايات وبطرق مختلفة، ولكن الملاحظ أن رجوعها إلى النظرية الاقتصادية لم يكن صريحا دائما، فمنظور الواقعية يقوم على أولوية السياسة على الاقتصاد،وقد أشار مورجانثو إلى رؤيته للعلاقات بين السياسة والاقتصاد على النحو التالي" يجب التمييز بين السياسات الاقتصادية التي تؤخذ في الاعتبار لذاتها وبين السياسات الاقتصادية التي تعد أدوات للسياسة الخارجية، وهو ما يعني بعبارة أخرى أن الواقعية تعطي الأولوية للقوة العسكرية للدولة وللأهداف السياسية والأمنية في صراعها مع الدول الأخرى واستخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف وخاصة القوة،ومن ثم فان محورها هو سياسات القوى ويتفق هذا مع مدرسة الواقعية الجديدة التي ترى في تحليلها للعلاقات بين العوامل الاقتصادية والسياسية في التأثير على هيكل العلاقات الدولية،فالتحدي الأكبر الذي يواجه الدول وهي تنفذ سياستها الخارجية هو كيف يمكن أن تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل؟ويرى دعاة هذا التصور أن ذلك لا يكون إلا بمضاعفة الدولة لمواردها من القوة التي تكون مرتبطة بالمصلحة[1]، فتنمية المصالح القومية المرتبطة بالقوة هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، أي أن السياسات هي التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي وتوجهه نحو ما يحقق الأهداف السياسية للجماعات والتنظيمات السياسية السائدة والمسيطرة على الساحة الدولية.

---

(1) مقلد،إسماعيل صبري،ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية:الإطار النظري العام،مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد ٤ ،العدد ٣ ،خريف ١٩٨٦ ،ص ص ١٠٥-١١١.

إلا أن هذا المنظور لم يقدم دراسة متكاملة توضح القوة النظرية للصلات بين المتغيرات السياسية والاقتصادية أي بين السياسات العليا والسياسات الدنيا،وخصوصا أن كثير من الاتجاهات الفكرية ما زالت تركز على أولوية المسائل العسكرية والأمنية في تحديد هيكل النظام العالمي اكبر من تأثير القضايا الاقتصادية والتفاعلات الدولية المتزايدة الأهمية نفسها.

أما الراديكالية أو الماركسيون الجدد فقد تبلورت أفكارهم في مدرسة التبعية وتحليل العلاقات بين المركز والمحيط وشبه المحيط ،وهذا المنظور يركز على دراسة المبادلات اللامتكافئة على أنها أداة للسيطرة أي يركز على الطبيعة الاستغلالية للعلاقات السياسية والاقتصادية،وتركز هذه المدرسة على العلاقات الوطيدة بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ عند تفسيرهم لظاهرة اللاتكافؤ بين الدول المتبوعة والدول التابعة.

وكان بول بوران[1] أول من أوضح هذا البعد الاجتماعي والسياسي للتبعية حيث يبين أن هناك جانبان-اقتصادي وسياسي- لاحتواء دول الأطراف في النظام الرأسمالي العالمي وأن الجانب السياسي يكمن في تعامل بعض الشرائح المحلية مع الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية حيث أن هذا التعامل هو أيضا سبب من أسباب التخلف الاقتصادي والمسئول عن تعطيل النمو الاقتصادي الديناميكي محليا،إن نمط الارتباط والدخول يختلف من منطقة لأخرى ومن مكان أخر ويتراوح بين الارتباط القسري المدعوم عسكريا من القوى الاستعمارية إلى الارتباط التلقائي والسلمي الذي تبدأه الفئات الاجتماعية المحلية لتطابق مصالحها المادية مع الدول الاستعمارية،لكن تاريخيا يكون الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي مبنيا على قناعة بعض الفئات الاجتماعية بأنها ستجني عوائد سياسية واقتصادية من هذا الارتباط،وبعد ذلك

---

(1) بوران،بول،الاقتصاد السياسي للتنمية،ترجمة ،احمد فؤاد بلبع،بيروت،دار الحقيقة،الطبعة الثانية،١٩٧١.

تعمل جاهدة على ترسيخ وتعميق روابطها وعلاقاتها التجارية والثقافية والعسكرية والاستراتيجية بدول المركز المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي[1].

وقد اتخذت الليبرالية الجديدة من الاعتماد الدولي تحت ما يسمى بالعولمة طريقة جديدة لترتيب العلاقة بين الاقتصاد والسياسة،فبعدما كان المتغير الاقتصادي مجرد تابع للمتغير السياسي، بات المتغير الاقتصادي والتكنولوجي في ظل العولمة هو من يتصدر حتى مفردات الخطاب السياسي، فانقلبت المعادلة من عربة اقتصاد تقوده السياسة إلى اقتصاد يقود السياسة[2] أو ما يطلق عليه تقصيد السياسة أي تطويع السياسة لخدمة الأهداف الاقتصادية، فأصبح المتغير الاقتصادي هو الذي يدفع إلى بروز متغير سياسي يتكيف معه ويسانده، ومن هنا أصبحت تبادلية التأثير بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية ذات بنية علوية سفلية، تتربع على قمتها لاعتبارات والمصالح الاقتصادية،وتتسع قاعدتها أو تضيق وفق ظروف المتطلبات السياسية[3].

وخلاصة القول أن هذه المدارس الفكرية في دراسة العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية – الاقتصاد السياسي الدولي– لم تصلْ في تأكيدها حتى الآن إلى حد القول بتفوق تأثير الاقتصاد على السياسة في تطور النظام الدولي،كما ترفض العكس أيضا، ولهذا يمكن القول أن هذه الاتجاهات تقول بنوع من التفاعل والاندماج بين الاقتصاد والسياسة.

---

(1) عبد الخالق عبدالله،التبعية السياسية، على شبكة الانترنت،www.alharamain.com

(2) هشام النعاج،سيناريو ابستمولوجي حول العولمة-طروحات اساسية،مجلة المستقبل العربي-بيروت،العدد ٢٤٧،١٩٩٩،ص٤٦.

(3) مرسي،مصطفى عبد العزيز،العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي،ص٢٣٣.

الواقع الاقتصادي المغاربي "الموارد والإمكانات الاقتصادية"

تعرف الهياكل الاقتصادية لكل دولة من دول المغرب العربي نوعا من التمايز، وتتنوع اقتصادياتها بين الانفتاح والانغلاق فكل من الاقتصاد المغربي والتونسي والجزائري يعد اقتصادا منفتحا في حين نجد الاقتصاد الليبي والموريتاني اقتصادا مغلقا، كما أن الجزائر وليبيا تعتمد صادراتهم بدرجة كبيرة على النفط والمحروقات، بينما تعتمد صادرات المغرب وتونس وموريتانيا على الموارد الأولية الطبيعية من فوسفات وحديد، كما تمتاز التجارة الخارجية لدول المغرب بأنها تابعة للأسواق الخارجية، فمعظم صادرات دول المغرب العربي تتجه إلى الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى ثم اليابان والولايات المتحدة، وتتركز معظم صادراتها إلى تلك الدول المذكورة بالمحروقات والمعادن والفوسفات والحديد والنحاس وبعض المنتوجات الزراعية في حين تستورد معظم المواد المصنعة والغذائية من تلك الدول.

ويمكن القول أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي في المغرب العربي كما هو شأن الوطن العربي خضع لنوعين من الاعتبارات المتعلقة بالسياسات العامة [1]:

أولا: اعتبارات أيدلوجية تتعلق بمبدأ العدالة الاجتماعية بمعنى محو الفقر وتحقيق التكافؤ في الفرص وإنهاء التفاوت الكبير في الدخل والثروات.

ثانيا: اعتبارات تتعلق بالسياسة الاقتصادية العملية فيما يتعلق بكيفية تحقيق تنمية شاملة وإقامة ديموقراطية اقتصادية جنبا إلى جنب مع الديموقراطية السياسية.

---

(1) السيد علي،عبد المنعم، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ص١٢٧.

- التاريخ "الجغرافي-السياسي" لدول المغرب العربي

يشير مصطلح المغرب إلى تلك البقعة من الأرض الممتدة من السلوم المصرية شرقا حتى الجزر الخالدات والساقية الحمراء ووادي الذهب غربا، وعرف منذ آلاف السنيين باسم المغرب، وان لم يكن هذا الاسم الوحيد الذي عرفت به دائما، فالمصريون القدماء أطلقوا عليه "أمانتي "أي عروس المغرب وأطلق عليه أحيانا بلاد الامازيغ أي الوطن الحر،وبعد الإسلام أطلق عليه المغرب الإسلامي- المغرب العربي- ومهما يكن من أمر التسميات فان المقصود بالمغرب "مجموع هذه الكيانات المستحدثة التي تنحصر في حدوده الجغرافية وهي الآن: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا"[1].

وتقع دول المغرب العربي في شمال أفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي ٥,٧٨٢,١٤٠ كلم٢ وتشكل ما نسبته ٤٢% من مساحة الوطن العربي، وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته ٤١% من مساحة الاتحاد المغاربي، كما ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي ٦٥٠٥ كلم، أي ٢٨% من سواحل الوطن العربي بأكمله وهي رقعة جغرافية تتمتع بخصائص مناخية وزراعية متنوعة، وذات تضاريس جبلية وغابات وسهول وانهار تسمح بممارسة مختلف النشاطات الزراعية، كما يتوفر في منطقة المغرب العربي أقاليم صحراوية تشمل مساحات شاسعة من المنطقة المغاربية، وعلى مر التاريخ توحدت دول المغرب العربي مرتين[2]، الأولى في عهد القائد البربري ماسينيسيا (٢٣٨-١٤٨ق.م) والثانية في عهد الموحدين (١١٤٧-١٢٦٩م). (الخريطة رقم ١).

---

(1) إسماعيل،سلمان،الجذور التاريخية لمغرب موحد،مجلة شؤون عربية،اب١٩٨٣،العدد ٣٠،ص٨

(2) إسماعيل،سلمان،الجذور التاريخية لمغرب موحد،مجلة شؤون عربية،اب١٩٨٣،العدد ٣٠،ص٩

وفي العصر الحديث وخلال فترة الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني لتلك الدول مرت فكرة المغرب العربي الكبير بالمراحل التاريخية التالية، منظمة نجم شمال أفريقيا عام ١٩٢٦، مؤتمر شمال طلبة أفريقيا عام١٩٣٤، لجنة تحرير المغرب العربي عام ١٩٤٨، مؤتمر طنجة عام ١٩٥٨، المغرب العربي الحديث، وهي الفكرة التي نشأت منذ عهد الاستعمار الفرنسي، فكان لها أثرها في تطور حركة الاستقلال ومقاومة الاحتلال، ولعل انعقاد مؤتمر طنجة في عام ١٩٥٨ بين ممثلين عن حركات التحرير في المغرب الأقصى والجزائر وتونس يبين بوضوح البعد السياسي لمفهوم المغرب العربي الواحد،إلا أن الواقع الذي جاء بعد مؤتمر طنجه ليبرز الصراعات السياسية على السطح أدى إلى افتراق المسيرة الوحدوية بين دول المغرب العربي،فاختلفت المناهج التنموية بين الدول وكان للنفوذ الخارجي دور في إبعاد العلاقة بين الأشقاء.ويمكن القول أن هناك عاملين رئيسيين كان لها دور المحرك في محاولة عملية الاندماج المغاربي[1]

أولا: عامل التاريخ –الجغرافي والحضاري–: حيث ساد هذه المنطقة تفاعل حضاري وديني جعل منها وحدة متجانسة ،خاصة منذ بداية القرن العشرين حيث تبلور الشعور بالتضامن في مواجهة المستعمر لدى زعماء الحركات الوطنية وهو ما لعب دورا كبيرا في خلق فكرة المغرب العربي،وعرفت الساحة المغاربية العديد من التحركات الوحدوية ،ففي عام ١٩٨٣ أبرمت كل من الجزائر وتونس اتفاقية تعاون وصداقة ومعاهدة تصفية مشكلة الحدود بين البلدين وتبعتها بعد ذلك موريتانيا في نفس المعاهدة،ثم جاءت سنة١٩٨٤ لتعرف اتفاقية الاتحاد العربي الأفريقي بين المغرب وليبيا، وتلا ذلك خلال السنوات١٩٨٤–١٩٨٨ مجموعة من اللقاءات بين قادة تلك

[1] معراج، جديدي، عبد المجيد، زعلاني،بعض جوانب تجربة دول المغرب العربي في التكامل الاقتصادي، مجلة شؤون عربية اب ١٩٨٣، العدد ٣٠،ص٨١

الدول كانت معظمها تهدف إلى تصفية الأجواء بين دول المغرب العربي وفي عام ١٩٨٨ توجت هذه الجهود بعودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر وفتح الحدود وإلغاء تأشيرة الحدود بين البلدين،إلا أن معظم هذه التحركات كانت نابعة من خلفيات سياسية ظرفية عرفتها المنطقة،ولم تكن نابعة من ارادات سياسية تنظر للتكامل الاقتصادي والسياسي كطريق حتمي للوحدة المغاربية.

ثانيا: العامل الاقتصادي فمنطقة المغرب العربي تتوافر على ثروات باطنية وطبيعية كبيرة جدا،مثل البترول والغاز في ليبيا والجزائر ونسبيا في تونس وكميات كبيرة من الغاز في موريتانيا والفوسفات في المغرب الذي يعتبر المنتج العالمي الثالث وكذلك في تونس التي تحتل المرتبة الخامسة عالميا في إنتاج الفوسفات، بالإضافة إلى عنصر الحديد الذي يتوافر بكميات كبيرة جدا في الجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى المعادن الأخرى من ذهب وزنك ورصاص وبورانيوم،والكثير من هذه الثروات يتواجد على المناطق الحدودية[١] .

إلا أن الواقع يبين أن دول المغرب العربي بعد الاستقلال انطلقت من مبادئ سياسية غير متناسقة أدت بها فيما بعد إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية غير متجانسة من ناحية البناء السياسي والاقتصادي، أو كما لاحظ الجابري فان الوحدة في المغرب العربي لم تكن تعني غير وحدة النضال ضد المستعمر أما الهدف القريب والمباشر فكان استرجاع الدولة القطرية وبناءها أو إعادة بنائها وتأكيدها[٢].

---

(١) معراج،جديدي،عبد المجيد،زعلاني،بعض جوانب تجربة دول المغرب العربي في التكامل الاقتصادي،مجلة شؤون عربية أب ١٩٨٣، العدد ٣٠،ص٨١

(٢) الجابري، محمد عابد،إشكاليات الفكر العربي المعاصر،بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،١٩٨٩،ص٩٢.

ورغم أن روابط الدين واللغة والثقافة والحضارة والشعور هي مقومات حقيقية قائمة ولكن يجب عدم تحميلها أكثر مما تحتمل، فهذه الروابط المعنوية على أهميتها في توحيد الأمة لا تكفي-وحدها- لإقامة البنيان السياسي المؤسساتي للدولة الواحدة في العصر الحديث، كما أنها لم تضمن استمرار وحدة دول المغرب العربي السياسية في عصور التاريخ، إن هذا البنيان يحتاج أيضا بالإضافة إلى ذلك إلى قاعدة مجتمعية موحدة عضويا بمفهوم المجتمع الحضري والمدني القائم على وحدة التفاعل الحياتي والمعيشي وما لم تتوافر هذه القواعد فان البناء السياسي المؤسساتي للكيان الواحد أو حتى الكيانات المتقاربة المتعاونة لا يمكن أن يتأسس أو يتواصل، ولا بد له من روابط مادية أو آليات متصلة الحلقات لبناء الدولة[1]

وهو ما انعكس في سياسات الدول المغاربية التي انبنت على مبدأ التنافس والصراع أكثر منها على مبدأ التكامل،فالجزائر اتخذت اشتراكية المنحى والمغرب رأسمالية التوجه وتونس يغلب عليها الليبرالية وليبيا اتخذت الاتجاه الاشتراكي بعد عام ١٩٦٩، أما موريتانيا فبقي بنيانها الاقتصادي متخلفا بالنسبة لبقية دول المغرب العربي[2].

ونلاحظ أن المسارات والتوجهات الاقتصادية التي اتبعتها دول المغرب العربي أدت إلى سيطرة الطبقة البرجوازية على أهم إمكانيات التحول الاقتصادي والسياسي من خلال السيطرة على مسار الصناعة والتصنيع والتنمية بشكل عام كما هو الحال في المغرب، أما بالنسبة لتونس والجزائر فقد كان الأمر مختلفا إذ اتخذ التغير الاجتماعي شكلا نخبويا يسمح لفئة معينة تشكلت خلال فترة الاستعمار من السيطرة على السلطة وانتهاج الاشتراكية المركزية وان كان بصورة اقل في تونس.

---

(١) الأنصاري، محمد جابر،تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، بدون طبعة، ص١٨٣

(٢) الودرني، احمد عياض، لمغرب العربي الكبير، من الواقع إلى المشروع، مجلة شؤون عربية، آب ١٩٨٣، العدد ٣٠،ص٩١-٩٣

المطلب الثاني

التصنيف الاقتصادي لدول المغرب العربي

يمكن دراسة العلاقات بين دول المغرب العربي من خلال التمييز بين ثلاث اتجاهات هي[1]:

أولا: الاتجاه الذي يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي واعتباره هو الأساس في التمييز بين النظم الإقليمية.

ثانيا: الاتجاه الذي يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

ثالثا: الاتجاه الذي يرى أن العامل الحيوي هو مدى وجود تفاعلات سياسية اقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول بعضها البعض، وينتقد كلا الاتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابه لا يشترط بالضرورة أن تكون علاقاتها وثيقة فيما بينها.

ومن ناحية منهجية تم تصنيف الدول المغاربية إلى أربعة أصناف رئيسية وفقا لأوضاعها الاقتصادية:

أ- **الجزائر:** تمتاز بأنها دولة نفطية كثيفة السكان نسبيا،وهي ذات قاعدة اقتصادية قوية ومتنوعة، وطاقة استيعابية كبيرة، ولقد خطت خطوات واسعة نحو تنويع هياكلها الاقتصادية، وإرساء الأساس لقطاع صناعي متطور، وساعدها في ذلك توافر التمويل اللازم المتمثل بعائدات النفط، إلا أن القطاع الصناعي الاستخراجي استأثر بمعظم الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة، وشكلت الأحداث الداخلية في الجزائر والحرب الأهلية منذ بداية التسعينات تحديا رئيسا أدى إلى توقف عمليات التنمية

[1] هلال، علي، جميل، مطر:النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية، ص٢٠.

الاقتصادية،حيث بلغ نسبة العاطلين عن العمل من الشباب من أجمالي العاطلين عن العمل بين ٢٠-٣٠%[1].

٢- **ليبيا:** تمتاز بأنها دولة نفطية غير كثيفة السكان ، وذات قاعدة اقتصادية محدودة،وشكل الاعتماد الرئيسي على النفط كعائد للتنمية إلى الاعتماد الكبير أساسا على مادة واحدة يصعب التحكم في تحديد كمياتها وقيمتها في الظروف الدولية الراهنة،وتفتقر ليبيا إلى الأيدي العاملة نتيجة لاتساع مشاريع التنمية وانخفاض عدد السكان .

٣- **المغرب وتونس:** وهي بلدان متوسطة النمو ذات دخل متوسط للفرد. وتتصف هاتين الدولتين بانخفاض معدل الادخار فيها فهو لا يتعدى ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تمتاز بارتفاع معدل الاستهلاك ، وفي سبيل إحداث عمليات التنمية المطلوبة لجأت هاتين الدولتين إلى تمويل المشاريع من خلال الاقتراض الخارجي،الذي أدى إلى تراكم المديونية الخارجية وزيادتها، كما لجأت إلى سياسة إحلال الواردات من خلال التصنيع،ونظرا لما يكتنف هذه الصناعات من مصاعب لجأت الدول إلى حمايتها من خلال وضع الحواجز الجمركية ومع استمرارية الحماية أصبحت معظم هذه الصناعات عبئا على الاقتصاد القومي بدلا من أن تكون مصدرا من مصادر دخله،مما أدى في النهاية إلى خصخصة هذه المشاريع والتخلي عنها بعد أن استنزفت الكثير من الموارد والإمكانات البشرية.كما أن هاتين الدولتين تستوردان معظم السلع الغذائية.

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام٢٠٠٣، ص٣٢٤.

٤- **موريتانيا:** تعتمد على الزراعة كقطاع رئيسي في توليد دخلها القومي وهي تفتقر إلى الموارد الطبيعية فيما عدا الحديد والى الخامات الأساسية للصناعة والقوى العاملة المدربة وندرة الكفاءات البشرية، وتعتبر البلد الأقل نموا في دول المغرب العربي، وتعتمد البرامج الاستثمارية فيها على التمويل الخارجي وعلى القروض الأجنبية التي تصل إلى ١٦٢% من ناتجها المحلي الإجمالي[١]، ويعزى ذلك إلى انخفاض المدخرات الداخلية والى كبر حجم الاستثمارات المطلوبة وبخاصة لمواجهة التخلف الشديد في الهياكل الأساسية وفي الطرق والموانئ البحرية والبرية. وفيما يتعلق بتأثير الاقتصاد على السياسة أو العكس فقد صنف سمير أمين دول المغرب العربي إلى[٢]:

١. مجموعة الدول الشعبوية وتشمل"الجزائر،ليبيا"وهي دول يرى أن عاملا الأيدلوجيا والسياسة يلعبان فيها دورا أساسيا في تحديد ورسم دور الدولة في التنمية الاقتصادية، أي أن السياسة هي التي تقود الاقتصاد في تلك الدول.

٢. مجموعة الدول التكنوقراطية اليمينية الديموقراطية المحدودة،وتشمل"تونس،المغرب" ويرى أنها دول دورها في التنمية الاقتصادية يبقى في ظل الأوضاع السياسية السائدة محصورا في إطار قطاعاتها العامة التي أصبحت مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية والخصخصة، وهو ما أدى إلى انحسار دور الدولة في التنمية الاقتصادية باسم الإصلاح والتكيف المفروضة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠٠٣، ص٣٤. المؤسسات الدولية وهنا يتبع الاقتصاد السياسة.

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠٠٣، ص٣٤٥.

(2) امين، سمير، الدولة والسياسة والاقتصاد،المستقبل العربي، العدد١٦٤، تشرين أول، ١٩٩٢،ص٢٠.

٣. دولة موريتانيا التي يرى سمير أميين أنها في حالة تفكك اجتماعي ويلعب فيها العامل السياسي أو الاقتصادي دورا بناء على مجريات الأحداث التي تحيط بها وتتأثر بها سواء من ناحية داخلية أو من ناحية خارجية .

ونلاحظ من خلال هذا التقسيم أن البنية الاقتصادية والسياسية تختلف اختلافا واضحا في هذه الدول،حيث يتسم الاقتصاد السياسي لدول المغرب العربي بظاهرة التباين والتنوع من حيث المساحة وعدد السكان، ومتوسط دخل الفرد ونسبة التعليم، وهذا التنوع يتصف بعدم التناسق في المكانة بين أعضاء النظام المغاربي، ويقصد بمفهوم عدم المكانة – مصادر قوة الدول ونفوذها – ومثال ذلك أن تتمتع دولة بأحد عناصر القوة كالثروة أو عدد السكان دون امتلاك العناصر الأخرى التي تمكنها من توظيف هذا العنصر بفاعلية واقتدار.[1]

كما يبين الجدول التالي .

جدول رقم (١)

عدد السكان (بالمليون نسمة) ومتوسط معدل النمو السكاني في دول المغرب العربي للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٢

الدولة/السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٢	متوسط معدل النمو السنوي للسكان كنسبة مئوية للأعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠٢
ليبيا	٤,٢٢٩	٤,٩٢٠	٦,٠٢١	٣,٢٥
تونس	٨,٠٧٤	٨,٩٥٨	٩,٧٧٩	١,٢٦
موريتانيا	١,٩٨٠	٢,٢٨٣	٢,٨٠٩	٣,٠١
المغرب	٢٤,١٧٧	٢٦,٣٨٦	٢٩,٧١٥	١,٧١
الجزائر	٢٥,٠٢٢	٢٨,٣٢٥	٣٣,٦٦٧	٢,٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠٠٣، الملاحق، ص٢٢٥، ص٢٥٦

[1] هلال،علي الدين ،جميل مطر،النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية،ص٢٠.

وفيما يلي يمكن تلخيص أهم السمات المشتركة للاقتصاد المغاربي بما يلي:

١. يصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول اتحاد المغرب العربي إلى نحو ٣٨٩,٦ مليار دولار أميركي بأسعار السوق الجارية لعام ٢٠٠٢، وهو ما يعادل ٣٢% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريبا، ويشكل الناتج المحلي للجزائر ما نسبته ٤٣% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد المغاربي، وهو ما يعكس القوة الاقتصادية للجزائريين بين دول الاتحاد في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا ١,٣%.[1]، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد المغاربي إلى ٤٨٦٥ دولارا، وتتفاوت هذه النسب بين أعضاء الاتحاد، إذ يصل نصيب الفرد في ليبيا إلى ٨٩٠٠ دولار، في حين لا يتعدى نصيب الفرد الموريتاني ٣٠٠ دولار.

٢. ارتفاع معدل النمو السكاني :كما يبين الجدول رقم (١) يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي ٨٠ مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام ٢٠٠٢ أي ما نسبته ٢٧% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي، يعيش ٧٨% من سكان الاتحاد في المغرب والجزائر، إذ تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي.وهو ما يعكس توازن القوى في المجال البشري، ويبلغ متوسط معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي ١,٧%، ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا (٣,٠١%) وأقلها في تونس بنسبة ١,٢٦% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي. ويبلغ معدل الولادات ٢٣,٦٣ لكل ألف نسمة، في حين يبلغ معدل الوفيات ٥,٦٤ لكل ألف نسمة.وسجل أعلى معدل وفيات في موريتانيا إذ إنه يبلغ ٧٦,٦ حالة وفاة لكل ألف طفل حي، وهو ثالث أعلى معدل في

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣،الملاحق الإحصائية.

الوطن العربي بعد الصومال وجيبوتي. أما أقل معدل بين دول الاتحاد المغاربي فسجل في ليبيا حيث يبلغ ٢٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي[١].

٣. إن متوسط معدل النمو السنوي في عدد السكان يصل إلى ٣,٢٥%في ليبيا تليها موريتانيا بنسبة٣,٠١%، أما اقل دول الاتحاد متوسطا فهي تونس وبنسبة١,٢٦%. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين سكان دول الاتحاد المغاربي ٥٥,٨١%، وتسجل ليبيا أقل معدل أمية بين دول الاتحاد بنسبة ٧٦,٢% بينما تعتبر المغرب أعلى معدل أمية حيث تصل نسبة التعليم إلى ٤٣,٧%.

٤. يقدر عدد الأيدي العاملة في دول الاتحاد المغربي بحوالي ٢٥ مليونا تشكل ما نسبته ٣١% تقريبا من إجمالي عدد سكان دول الاتحاد، ويقطن ٤٤% من هذه القوة في المغرب لوحدها فقط[٢].

المطلب الثالث

- الواقع الاقتصادي لاتحاد دول المغرب العربي

عرفت بلدان المغرب العربي عهودا من الوحدة والتكامل الاقتصادي سواء في ظل الدولة العثمانية أو قبل ذلك بكثير،غير أن الخصائص المميزة لكل بلد من هذه البلدان تظهر تدريجيا اتجاه كل منهما في اتجاه الآخر تحت حكم الاستعمار الذي وان كان يمارس أساليب متشابه في توجيه الشعوب غير انه وضع لكل منها نظاما اقتصاديا وسياسيا يختلف عن النظم التي فرضها على البلدان الأخرى، وعلى الرغم من ذلك ظهرت في الأفق مبادرات تسعى إلى التكامل الاقتصادي والسياسي،حيث أصبحت الظواهر المميزة للاقتصاد العالمي خلال العشرين سنة الماضية هي النزعة المتزايدة لإنشاء تشكيلات وتجمعات اقتصادية، وكانت أولى

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣، الملاحق الإحصائية.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣،الملاحق الإحصائية.

المحاولات الجادة لتحقيق التكامل الاقتصادي في عام ١٩٩١،حيث تم تحديد مجموعة عناصر اقتصادية هامة لتهيأة الأرضية المناسبة للاندماج الاقتصادي المغاربي وهي:[1]

١. إنشاء منطقة للتبادل الحر،تهدف إلى رفع الحواجز الجمركية على المنتوجات الزراعية والصناعية ذات الأصل المغاربي، وكان من المفروض إنشائها في عام ١٩٩٢لا أن ذلك لم يتحقق نتيجة التمايز الموجود بين سياسات التجارة الخارجية المتبعة في كل من الدول الخمس.

٢. إنشاء اتحاد جمركي هدفه توحيد النظام الجمركي وتوحيد التعرفة الجمركية بين الدول الخمس وكذلك تجاه الشركاء خارج الدول المغاربية، وكان من المفروض أن يتم إنشاءه قبل العام ١٩٩٥ إلا أن ذلك لم يتحقق أيضا.

٣. إنشاء وخلق سوق مغربية مشتركة مبنية على تبني سياسة اقتصادية موحدة مع حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال، بحلول عام ٢٠٠٠، إلا أن ذلك لم يتحقق سوى على الورق أيضا، وما زالت الخلافات المغربية السياسية تعرقل مشاريع الاتحاد الاقتصادية بكافة أشكالها،حتى الآن.

أولا: الواقع الفعلي للاقتصاد المغاربي

يمكن قياس الواقع الاقتصادي الفعلي لدول الاتحاد المغربي من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي نستطيع من خلالها قياس مدى قوة ومتانة الاقتصاد في دول المغرب العربي بالإضافة إلى حجم العلاقات الاقتصادية بين دول المغربي العربي:

---

(1) اتحاد المغرب العربي، الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، مجلة دراسات دولية- تونس، العدد ٥٠مارس١٩٩٤، ص٦٠-٦٣

أ- التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (الانكشاف التجاري)

يعرف الانكشاف التجاري بأنه[1] مجموع الصادرات والواردات لأي دولة مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر اقتصاد دول المغرب العربي اقتصادا مفتوحا على العالم الخارجي إذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى مستويات مرتفعة نسبيا نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(٢)

درجة انكشاف دول المغرب العربي على العالم

(نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي)

(١٩٨٩-٢٠٠٣)

الفترة / الدولة	١٩٨٩-١٩٩١ %	١٩٩٢-١٩٩٤ %	١٩٩٥-٩٧ %	١٩٩٨-١٩٩٩ %	٢٠٠٠-٢٠٠٢ %
ليبيا	٥١	٤٨	٥٤	٤٥	٤٣
تونس	٧٦	٦٩	٧١	٧٠	٧٢
الجزائر	٣٦	٤١	٤٨	٤٤	٤٦
المغرب	٤٤	٤٠	٣٨	٤٦	٥٠
موريتانيا	٨٤	٩٨	١٠٨	١١٣	١١٣

المصدر:من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي الموحد،من عام ١٩٩٠-٢٠٠٣.

توضح بيانات الجدول رقم (٢) درجة انفتاح دول الاتحاد على العالم الخارجي من خلال حساب درجة الانكشاف التجاري للاقتصاديات المغربية خلال فترات زمنية مختلفة، ويبين الجدول أن نسب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع لدول

(1) العيسوي، إبراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم والمتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩،ص١٧٦.

الاتحاد،وذلك خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٢،فعلى سبيل المثال ارتفع المتوسط لدرجة الانكشاف الاقتصادي من٨٤% إلى ١١٣% لدولة موريتانيا ومن ٤٤% إلى ٥٠% للمغرب ومن٣٦% إلى ٤٦% بالنسبة للجزائر، وذلك خلال الفترة من الأعوام ١٩٨٩-٢٠٠٢ في مقابل انخفاض درجة الانكشاف لكلا من تونس وليبيا بين الفترات المذكورة ، بسبب ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين. وليس بسبب انخفاض درجة انكشافهما للعالم الخارجي.

ب- *التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات*

يدل المؤشر على التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في دول المغرب العربي، وخصوصا حجم التجارة البينية بين دول الاتحاد المغربي.

أ- *التوزيع الجغرافي للصادرات*

جدول رقم(٣)

الأهمية النسبية لقيمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي(١٩٩٠-٢٠٠٣)

مستوردة/مصدرة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
ليبيا	–	٣١,٨	١,٧	١٦,٥	٠,٢
تونس	٤٧,٣	–	٢٣,٢	٧,٩	٠,٣
الجزائر	٢,٤	٤٥,٦	–	٣٦,١	١٠,١
المغرب	٣٨,٢	١٤,٢	١٦,٤	–	٢
موريتانيا	–	٦٢	–	٢١,٢	–

المصدر:من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي الموحد،أعداد مختلفة

يبين الجدول السابق الأهمية النسبية لقيمة الصادرات البينية بين دول اتحاد المغرب العربي التي تقتصر على شريك أو شريكين في أغلب المعاملات،ويبين الجدول قيمة

الصادرات الإجمالية لكل دولة في الفترة من عام ١٩٨٩-٢٠٠٢. حيث صدرت دول الاتحاد ما قيمته ٤٧,٥٣ مليار دولار تشكل ١٧,٨% من صادرات الوطن العربي، وتحتل الجزائر المكان الأول بنسبة ٤١% من صادرات دول الاتحاد.

١. **الصادرات التونسية:** بلغت صادرات تونس ضمن مجموعة دول المغرب العربي نسبة ٤٧,٣% إلى ليبيا ونسبة ٢٣,٢% إلى الجزائر من مجموع صادراتها الكلية.

٢. **الصادرات الجزائرية** :بلغت الصادرات إلى تونس ٤٥,٦% والمغرب ٣٦,١% .

٣. **الصادرات الليبية:** بلغت الصادرات الليبية إلى تونس ٣١,٨% والمغرب ١٦,٥% وبلغت صادرات المغرب إلى ليبيا ٣٨,٢% والجزائر بنسبة ١٦,٥% وتونس بنفس النسبة.

٤. أخيرا بلغت صادرات موريتانيا إلى تونس ٦٢,٠% والى المغرب ٢١,٢%، من مجموع صادراتها الكلية. وتتكون معظم الصادرات في المجموعة المغاربية من المواد الخام للصناعات المعدنية وهي النفط ثم الغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام. أما مستورداته فهي من المواد الغذائية والأسماك والتمور والمنسوجات والزيوت النباتية.

ب- *التوزيع الجغرافي للواردات*

جدول رقم(٤)

الأهمية النسبية لقيمة الواردات البينية لدول المغرب العربي(١٩٩٠-٢٠٠٢)

مستوردة/مصدرة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
ليبيا	–	٣٣,١	٠,٧	٢٩,١	٠,١
تونس	٢٨,٨	–	٢٨,٧	١٣	٠,١
الجزائر	٠,٩	٣٢,٩	–	٤٠,٣	–
المغرب	١٠,١	٤,٢	١٠,٧	–	–
موريتانيا	٠,٩	٦,٣	٧٣,٩	١٣,٩	–

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

يبين الجدول السابق الأهمية النسبية لقيمة الواردات البينية بين دول اتحاد المغرب العربي التي تقتصر على شريك أو شريكين في أغلب المعاملات وتبلغ واردات الاتحاد ما قيمته ٣٧,٧١ مليار دولار أي ما نسبته تقريبا ٢٢% من استيرادات الوطن العربي[١].

١. الواردات التونسية :تركزت واردات تونس من الجزائر وليبيا بنسبة أكثر من ٢٨% لكل منهما والمغرب بنسبة ١٣% .

٢. الواردات الجزائرية: بلغت واردات الجزائر إلى المغرب نسبة ٤٠% ومن تونس ٣٢,٩% ولا شيء من موريتانيا .

٣. الواردات الليبية: بلغت واردات ليبيا من تونس بنسبة ٣٣% و٢٩% من المغرب.

٤. واردات المغرب:بلغت واردات المغرب من ليبيا والجزائر نسبة ١٠% لكل منهما

٥. واردات موريتانيا: تركزت واردات موريتانيا من الجزائر حيث بلغت ٧٤% والمغرب حوالي ١٤% وتونس بنسبة ٦,٣% خلال تلك الفترة السابقة[٢].

وتتركز المستوردات في دول الاتحاد المغاربي في المعدات والأجهزة والكيماويات. وتعتبر فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول للاتحاد المغاربي، يأتي بعدها كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

ج- *الاستثمارات الأجنبية:*

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا من مصادر التدفقات المالية الدولية،وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مؤشرا دقيقا نسبيا مقارنة بمؤشر التجارة الخارجية لتحديد درجة الانكشاف الاقتصادي لدولة ما على العالم الخارجي، إذ أن جذب

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣، الملاحق الإحصائية.

(٢) الساقي،سعدون مهدي،أثر الميزان التجاري العربي على اقتصاديات الدول العربية ١٩٩٠-١٩٩٩ في المؤتمر العلمي الثالث، جامعة اربد الأهلية-الأردن في الفترة من ١٤-١٥ أيار ٢٠٠٢م،ص٦-٧

الاستثمارات الأجنبية بصورة كبيرة تعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبيا من التكامل الاقتصادي مع الاقتصاديات المشتركة،وبمتابعة حجم الاستثمارات الأجنبية لدول الاتحاد خلال الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٣. فيبين الجدول رقم (٣) أن هناك تذبذب في مستوياتها الأمر الذي يعكس توجها غير مستقرا للاستثمارات الأجنبية في دول الاتحاد، ويوجد مجموعة من الأسباب المؤدية إلى ذلك،فليبيا مثلا تعرضت خلال تلك الفترة إلى العقوبات الدولية من قبل مجلس الأمن نتيجة قضية لوكربي،كما أن الجزائر عانت وتعاني من الحرب الأهلية التي رفعت من درجة المخاطر المترتبة على الاستثمار الذي يحتاج إلى الاستقرار السياسي والأمني،أما موريتانيا وكما يوضح الجدول فلا يوجد بها استثمارات إلا بصورة بسيطة جدا وذلك لبدائية الاقتصاد الموريتاني وعدم توفر البنية التحتية المناسبة لإقامة المشاريع الاستثمارية،وتعبر المغرب الدولة الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية لعلاقاتها الجيدة بالغرب والولايات المتحدة ولاستقرار النظام الاقتصادي والسياسي فيها،كما أن البيئة الاستثمارية في دول المغرب العربي غير ملائمة للاستثمار عكس التجارة الخارجية التي تنساب بشكل جيد نتيجة انخفاض العوائق أمام حرية التجارة،وبشكل عام فان معظم التدفقات المالية والاستثمارات الأجنبية هي بسبب برامج الخصخصة التي اتبعتها دول المغرب العربي وخصوصا تونس والمغرب والجزائر، وبسبب النفط في ليبيا، وفي محاولة دول الاتحاد للتغلب على مشكلة ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة انضمت ثلاث دول من دول الاتحاد المغربي وهي موريتانيا،المغرب، وتونس إلى منظمة التجارة العالمية علما أن موريتانيا كانت الدولة الأقدم في الانضمام لمنظمة الجات في عام ١٩٦٣ ثم انضمت المغرب في عام ١٩٨٧ وتونس عام ١٩٩٠ أما الجزائر فتقدمت بطلب الانضمام عام ١٩٩٥ وليبيا في عام ٢٠٠١[١].

---

(١) الفارسي، عيسى محمد، اقتصاديات دول الاتحاد المغرب العربي في ظل الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية، في المؤتمر العلمي الثالث المنعقد في جامعة اربد الأهلية، ص٥

جدول رقم(٣)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المغرب العربي (مليون دولار)

١٩٨٩-٢٠٠٣

السنة	١٩٨٩	٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ليبيا	١٢٥	١٥٩	١٦٠	٩٠	١١٠	٢١٤	٩٦	٧٠٠
تونس	٧٩	٧٦	٢٣٨	٢٥٠	٢٣٩	٦٧٨	٨٢١	٥٨٤
الجزائر	١٢	-	١٥	٥	٦٣٠	٦٧١	١٠٦٥	٦٣٤
المغرب	١٦٧	٢٢٧	٥٩٠	٤١٧	١٠٧٩	٨٤٧	٤٨١	٢٢٧٩
موريتانيا	٤	٧	١٦	٥	٥	٧	١١٨	٢١٤

المصدر:مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، التقرير الدولي للاستثمار،جنيف،أعداد مختلفة

د- ***مؤشر نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي***

تصنف دول المغرب العربي المقترضة وفق عبء المديونية إلى ثلاث أصناف، الصنف الأول التي يعتبر فيها عبء المديونية معتدلا نسبيا وتشمل المغرب والجزائر وتونس،حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن٥٥% وبينما كانت النسبة ٦% في عام ١٩٩٧ انخفضت إلى ٤٠,٥%في العام ٢٠٠٢ بالنسبة للجزائر أما المغرب فبعد أن كانت النسبة ٥٧% في عام ١٩٩٧ انخفضت إلى ٣٧,٥%عام ٢٠٠٢، أما تونس وهي الدولة التي يعتبر فيها عبء المديونية مرتفعا مقارنة بالجزائر والمغرب ، وتتراوح فيها نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٦٠% عام ١٩٩٧الى ٥٦% عام ٢٠٠٢.[١] أما الصنف الثاني فتشمل موريتانيا والتي يعتبر فيها عبء المديونية عاليا جدا ومتفاقما حيث تزيد نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ١٦٢%في العام ٢٠٠٢ بعد أن كانت النسبة ٢٢١% عام ١٩٩٧[٢].

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣، ص٣٤٥.
(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٣،ص٣٤٥.

أما الصنف الثالث فيشمل ليبيا حيث تعتبر من الدول المصدرة والمستثمرة لراس المال في الخارج ولا تعاني من أية مديونية خارجية.

جدول رقم(٤)

نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي

١٩٩٧-٢٠٠٢

الدولة/السنة	١٩٩٧%	١٩٩٨%	٢٠٠٠%	٢٠٠٢%
ليبيا	–	–	–	–
تونس	٦٠	٥٥,٤	٥٩,٨	٥٥,٩
المغرب	٥٧,١	٥٤,٢	٤٨,٨	٣٧,٦
موريتانيا	٢٢١,٢	١٥٩,١	١٦١,٩	١٦٢,١
الجزائر	٦٤,٨	٦٣,٢	٤٦,٤	٤٠,٥

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣،الملاحق الإحصائية،ص٣٤٥.

- المطلب الرابع

- التكامل الاقتصادي

تعتبر عملية التكامل الاقتصادي عملية معقدة وذات أبعاد متعددة سياسية واجتماعية وتاريخية وجغرافية مركبة،وغالبا ما تخضع إلى المقتضيات والظروف المحلية والإقليمية والدولية ولا تقتصر عملية التكامل على الجانب الاقتصادي من حيث دوافعهما وطبيعتهما وآثارهما،بل تتعداه إلى باقي الجوانب وخصوصا الجانب السياسي.

أولا: مفهوم التكامل:

أصل كلمة تكامل (integration) لاتيني،ابتدئ باستعمالها في العام ١٦٢٠ في قاموس اكسفورد الإنجليزي،بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا[١].

وعرف بيلا بلاسا[٢] التكامل بأنه يشمل الإجراءات كافة التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة،ويعرض بيلاباسا نموذجا للتكامل الاقتصادي على خمس مراحل متدرجة وهي كما يلي (منطقة التجارة الحرة،الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة،الاتحاد الاقتصادي،والمرحلة الأخيرة وهي التكامل الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي).

أما ميردال فعرف التكامل بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز ما بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على مستوى قومي[٣].

---

(١) عريقات،حربي محمد،التكامل الاقتصادي وتحديات التنمية وافاق المستقبل في الوطن العربي، ص٤

(٢) بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة محمد عبد العزيز احمد، محمد الجبالي،عبدالرحمن شيل حسن، سلسلة اخترنا لك العدد١٨٨، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٤،ص٢٦-٢٨

(٣) شقير،محمد لبيب،الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، الطبعة الاولى١٩٨٦،ص٤٦.

وعرف هاس التكامل السياسي بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة،وهاس بهذا التعريف يركز على الولاءات وعملية تحويلها إلى نسق جديد[1] وليس إلى الوحدة بمفهومها السياسي.ومن الضروري عند دراسة التكامل التفريق بين مصطلحي التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي ، فمصطلح التكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني للأطراف المرتبطة في عملية التكامل،وهي تغيرات تكون عادة على درجة من التعقيد والشمول وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار،أما مصطلح التعاون الاقتصادي فلا يرتبط بتحقيق تغيرات لها الطابع الهيكلي أو التعقيد والشمول وبعد المدى كما في حالة التكامل [2]، وبسبب هذا الفروق في درجة الارتباط والاعتماد المتبادل التي تقوم بين هذه الأقطار في كل منها،فانه من الطبيعي ألا تقوم حالة التكامل الاقتصادي إلا بين الأقطار التي تكون ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب،بينما في حالة التعاون فيمكن أن تقوم بين أقطار لها صفة التجانس الاقتصادي والاجتماعي،ويمكن أن تكون بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتعارضة.

إذا عملية التكامل الاقتصادي هي عملية تقارب تدريجية تسهل تنمية وتطوير البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتجانسة[3]،فالتكامل يتضمن بالضرورة إجراءات لإزالة العوائق الاقتصادية بين مجموعة من الدول،على اعتبار انه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية[4].

---

(1) دورتي،جيمس،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ص٣٧١

(2) شفير،محمد لبيب،الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها،الجزء الأول،ص٤٦

(3) منصور،محمد الشريف،بعض آثار اتحاد المغرب العربي على البلدان المغاربيةص٥

(4) منصور ،محمد الشريف،بعض آثار اتحاد المغرب العربي على البلدان المغاربيةص٥

وللتكامل الاقتصادي مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها هي:

١- مستوى التطور الاقتصادي لكل بلد وبنيته الإنتاجية،بالإضافة إلى توفر عناصر الإنتاج والموارد الطبيعية التي تسهل إلى حد كبير عملية التكامل وتعمل على تقليل التكاليف في عملية الإنتاج والتوزيع.

٢- حالة البنية التحتية من طرق وخدمات ووسائل اتصالات حديثة وموانئ قادرة على استيعاب الصادرات والواردات للدولة،ضرورة التوفيق والانسجام بين السياسات المالية والنقدية بين الأطراف المشتركة في عملية التكامل،والتي على أساسها تتم عمليات التبادل التجاري بين دول المجموعة.

أما التكامل السياسي فيوجد له مجموعة من العناصر هي[1]:

أ- تعدد الأطراف،ويقصد بها تعدد الارادات السياسية التي تقبل بعملية الانتقال من حالة الاستقلال إلى حالة التجمع في كيان أوثق ارتباطا.

ب- توافر أرضية كافية من التشابه في القيم تجعل التوجه أليه أمرا ممكنا،ووجود رغبة في أحداث تغيرات مشتركة في تلك القيم من خلال التكامل

ج- الحافز الذي يدفع باتجاه التكامل،من خلال المنافع التي تعود على أطراف التكامل

(١) محمد ،محمود الإمام،التكامل الاقتصادي:بساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي،في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص٢٢٥

الفصل الثاني

العلاقات السياسية المغربية البينية

تتراوح العلاقات السياسية المغربية-المغربية بين التعاون حينا والصراع أحيانا أخرى وتعتبر مشكلة الصحراء الغربية ومشاكل الحدود من الأسباب الرئيسة إلى هذا التأرجح في العلاقات المغاربية ،ورغم أن الحدود التي تفصل بين دول الاتحاد المغربي لم تكن في يوم من الأيام إشكالية جغرافية أو سياسية تحول دون امتداد سلطة الكيانات المغربية،والهويات الثقافية والاجتماعية فيها، إلا أن تشريع التجزئة التي تمت بين المغرب والأوروبيين كانت بداية التجزئة القانونية والسياسية لدول المغرب العربي،والتي تمت وفق ثلاثة مفاهيم هي[1]:

أ- تعاملت الدول الأوروبية مع سلطان المغرب بوصفه مالكا لصفة الشرعية وممثلا للسكان الذين سوف يصبحون تحت نير الاستعمار،واعتبار المغرب الأقصى من شاطئ المتوسط في الشمال إلى نهر السنغال في الجنوب منطقة سياسية تابعة للسلطان.

ب- بعد التدخل الاستعماري في المنطقة المغاربية انتهت استراتيجية الدول الغربية المتنافسة على المغرب الكبير إلى تقسيم منطقة موحدة سياسيا وجغرافيا لم تفصل بين سكانها أية حدود، بين مناطق نفوذ فرنسية ومناطق نفوذ إسبانية،ومناطق نفوذ إيطالية،إضافة إلى مناطق نفوذ عازلة دولية،محاولة لتفادي الصدام الشامل بين الدول الاستعمارية.

ج- بعد التضحيات الكبيرة التي قدمتها الشعوب المغربية التي انتهت بخروج الاستعمار الغربي من دول المغرب العربي ساهمت التجزئة الاستعمارية في خلق بؤر توتر دائمة في المنطقة المغاربية منعا لحدوث وحدة مستقبلية بين دول المغرب لحساب تكريس الدولة القطرية على حساب الوحدة.

---

[1] الشامي،علي ،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،بيروت-لبنان،دار الكلمة للنشر،الطبعة الأولى ،١٩٨٠،ص٤٣

- اتحاد المغرب العربي

تبلورت أول فكرة لاتحاد دول المغرب العربي ما قبل استقلال دول المغرب العربي، عند انعقاد أول مؤتمر للأحزاب المغاربية في مدينة طنجة في عام ١٩٥٨ والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبعد الاستقلال جرت عدة محاولات لإقامة تعاون وتكامل بين دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام ١٩٦٤ لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤،[١] ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام ١٩٨٣.والوحدة الليبية المغربية عام ١٩٨٤، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم ١٩٨٨/٦/١٠، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة لوضع وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي،وأعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في ١٩٨٩/٢/١٧ بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا،[٢].

---

(١) التومي،محسن،في وحدة المغرب العربي:تحرير محمد عابد الجابري،مركز دراسات الوحدة العربية،مركز الدراسات العربية المتوسطية،بيروت،الطبعة الاولى١٩٨٧،ص١٧٤

(٢) عن تطور الاتحاد المغاربي انظر : العلوي،سعيدبنسعيد،الوطنية والتحديثية في المغرب،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى ١٩٩٧،ص١٣١-١٤٠

أولا: أهداف إنشاء الاتحاد المغاربي:

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي[1]،على توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض،وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها، من خلال انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين،وكذلك العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها، وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار، وصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، ونصت المادة الرابعة عشر من وثيقة الاتحاد على أن كل اعتداء تتعرض له دول الاتحاد يعتبر اعتداء على الدول الأخرى،أما المادة الخامسة عشر فنصت على إلزام دول الاتحاد بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق أراضيها يمس أمن وحرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي،وألزمت الأطراف بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل سياسي أو عسكري يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى[2]، أما في الميدان الاقتصادي فنصت المعاهدة على تحقيق التنمية الشاملة في دول الاتحاد من الناحية (الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية) للدول الأعضاء من خلال إنشاء مشروعات بين الدول الأعضاء.

---

(1) الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي،مجلة دراسات دولية،تونس،العدد ٥٠،مارس١٩٩٤،ص١٩-٢١

(2) الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي،الأمانة العامة ،الرباط،مطبعة المعارف الجديدة،١٩٨٩،ص٢١-٢٦.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي[1]:

حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من الأجهزة لتالية:

أ- مجلس الرئاسة،ومقرها الجزائر،وهو أعلى جهاز في الاتحاد ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.

ب- الأمانة العامة للاتحاد ومقرها الرباط: تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة،وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

ا- تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة لاتحاد،إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.

ب- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

ج- ربط الأمانة العامة بالأمانات العامة للتجمعات العربية وجامعة الدول العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

---

(1) الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي،الأمانة العامة ،الرباط،مطبعة المعارف الجديدة،١٩٨٩،ص٣٧

ثالثا: مجلس الشورى[1]:

يعتبر الجهاز التشريعي للاتحاد، وينحصر دور مجلس الشورى في إبداء رأيه فيما يعرض عليه من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ويتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد،يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

رابعا: مجلس وزراء الخارجية،ولجنة المتابعة:

تنحصر مهمته في التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية. ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء،وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد.

خامسا: الهيئة القضائية للاتحاد[2]:

تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، وتتخذ الهيئة القضائية من نواكشوط مقرا لها،وتتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام .

---

(1) الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي،ص٤٦

(2) الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي،ص٥٩

ويكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي[1]:

أولا: لجنة الأمن الغذائي:تهتم بالقطاعات الزراعية والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري.

ثانيا: لجنة الاقتصاد والمالية:تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.

ثالثا: لجنة البنية الأساسية:تهتم بقطاعات الإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري،والبنية التحتية للمشاريع.

سادسا: لجنة الموارد البشرية[2] :

تهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية.

المطلب الثاني

- نتائج الاتحاد المغاربي

نجح اتحاد المغرب العربي في مراحله الأولى من ناحية شكلية في إنشاء مؤسسات ذات طابع عام تلتها أخرى متخصصة. أن حصيلة الاتحاد تمثلت في ضعف التبادل الاقتصادي والسياسي، خصوصا في مشاريع التكامل الاقتصادي وكذلك على صعيد الإجماع القومي لأطراف الاتحاد،حيث يوجد تناقض وعدم ترابط بين الأولويات الوطنية والأولويات القومية المغاربية إلى حد بعيد[3].

---

(1) احدث مجلس الرئاسة في دورته العادية في عام ١٩٩٠ هذه اللجان الأربعة،انظر اتحاد المغرب العربي،مجلس الرئاسة الدورة العادية الأولى،قرطاج-تونس،مطبعة تونس،منشورات وزارة الثقافة والإعلام التونسية،ابريل ١٩٩٠،ص ٣٤

(2) الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي،ص ٧٠

(3) سالم،صلاح،قمة تونس:قراءة في أداء الاتحاد المغاربي،السياسة الدولية العدد١١٧،يوليو ١٩٩٤،ص ٢٠٢

فمثلا ليبيا لم يشفع لها مجلس التعاون المغاربي في رد الحصار الاقتصادي والجـوي الذي تعرضت له،والجزائر اتهمت ليبيا بالوقوف خلف الجماعات الإسلامية ودعمها في الحرب الأهلية في الجزائر ،مما جعل ليبيا ترد عليه بتنظيم مؤتمر للجماعات الإسلامية على أراضيها، كما أن تونس والمغرب تنظران الي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كشراكة أهم من الـشراكة مع دول الاتحاد المغاربي ، أما موريتانيا ونتيجة لضعفها الاقتصادي والسياسي فتحاول اللعب على التناقضات المغاربية للحصول على بعض المكاسب، وعلى ارض الواقع لـم يطـرأ أي تحسن ملحوظ على الاتحاد المغاربى مؤسسياً وسياسياً منذ تجمدت اجتماعات القمة عام ١٩٩٤ بسبب طلب المغرب من الجزائر بصفتها رئيسة المجلس آنذاك تجميد نشاط مؤسسات المجلس، وبقي الوضع ثابتا حتى عام ٢٠٠٤.

ويعود السبب في شلل مؤسسات الاتحاد المغاربي إلى مجموعة من العوامل البنيويـة آلتي حالت دون تطور الاتحاد أهمها[1]:

١- ضعف المصالح الاقتصادية المشتركة التي يمكن أن تكون دافعاً لتفعيل الاتفاقات الموقعة بين دول الاتحاد،مما انعكس على ضعف التبادل التجاري بين بلدانه الخمسة.

التطورات الإقليمية، التي زادت من حدة الأزمات السياسية بين أطـراف الاتحـاد كمـشكلة لوكيربى،وعدم وقوف الاتحاد المغاربي إلى جانب ليبيا في مواجهـة الحـصار البريطـاني والأمريكي، بناء على المادة الرابعة عشر والخامسة عشر من بنود تأسيس الاتحاد ، فاتجهت نحو الاهتمام بالاتحاد الأفريقي بدلاً من بذل الجهد لرأب الصدع في الاتحاد المغاربى، كمـا طالبت ليبيا دول الاتحاد باتخاذ موقف موحد ضد موريتانيا بعد استئنافها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

---

[1] سالم،صلاح،قمة تونس،قراءة في أداء الاتحاد المغاربي،السياسة الدولية العدد١١٧،يوليو ١٩٩٤،ص٢٠٢

٢. التطورات السياسية المحلية: عمق من الخلافات المغاربية مجموعة من التطورات السياسية الخاصة بدول الاتحاد كفشل الجهود الليبية والتونسية للتوسط بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية،وهوما أدى إلى تأجيل وتكرار التأجيل لعقد القمم المغاربية للاتحاد لأجل غير مسمى، وكذلك دعوة تونس وليبيا ،المغرب إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو،وهو ما اعتبرته المغرب بمثابة اقتراب من الموقف الجزائري ،ومن ثم كان من الطبيعي أن تؤثر هذه المواقف على محاولات عقد قمة الاتحاد.

أما على صعيد التطور المؤسسي أو النشاط المؤسسي للاتحاد ،فجدول انعقاد العديد من لجان الاتحاد يشير إلى عدم انعقاد معظمها منذ العام ١٩٩٤ ولغاية العام ٢٠٠٤، باستثناء اجتماعين فقط وقيام المغرب بالإعلان عن تصديقها في ٢٥ إبريل ٢٠٠٣ لاتفاقية إنشاء المصرف المغاربى للاستثمار والتجارة الخارجية الذي يبلغ رأس المال المصرح به ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، ورأس ماله المكتتب عند التأسيس ١٥٠ مليون دولار مقسمة إلى ١٥٠ ألف سهم موزعه بالتساوي على دول الاتحاد. والخلاصة أن مؤسسات الاتحاد المغاربي هي مؤسسات تابعة بالكامل لزعماء دول الاتحاد ولا تتمتع بأي مبادرة لاتخاذ القرارات ولا حتى تنفيذها، فهي لا تتمتع بسلطات فوق قومية ولا حتى بسلطات مستقلة بين دول الاتحاد.[١]

---

[١] شكري،عز الدين،اتحاد المغرب العربي،السياسة الدولية،العدد٩٧ يوليو ١٩٨٩،ص١٦٢

الفصل الثالث

الصراعات السياسية في المغرب العربي

لعبت التفاعلات الدبلوماسية بين القوى الاستعمارية دورا كبيرا في إحداث كيانات سياسية جديدة في المنطقة وفي عملية إنشاء الحدود بين الكيانات السياسية المغاربية التي كانت قائمة وتشكل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين المغرب وفرنسا ثم الجزائر بعد استقلالها عن فرنسا أهم النصوص والمراجع المتعلقة بنشأة الحدود بالمنطقة،إذ اغلب هذه الاتفاقيات تتعامل مباشرة مع مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب، أما حدود الأقطار الأخرى من المغرب العربي فنشأت إما نتيجة المفاوضات والاتفاقيات بين العثمانيين والفرنسيين كما هو شان الحدود الليبية – التونسية، أو نتيجة الاحتلال الفرنسي كما هي الحدود الجزائرية–الليبية،أو نتيجة دور إسبانيا في إنشاء موريتانيا وسلخها عن المغرب، أو في أحداث مشكلة الصحراء الغربية[1]، وعموما فان الخلافات العربية تتميز بخصائص رئيسية هي : التصاعد وبخط متزايد، كما أنها تتنوع من حيث الموضوعات، فالخلافات العربية لا تشمل نوع معين بل تتنوع وبشكل رئيسي حول خمسة موضوعات هي (الحدود، السيادة،التغيير والثورة، السياسة الخارجية، القضية الفلسطينية، أو الاختلاف من حيث الطبيعة، أو التباين من حيث عدد الأطراف، أو التباين في الحدة ، والانتشار،كما أنها تتباين في الحدة والكثافة والتي تتراوح بين التوتر، الصدام الحدودي، أو الحرب)[2].

---

(1) رضوان،محمد،منازعات الحدود في العالم العربي،افريقيا الشرق للنشر-المغرب،بدون طبعة،١٩٩٩،ص٤١

(2) زهرة،عطا،الخلافات العربية:السمات،العوامل المؤثرة،المستقبل،شؤون عربية،العدد٩٥،ايلول١٩٩٨،ص٤٨

وفيما يلي استعراض أهم المشاكل المغاربية .

- المبحث الأول

- المشكلة الصحراوية: الخلفية التاريخية والسياسية

لم يعرف المغرب العربي مشكلة أكثر تعقيدا وخطورة مثل مشكلة الصحراء المغربية، ولم تدخل حكومات ما بعد الاستقلال في دائرة استنزاف متبادل منذ حرب التحرير حتى اليوم كما هي فاعلة في هذه الأوقات، وتعود أهمية المشكلة إلى أهمية الموقع الجغرافي للصحراء الغربية داخل دول المغرب العربي،حيث تشكل الصحراء الغربية الامتداد الجنوبي للمغرب، والامتداد الغربي للجزائر والامتداد الشمالي لموريتانيا،أي أنها نقطة الوصل التي تربط الدول الثلاث ببعضها البعض[1]. وتتباين المواقف حول مشكلة الصحراء الغربية فالمغرب ينظر للقضية من زاوية الحق الشرعي والتاريخي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي المغربية ولا يريد التفريط في إقليم يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات والجزائر ترى في ضم إقليم الصحراء للمغرب تشجيعا للمطامع التوسعية للمغرب على حسابها وسابقة سياسية قد تؤدي لاحقا إلى المطالب المغربية التاريخية في الجزائر ،لذلك يرى بضرورة حل القضية وفق مقولة حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ، وموريتانيا ترى في ضم نصيبها من الصحراء توحيدا للمجموعة البيضانية، والبوليساريو ترى أن الصحراء ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الاحتلال [2]، ويعتبر أعضائها المنتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أن مشكلة الصحراء هي قضية احتلال من قبل المغرب لها وأن تحرير الصحراء هو حق وطني للشعب الصحراوي [3] وكانت ليبيا تنظر للقضية من منظارها الثوري في مساعدة حركات التحرر على تقرير مصيرها،مما جعلها المساهم الرئيسي

---

(1) علي الشامي،الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي،دار الكلمة للنشر،الطبعة الأولى ،١٩٨٠، ص٥.

(2) طه،فؤاد عبد المقصود،الصراع بين دول المغرب حول الصحراء،قضايا عربية،العدد الأول،السنة الثامنة،كانون ثاني/يناير ،١٩٨١،ص٢٠٥

(3) غالي ،بطرس وآخرون،حرب الصحراء في المغرب العربي،السياسة الدولية،العدد٤٤ ابريل ١٩٧٦،ص٢٤٦،انظر أيضا،نفعي،محمد الأمين،رؤية البوليساريو للنزاع؛ملفات خاصة:أزمة الصحراء الغربية،٢٠٠٣. على شبكة الانترنت

في الدعم العسكري والمادي لجبهة البوليساريو في المراحل الأولى [1]، أما المستعمر الأسباني فكان يأمل في إقامة دولة صحراوية تحترم مصالحها الاقتصادية في استغلال الفوسفات والثروات الموجودة في الصحراء الغربية،ولغاية العام ١٩٧٠ كانت الجزائر والمغرب وموريتانيا متوافقة على المطالبة بتصفية الاستعمار الأسباني في الصحراء،وفق أفكارا مسبقة لكل دولة ومتضاربة مع بعضها البعض فالجزائر تأمل في بلوغ شواطئ الأطلسي عبر دولة تحت نفوذهم والمغاربة والموريتانيون يأملون باسترداد أراض كانوا يعتبرونها حقهم التاريخي[2]

- المطلب الأول

- الأبعاد الجغرافية-السياسية لمشكلة الصحراء المغربية

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لأفريقيا،يحدها شمالا المغرب ومن الغرب المحيط الأطلسي، وموريتانيتا من الجنوب ،والجزائر من الشرق ، وتبلغ مساحة الصحراء المغربية نحو ٢٦٦ ألف كم مربع ،داخل منطقة يبلغ عرضها ٤٦٠ كلم وطولها ١٢٠٠كلم[3].

ويبلغ طول ساحل الصحراء الغربية ١٠٦٢ كم بينما حدودها البرية تصل إلى ٢٠٤٥ كم منها ١٥٧٠ كم مع موريتانيا ، و٤٧٥ كم مع المغرب والجزائر،ولقد تم إقرار هذه الحدود في إطار سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية. وتمتد الصحراء بين جنوب المغرب وموريتانيا، وتحاذي شواطئ المحيط الأطلسي،وتمتاز الصحراء الغربية بأنها مستوية السطح في غالبها، أما السهول فتمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وعلى مقربة من

---

(١) طه،فؤاد عبد المقصود،الصراع بين دول المغرب حول الصحراء،قضايا عربية،العدد الأول،السنة الثامنة،كانون ثاني/يناير،١٩٨١،ص٢٠٦

(٢) غالي ، بطرس وآخرون ،حرب الصحراء في المغرب العربي ،ص ٢٢٣، وأيضا،نوديفو،جان فرنسوا،٢١دولة لأمة عربية واحدة،ترجمة خليل احمد خليل، بيسان للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ١٩٩٣،ص٣١٧

(٣) مهنا،محمد نصر،المشكلة الصحراوية في مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية،دار المعارف ١٩٨١،بدون طبعة،ص٥١١

الحدود الموريتانية في الجهة الشمالية الشرقية من الصحراء الغربية ترتفع سلاسل جبلية متفرقة، ولا يوجد في المنطقة سيل ماء دائم الجريان والوادي الوحيد الموجود هو وادي الساقية الحمراء الذي يجتاز الجزء الشمالي من المنطقة ويصب في المحيط الأطلسي قرب مدينة العيون والمنطقة بأسرها ذات مناخ صحراوي قاس[1] وأهم ما يميز الصحراء الغربية هو موقعها الجغرافي-السياسي،فهي نقطة اتصال بري بين الجزائر والمغرب وموريتانيا،كما على شواطئ الأطلسي من الجهة الغربية،كما أنها تربط أفريقيا

أما التقسيم الجغرافي للصحراء فيحملها في قسمين(الخريطة رقم ٣) [١]:

١. إقليم الساقية الحمراء: وهي عبارة عن وادي هام يمتد في أقصى الطرف الشمالي من حدود الإقليم وينحدر إلى ساحل المحيط الأطلسي،وتبلغ مساحته ٨٢ ألف كم مربع .

٢. إقليم وادي الذهب: يشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء وحتى منطقة رأس بوباس، وتبلغ مساحة الإقليم حوالي ١٨٤ ألف كم مربع.

وتتضارب الأرقام حول عدد سكان الصحراء الغربية إذ أن وثائق الأطراف المتنازعة حول الصحراء المغربية تحتوي إحصاءات متناقضة ومتباعدة تغلب عليها الاعتبارات السياسية أكثر من التدقيق العلمي، فحسب الإحصاء الأسباني لعام ١٩٦٧ فان عدد السكان يبلغ ٥٦ ألف نسمة نصفهم سكان مقيمين،وفي عام ١٩٧٠ كان عددهم ٧٦٥٠٠ ألف نسمة منهم ١٦ ألف أوروبي، وفي تعداد عام ١٩٧٤ وقبل خروج الأسبان من الصحراء الغربية كان عدد سكان الصحراء ٩٥ ألف نسمة منهم ٢٠ ألف أسباني[٢]، أما البوليساريو فتدعي أن عدد الصحراويين يبلغ ٥٠٠ ألف نسمة،منهم ١٠٠ ألف مهاجرون.[٣] ولقد أثرت طبيعة السكان وحياتهم الرعوية وتنقلاتهم الموسمية من منطقة إلى أخرى إضافة إلى قلة عددهم – في إمكانية تنظيم حركات سياسية شعبية إذ لم تظهر هذه الحركات للوجود إلا في فترات متأخرة من القرن العشرين.

أولا: التطورات التاريخية والسياسية للقضية الصحراوية:

عرفت منطقة الصحراء حوادث تاريخية هامة كان لها دور حاسم في تحديد مسار المنطقة عموما، ودخلها الاستعمار الأسباني وظل فيها تسعة عقود ثم تركها مخلفا نزاعا بين

---

(١) مهنا،محمد نصر،المشكلة الصحراوية في مسالة الحدود المغربية الجزائرية ،ص٥١٢

(٢) علي الشامي،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص٧١-٧٢

(٣) ميشال جوبير،المغرب في ظل يديه،ترجمة هنري زغيب،باريس منشورات عويدات،الطبعة الأولى ١٩٨٧،ص١٧٩

دول المنطقة ما زالت أحداثه مستمرة إقليميا وقاريا ودوليا.ويمكن تقسيم المراحل التاريخيـة والسياسية التي مرت بها القضية الصحراوية في مرحلتين تاريخيتين هي:

المرحلة الأولى: الصحراء الغربية قبل وأثناء الحقبة الاستعمارية

المرحلة الثانية: الصحراء الغربية بعد الحقبة الاستعمارية

وفيما يلي أهم المحطات التاريخية لكل مرحلة من المرحلتين:

أولا: الصحراء الغربية قبل وأثناء الحقبة الاستعمارية

خضعت الصحراء الغربية إلى النفوذ السياسي المغربي منذ الفـتح الإسـلامي عـام ٦٢٨م، وفي نهاية القرن الخامس عشر اضطر المغرب للتراجع نحو حدودها، بعدما أصبحت مهددة بالغزو الأسباني من الشمال،وبالغزو التركي من الشرق ،وكذلك من جانب البرتغـاليين الذين بدأو بنشاطاتهم الاستكشافية تجاه أفريقيا،في طريقهم لكشف الطريق الجديد إلى الهنـد، وكان البرتغاليون أول شعب أوروبي يصل إلى الصحراء في عـام ١٤٣٦م وأطلقـوا علـى المنطقة وادي الذهب،وفي عام ١٨٨٤م تمكنت أسبانيا من الاستيلاء على وادي الذهب ،حيث أقامت فيها مدينة العيون التي اتخذتها فيما بعد عاصمة للإقليم، وأعلنت فـي مـؤتمر بـرلين (انعقد للتنسيق بين الدول الاستعمارية في أفريقيا) عن اسـتيلائها علـى منطقـة الـصحراء الغربية.[1]

وتعرضت المنطقة التي في حوزة الأسبان إلى التزايد والتقلص نتيجة الاتفاقيات التي أبرمت بين الدول الاستعمارية،ولم يستقر الأمر إلا في عام ١٩٣٤ عندما اعتـرف الأسـبان بمنطقة احتلالهم ومنذ ذلك الحين أصبحت منطقة سيدي افني وطرفاية والعيـون ومـستعمرة

---

(١) طه، فؤاد عبدالمقصود، الصراع بين دول المغرب حول الصحراء، قضايا عربية، العدد الأول، السنة الثامنة، كانون ثاني/يناير، ١٩٨١،ص٢٠٧

وادي الذهب على الشاطئ الأطلسي تابعة لأسبانيا، ولاشك أن الموقع الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به الصحراء الغربية كان هو الدافع الرئيسي للتنافس الدولي على منطقة الصحراء الغربية ومن حولها وهو ما أدى إلى احتلال المنطقة من قبل الاستعمار الأسباني،وقد تمثل الهدف الذي سعت إليه أسبانيا باحتلالها الصحراء ما يلي[1]:

١. إقامة القواعد العسكرية في المنطقة كنقطة انطلاق للتغلغل داخل أفريقيا وكذلك لمواجهة محاولات سكان المنطقة العرب لاسترجاع منطقتهم.

٢. التحكم في الطرق الجوية التي تمر بالصحراء ملتقي العديد من الطرق التي تمر بأفريقيا.

٣. استغلال الثروات السمكية والتعدينية في الصحراء.

وبقيت المشكلة الصحراوية بين المد والجزر حتى بداية الستينات عندما طالبت المغرب بإعادة فتح ملف المناطق المحتلة من قبل أسبانيا،حيث أدت تلك المطالبات إلى تقديم اقتراح أسباني يتضمن انسحاب أسبانيا من الصحراء الغربية وايفني مقابل السكوت المغربي النهائي عن منطقتي سبته ومليلة في الشمال،وافقت المغرب على الجانب الأول من الاقتراح مقابل وعد ضمني بعدم طرح موضوع سبته ومليلة علنا وبعدم المطالبة بهما خلال الفترة القريبة، إلا أن اكتشاف الفوسفات في الصحراء أدى إلى تراجع أسبانيا عن اتفاقها، وفي عام ١٩٦٩ تم الاتفاق بين المغرب وأسبانيا على استرجاع المغرب لمنطقة افني مقابل سكوت المغرب عن الساقية الحمراء ووادي الذهب،مع استمرار أسبانيا في الصيد في المياه الإقليمية المغربية (معاهدة الصيد البحري) وانتهت المرحلة الأولى بتسوية مغربية-أسبانية كان مضمونها الانسحاب الأسباني من منطقة افني مقابل سكوت المغرب عن الصحراء الغربية[2].

---

(١) علي الشامي،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص١٢٠

(٢) العقاد،صلاح،السياسة الخارجية للمملكة المغربية،السياسة الدولية،عدد١٥،يناير،١٩٦٩،ص٤٥.

ثانيا: مرحلة الصحراء الغربية بعد الحقبة الاستعمارية

في١٤ نوفمبر/ تشرين ثاني١٩٧٥،صدر بيان ثلاثي: إسباني مغربي و موريتاني يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين و انتهت بتوقيع ما عرف باسم اتفاقية مدريد الثلاثية وتنص على[1]: تسليم الأرض للمغرب و موريتانيا بالإضافة إلى مجموعة اتفاقيات تتعلق بالصيد و التعاون الاقتصادي و الصناعي،وقد أتضح فيما بعد أن تنازل إسبانيا عن الإقليم كان مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع ،وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية، وبضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري،كما تضمن الاتفاق النقاط التالية :

١. تبرم إسبانيا قرارها ، الذي أعربت عنه مرارا أمام هيئة الأمم المتحدة، بتصفية استعمار أراضي الصحراء الغربية واضعة حدا لمسؤولياتها و سلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة .

٢. تشرع إسبانيا فورا بإنشاء إدارة مؤقتة في الأراضي، يشارك فيها المغرب و موريتانيا بالتعاون مع الجماعة و تنقل إلى هذه الإدارة المسؤوليات والسلطات اللازمة.

٣. الاتفاق على تعيين حاكمين معاونين، تقترحهما المغرب و موريتانيا لمساعدة حاكم البلاد في أعماله، و سيتم إنهاء الوجود الإسباني على الأراضي نهائيا قبل ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٧٦، على أن يحترم رأي السكان الصحراويين، المعبر عنه من خلال الجماعة.

---

(١) بادي، محمد، الكتاب، مصطفى، النزاع على الصحراء الغربية: بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار للطباعة والنشر،دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٨،ص١٢٧-١٢٨، ولمزيد من الإطلاع على اتفاقية مدريد، انظر، مركز المغرب العربي للبحوث والدراسات، على شبكة الانترنت، www.ceriema.net.

وقد حاولت المغرب أن تستصدر رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية،يؤيد حقها التاريخي في الصحراء ،لكن هذا الرأي جاء مرنا بحيث لم يتعارض مع قرارات الجمعية العامة والتي اعتبرت الصحراء قضية من قضايا الاستعمار وأكدت على القرارات الواردة في قرار الجمعية العام رقم ١٥١٤ الصادر في ١٥ ديسمبر عام ١٩٦٠ مؤكدة على حق تقرير المصير كمنطلق للتسوية المشكلة[1]. وبانسحاب أسبانيا من الصحراء الغربية انتقلت المشكلة إلى دول المغرب العربي الثلاث (المغرب، موريتانيا، الجزائر) حيث انحصرت المشكلة في البداية بين الجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو من جهة والمغرب من جهة أخرى، إلا أن الاتفاق الموريتاني- المغربي، الذي تنازلت فيه موريتانيا عن حصتها في الصحراء الغربية حول التحالف الموريتاني مع الجزائر إلى تحالف مع المغرب، ولتبقى مشكلة الصحراء العقدة المغاربية التي استنزفت الطاقات والقدرات الاقتصادية والعسكرية لدول الاتحاد المغاربي حتى الآن.

ثالثا: الأبعاد الاقتصادية لمشكلة الصحراء الغربية

تتمتع الصحراء الغربية بثروات وقدرات اقتصادية هامة وهو ما جعل العامل الاقتصادي العامل الرئيسي في الصراع حول الصحراء الغربية ، حيث أن ظهور الموارد الاقتصادية الهامة جدا في الصحراء الغربية أدت إلى زيادة حدة النزاع بين الأطراف المعنية بالصحراء الغربية،وفتح الباب أمام الخلافات المغربية-المغربية . وفيما يلي شرح لأهم الثروات الاقتصادية الموجودة في الصحراء الغربية (الخريطة رقم ٤).

---

(١) غالي،بطرس وآخرون:حرب الصحراء في المغرب العربي،ص٢٢١.

أولا: الفوسفات :

يعتبر المورد الرئيسي لمنطقة الصحراء الغربية،ويرجع اكتشافه إلى باحث أسباني يدعى-مانويل مايبا-عام ١٩٤٧ حيث تم إجراء مسح طبوغرافي للصحراء الغربية عثر خلاله على طبقات من الفوسفات بنسبة عالية بين نهري بوكراع وايفني-ويمتاز الفوسفات الموجود بالصحراء الغربية بالنقاء العالي الجودة حيث يتواجد بنسبة ٦٥-٨٠%.،ونتيجة لذلك أعادت إسبانيا تحديد معالم سياستها في الصحراء القائمة على نهب متواصل للثروة الصحراوية وعلى فتح أبواب الصحراء على مصراعيها لكل المساهمين الغربيين في عمليات التنقيب والبحث العلمي والتقني[١]. ولقد منحت إسبانيا حق استغلال الفوسفات أثناء احتلالها للصحراء الغربية في عام ١٩٦٧ إلى شركات أمريكية وفرنسية وألمانية وأسبانية،إلا أنها ألغت الامتياز وقامت بتأسيس شركة متخصصة لعمليات التنقيب،وانتهت الاستكشافات إلى اكتشاف كميات هائلة من الفوسفات في الساقية الحمراء في مساحة تزيد عن ١٢٠٠كلم ونتيجة تلك الاكتشافات أنشأت خط ناقل متحرك لنقل ألفي طن من الفوسفات في الساعة من منطقة بوكراع إلى ميناء العيون،وكذلك قامت ببناء ميناء تصديري بحري بطاقة نقل تتراوح بين ٩-١٣ مليون طن في السنة،وبدأ التشغيل في عام ١٩٧٢ لكن الثوار الصحراويين قاموا ببعض عمليات التدمير لموقع الشريط المتحرك مما أدى إلى توقف عمليات الاستخراج والإنتاج،حتى أمكن لأسبانيا التوصل إلى حل سياسي مع المغرب تخلصت خلاله أسبانيا من الإشراف على عمليات الاستخراج والنقل مقابل ضمان مصالحها الاقتصادية في استغلال المناجم[٢].

وبلغت كمية الإنتاج حوالي ٧٠٠ ألف طن في عام ١٩٧٢ ثم وصلت إلى ٤ملايين طن في عام ١٩٧٥، ويبلغ احتياطي الفوسفات في الصحراء الغربية حوالي ١٠ مليارات طن (ربع الاحتياطي العالمي) موزعة على ست مناجم من أهمها منجم بوكراع الذي يعتبر اكبر مناجم الفوسفات في العالم باحتياطي يقارب ٣,٤ مليار طن [٣].

---

(١) علي الشامي،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص١٨٥

(٢) أعلي ،سالم محمد فاضل: الموارد الاقتصادية في الصحراء الغربية ومشكلة استثمارها.على شبكة الانترنت ٢٠٠٣.

(٣) الزبير،غالي،اكتشاف العناصر الأرضية النادرة في الصحراء الغربية،على شبكة الانترنت www.saadasahra.com/ere.htm.

ثانيا: الحديد :

تحتوي الصحراء الغربية على خام الحديد بكميات كبيرة جدا،حيث يقدر احتياطي الحديد بحوالي ٤,٦ مليار طن واهم مناجمه هو منجم قلب الصفارات (٤٠٠ مليون طن) وقلب بودائرة(٣٠٠ مليون طن) وزميلة اغراشا(٧٢)مليون طن ،ويحتوي المنجم الأخير على التيتانيوم والفاناديوم بكميات اقتصادية كبيرة جدا [١] بالإضافة إلى المعادن الأخرى كالزنك والرصاص والمغنيسيوم والتيتانيوم وجود كميات كبيرة من النحاس وكميات كبيرة من البوتاس بالإضافة إلى وجود منجم للفحم ،واليورانيوم الذي يوجد في منطقة سمارة[٢].

ثالثا: النفط والغاز:

أصدرت أسبانيا عام ١٩٥٨ قانونا يحدد المناطق المسموح فيها للشركات بالتنقيب عن البترول وبالفعل قامت الشركات بعمليات التنقيب التي لم تسفر عن وجود شئ ورغم وجود كثير من الوثائق الأسبانية التي تبين وجود الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية، فقد جرى تكتم شديد من قبل الأسبان أيام احتلالها للصحراء حول وجود النفط في الصحراء الغربية [٣]،إلا آن جهود التنقيب لم تظهر حتى الآن نتائج إيجابية في عمليات الاستكشاف، وقد عمد المغرب إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن النفط مع شركتي "توتال فينا إلف" الفرنسية و"كيرمالك غي كورب" الأميركية في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١، الأمر الذي قوبل باعتراضات كبيرة خصوصا من طرف جبهة البوليساريو. وقد لجأ المغرب إلى طلب المشورة القانونية من الأمم المتحدة، فصدرت فتوى عن المستشار القانوني للأمم المتحدة تعطي المغرب الحق القانوني في القيام بعمليات التنقيب عن النفط في الصحراء الغربية بشرط أن لا يستغل المغرب النفط تجاريا دون موافقة السكان المحليين.[٤]

---

(١) الزبير،غالي،اكتشاف العناصر الأرضية النادرة في الصحراء الغربية،على شبكة الانترنت www.saadasahra.com/ere.htm.

(٢) علي الشامي،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص١٨٨

(٣) غالي الزبير: البترول في الصحراء الغربية: تاريخ – حقائق – آفاق. دار ماكس، موسكو. ٢٠٠٤.

(٤) عبدوتي،ولد عالي،مكونات الاقتصاد الصحراوي:إحصاءات وأرقام،ملفات خاصة،أزمة الصحراء الغربية،٢٠٠٣،على شبكة الانترنت،www.aljazeera.com

رابعا: الثروة السمكية:

تعتبر الصحراء الغربية من أهم وأغنى حوض سمكي في أفريقيا (تبلغ مساحته ١٥٠ ألف كم) وتشكل موارده السمكية أكثر من ١١% من الاحتياطي العالمي ،إذ يمكن صيد ١٠ طن من الأسماك في الكيلو المربع الواحد،كما وتضم هذه المناطق أكثر من ٢٠٠ صنف من الأسماك المختلفة و٧١ صنف من الرخويات و١٤ نوع من راسيات الأرجل إلى غير ذلك من القشريات والجراد البحري والجمبري [١] . وكانت السفن الأسبانية قبل احتلال الصحراء تغزوا المياه الإقليمية المغربية لاصطياد الأسماك على شواطئ المحيط الأطلسي الممتدة على مساحة ١٥٠٠كلم من ساحل الصحراء حيث تعتبر منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب أغنى مناطق السمك في المحيط الأطلسي لاحتوائها على كميات كبيرة من السمك،الذي كان يعتبر الثروة الوحيدة في ذلك الوقت وبين أعوام ١٩٥٠-١٩٦٢ .ونظرا لأهمية الثروات السمكية فإن الاتحاد الأوروبي -وخصوصا أسبانيا- لايزال يخوض مفاوضات شاقة مع المغرب لإقناعه بتجديد اتفاقية الصيد التي تسمح لسفن الاتحاد بالصيد في السواحل المغربية، وقد عبر "دومينغو ديلبينو" الصحفي الإسباني الخبير بالشؤون المغربية الأسبانية عن خطورة عدم تجديد اتفاقية الصيد المنتهية سنة ١٩٩٩، فكتب في جريدة "دياريو ١٦" أن نهاية وجود أسطول الصيد الإسباني في المياه الإقليمية المغربية كان هزة عنيفة للأسبان لا يمكن مقارنتها إلا بخروج أسبانيا من إيفني ومن الصحراء[٢] ولقد تحولت الثروة السمكية في الصحراء الغربية إلى ركيزة مهمة في الاقتصاد المغربي نتيجة وجود ٩٠ % من أسطول الصيد الملكي في منطقة وادي الذهب وحدها (الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية).

---

(١) اعلي،سالم محمد،الثروة السمكية في الصحراء الغربية:الأهمية الاقتصادية ومشاكل الاستغلال،على شبكة الانترنت، www.saadasahra.com/fishing.htm

(٢) عبدوتي،ولد .مالي،مكونات الاقتصاد الصحراوي:إحصاءات وارقام،ملفات خاصة،أزمة الصحراء الغربية،٢٠٠٣،على شبكة الانترنت،www.aljazeera.com

ثانيا: الأبعاد السياسية لمشكلة الصحراء الغربية

هناك ثلاثة أبعاد سياسية رئيسية حول الصحراء الغربية هي[1]

أولا: البعد التاريخي للنزاع والذي يدخل ضمن إطار تصفية الاستعمار،فخلال الاستعمار الإسباني للصحراء تم اتفاق ثلاثي بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا في عام ١٩٧٥ تم بموجبه اقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا،حيث قامت المغرب بضم الساقية الحمراء وموريتانيا بضم وادي الذهب ،وبعد خروج أسبانيا عام ١٩٧٦،تم الاتفاق بين المغرب وموريتانيا لإعادة وادي الذهب إلى المغرب في عام ١٩٧٩م.

ثانيا: البعد الاستراتيجي:إن موقع الصحراء الغربية مهم جدا للأطراف الثلاث،فهو امتداد طبيعي للأراضي المغربية والموريتانية، ونقطة تواصل بين الأطراف الثلاث، كما انه المنفذ الرئيسي للجزائر على المحيط الأطلسي في تصدير الحديد والغاز والبترول من منطقة تندوف الجزائرية،وتتبع رغبة المغرب أو الجزائر في السيطرة على الصحراء الغربية من صراع السيادة والهيمنة في بناء القوة الذاتية الكفيلة بالسيطرة على شمال أفريقيا،حيث تشكل الصحراء مجالا حيويا لكل منهما وعمقا استراتيجيا للمغرب عند الجنوب ،والجزائر عند الغرب للوصول إلى الأطلسي[2]

ثالثا: البعد العسكري[3] : يدخل هذا البعد في إطار نظرية توازن القوى في شمال أفريقيا،نظرا لما تحتله الصحراء من موقع هام بالنسبة للمغرب وموريتانيا،والجزائر،فسيطرة الجزائر(أو حليف لها) على الصحراء يؤدي إلى فصل المغرب بريا عن القارة الأفريقية.

---

(١) مهنا، محمد نصر،المشكلة الصحراوية في مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، ص٥١٩-٥٢٠

(٢) مهنا، محمد نصر،المشكلة الصحراوية في مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، ص٥٢٣

(٣) طه، فؤاد عبد المقصود، الصراع بين دول المغرب العربي حول الصحراء، ص٢٠٣.

المطلب الثاني

- موقف دول الاتحاد المغاربي من مشكلة الصحراء الغربية

للوقوف على الأبعاد الحقيقية للمشكلة لا بد من الاستعراض التاريخي للمشكلة وعرض الخلافات القائمة بين أنظمة المغرب العربي وخاصة المغرب والجزائر وموريتانيا التي تشكل الإطار الحاسم في تحديد المشكلة نفسها،حيث بدأت تلك المرحلة بعد انتهاء المرحلة الأخيرة من الاستعمار الفرنسي لشمال أفريقيا وقيام دول مستقلة عن بعضها البعض في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا،وكانت البداية الحقيقية لمشكلة الصحراء الغربية بعد حكم محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧٥ الذي قرر أن الصحراء الغربية لم تكن من قبل احتلال أسبانيا لها أرضا أي ليس لها صاحب وكانت تربطها بالمغرب روابط البيعة[١]

أ:موقف ومطالب دول المغرب العربي وجبهة البوليساريو :

أولا: مطالب المغرب بالصحراء الغربية

لم ينقطع المغرب على امتداد الحقبة التاريخية الاستعمارية له عن تأكيد حقوقه التاريخية والبشرية في هذه الأراضي الصحراوية، وشرع المغرب منذ العام ١٩٦٤ بنقل مطالبه التاريخية بالصحراء الغربية إلى الأمم المتحدة،التي باشرت بإصدار قراراتها انطلاقا من هذا العام مطالبه أسبانيا بتصفية استعمارها لهذه المنطقة،وتذرعت إسبانيا بالقول لمن تؤول المنطقة بعد الانسحاب هل إلى المغرب أم إلى موريتانيا أم لسكان الصحراء الغربية أنفسهم؟ ورغم المناورات السياسية التي استخدمها الأسبان من الادعاء بأن سكان الصحراء الغربية يودون الاتحاد مع أسبانيا،إلى الادعاء أن الصحراء موريتانية كما كانت تنادي موريتانيا بذلك،إلا أن المغرب وموريتانيا أرسلت وفودا صحراوية للتفاوض مع الأسبان وهو ما اضعف الموقف الإسباني[٢] وفي عام ١٩٦٦ اعترفت إسبانيا بالسيادة المغربية على الصحراء

---

(١) مهابه احمد،الاستفتاء في الصحراء الغربية:امتحان جديد للأمم المتحدة،السياسة الدولية العدد١١٧،يوليو ١٩٤،١٩٩٤.
(٢) الشامي،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص١٨٩

الغربية وباشرت بمحادثات مباشرة مع المغرب انتهت بالانسحاب من منطقة افني وأعادتها إلى المغرب في عام ١٩٦٩مقابل سكوت المغرب عن الساقية الحمراء ووادي الذهب، ،وفي عام ١٩٧٤ ولمحاولة تأكيد سيادته التاريخية على الصحراء الغربية ومنع اسبانيا من القيام بإجراء الاستفتاء لتقرير مصير الصحراء من جانب واحد ،رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية من خلال تقديم رأيها في سؤالين هما:

١. هل كانت الصحراء الغربية-وادي الذهب والساقية الحمراء-أرضا خلاء بدون سكان؟

٢. إذا كان جواب السؤال الأول بالنفي ،فما هي العلاقات القانونية التي كانت تربط هذا الإقليم بالمملكة المغربية والجمهورية الموريتانية.

وأصدرت محكمة العدل الدولية قرارها في أكتوبر عام ١٩٧٥ الذي أقرت فيه بوجود روابط تاريخية حقوقية من حيث الولاء لا من حيث السيادة بين سكان الصحراء الغربية والمملكة المغربية وموريتانيا ،ورأت المحكمة أن إقليم الصحراء كان يحتوي على منطقتي نفوذ أحداهما موريتانية والأخرى مغربية،الأمر الذي جعل المغرب يفسر القرار الصادر على أنه لصالحه ويقوم بما سمي بالمسيرة الخضراء السلمية في ٦/نوفمبر من عام ١٩٧٥ والتي شارك فيها ٣٥٠ ألف مغربي يحملون المصاحف لاستعادة الصحراء وتعمقت داخل الحدود على مسافة ١٥ كيلو متر،وعندها صرح الملك الحسن الثاني عاهل المغرب إن المسيرة حققت أهدافها وأصدر أمره إلى أفراد المسيرة بالانسحاب [١]

ونتيجة القرارات الدولية التي صدرت والتي تطالب أسبانيا بالانسحاب من الصحراء الغربية تم توقيع اتفاقية مدريد بين وأسبانيا والمغرب وموريتانيا في عام ١٩٧٥،التي انتهت بانسحاب أسبانيا من الصحراء الغربية ،لصالح المغرب وموريتانيا ،ثم تخلت موريتانيا عن

[١] طاهر مسعود: نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو. دمشق، ١٩٩٨.

الجزء الخاص بها من الصحراء الغربية إلى المغرب في عام ١٩٧٦،لتنحصر المشكلة فيما بعد بين المغرب من جهة وجبهة البوليساريو والجزائر من جهة أخرى[١].

ثانيا:الموقف الجزائري من مشكلة الصحراء الغربية:

بدأت الخلافات الجزائرية-المغربية خلال السنوات التي سبقت استقلال الجزائر،حيث كان طابعها أيدلوجيا ،فالجزائر ترى في المغرب نظاما ملكيا يمتلك باستمرار أدوات الهيمنة للمنطقة، فهو يحتل موقعا مطوقا للجزائر ويرنو إلى المغرب الكبير التاريخي. أما المغرب فيرى بالجزائر مصدر خطر على المغرب من خلال نظامها الجمهوري ونظامها الاشتراكي وبنيتها الاقتصادية والصناعية الحديثة. وفيما يتعلق بموقف الجزائر من مشكلة الصحراء الغربية فقد استند إلى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق شعب الصحراء وأن السلطة الحاكمة (أسبانيا) مسئولة عن توجيه شعب الصحراء إلى الاستقلال وممارسة حقه في تقرير المصير،من خلال استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة (أسبانيا) بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا والجزائر على أن يتم هذا الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة،أي أن الجزائر رغم إقراره بحقوق المغرب التاريخية بالصحراء الغربية إلا أنه يشترط أن تتم عن طريق تقرير المصير والاستفتاء الشعبي وليس عن طريق الإلحاق القسري[٢]، ويخشى الجزائر كذلك من أن اعترافه للمغرب بالصحراء الغربية سيؤدي إلى سابقة خطيرة قد تدفع المغرب مستقبلا للمطالبة بالجزائر نفسها باعتبارها جزء من المغرب الكبير تاريخيا[٣]،وعندما أعلنت أسبانيا استعدادها للانسحاب من الصحراء الغربية،في عام ١٩٧٥، زار وزير خارجية الجزائر آنذاك

---

(١) بطرس غالي واخرون،حرب الصحراء في المغرب العربي،ص٢١٥.

(٢) الخلفي،مصطفى،أزمة العلاقات المغربية-الجزائرية،ملفات خاصة:أزمة الصحراء الغربية،٢٠٠٣،على شبكة الانترنت.

(٣) الشامي، علي: الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص٢٢٧

(عبد العزيز بوتفليقة) المغرب، وأعلن أن بلاده ليس لها أي ادعاءات في الصحراء الأسبانية[1] وبعد اتفاقية مدريد الثلاثية بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا، قامت القوات المغربية بدخول الصحراء الغربية،ونتيجة لذلك قامت الجزائر بحشد قواتها علىَ الحدود المغربية،وتسلمت الأمم المتحدة مذكرة جزائرية تتضمن عدم اعترافها بالاتفاقية، وأدانت سياسة الأمر الواقع التي تتبعها المغرب، ورأت الجزائر أن هذا الاتفاق يعد إنكارا للالتزامات الرسمية من قبل أسبانيا تجاه شعب الصحراء ويعد انتهاكا للقرارات الدولية التي وقعت عليها كلا من المغرب وموريتانيا والخاصة بموافقتهم على قرارات الأمم المتحدة حيث رأت الجزائر أنهما تجاهلتا وجود شعب الصحراء[2]. وأصدرت على اثر ذلك الرئاسة الجزائرية بيانا مشتركا مع الرئيس معمر القذافي بينت فيه "أن أي مساس بإحدى الثورتين (المقصود الثورة الجزائرية والثورة الليبية) هو مساسا بالأخرى، وفي تلك الفترة احتضنت الجزائر جبهة البوليساريو ومدتها بالسلاح والمال، وفي عام ١٩٧٦ جرت اشتباكات مسلحة بين الجيش المغربي والجيش الجزائري، ما لبثت أن توقفت على اثر الوساطات العربية.[3] والجزائر بهذه المواقف تسعى إلى إيجاد هوية قومية خاصة بها كوحدة سياسية جديدة ،والتخلص من الإرث التاريخي القديم كونها جزء من منطقة المغرب الكبير.كما وتنطلق الجزائر في موقفها من حسابات موازين القوى في شمال أفريقيا،التي تفرض على الجزائر أن تحاول تطويق المغرب وتقلص من نفوذه لصالحها حتى لا تصبح الصحراء الغربية عمقا استراتيجيا للمغرب، بحيث تتحول الصحراء الغربية إلى دولة مستقلة تصبح بشكل من الأشكال مجالا حيويا للجزائر وتسمح لها بمد خط السكة الحديدية المباشر الذي يربط الجنوب الجزائري الغني بالمعادن والنفط والغاز بشواطئ المحيط الأطلسي ليكون اقصر الطرق بين المناجم والمعادن الجزائرية وموانئ التصدير إلى

---

(١) غالي،بطرس:حرب الصحراء في المغرب العربي،ص٢٢١.
(٢) تونسي، بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية. الجزائر، المؤسسة الجزائرية للكتاب، ١٩٨٧.
(٣) غالي،بطرس :حرب الصحراء في المغرب العربي،ص٢٢٣-٢٢٤.

أوروبا والولايات المتحدة. ويمكن استعراض العلاقات المغربية-الجزائرية حول الصحراء الغربية من خلال خمس مراحل[1] هي:

أولا: اتصالات مبدئية من أطراف ثالثة للوقوف على إمكانات التسوية عام ١٩٧٦ (السعودية، تونس العراق، مصر السنغال، جامعة الدول العربية)

ثانيا: الاتصالات بين الأطراف المتصارعة ١٩٧٧-١٩٧٨(اتصال البوليساريو بكل من المغرب وموريتانيا كل على حده، اتصال مغربي- جزائري في عام ١٩٧٧ لمحاولة الوصول لحل سياسي للمشكلة.

ثالثا: وساطة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٧٨(شكل مؤتمر القمة الأفريقي في عام ١٩٧٨ لجنة حكماء للتشاور مع الأطراف الرئيسية للنزاع وضمت اللجنة سبعة دول أفريقية)

رابعا: محاولات التوفيق ١٩٨٢-١٩٨٥(من خلال قيام الأطراف العربية بمحاولة التوفيق بين المغرب والجزائر،ومحاولة فك الارتباط بين المشكلة الصحراوية والعلاقات الثنائية)

خامسا: وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦- ٢٠٠٤ (من خلال إعطاء دور متميز للأمم المتحدة في تسوية صراع الصحراء الغربية، إضافة إلى التغيرات على الساحة المغربية وإطلاق مجلس الاتحاد المغربي كبداية لإقامة تكامل إقليمي مغربي).

---

(١) عبيد،مجدي ،صراع الصحراء الغربية،السياسة الدولية العدد٩٥،يناير ١٩٨٩،ص١٣٤

ثالثا: الموقف الموريتاني من الصحراء الغربية

في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ تأسست الجمهورية الموريتانية وانظمت إلى الأمم المتحدة في ١٩ ابريل عام ١٩٦١، وبقيت المغرب ترفض الاعتراف بالكيان الموريتاني،لا بل أنشأت المغرب وزارة سميت وزارة موريتانيا والصحراء،حتى عام ١٩٧٠ عندما اعترفت المغرب بها ككيان سياسي .شكلت موريتانيا محور الاستقواء في مشكلة الصحراء الغربية ،وتراوح مواقفها إما ضد الطرف المغربي عن طريق تشكيل محور الجزائر-موريتانيا-الصحراء أو تشكيل محور المغرب-الصحراء-موريتانيا ضد الطرف الجزائري وبالتالي فان مقدرة كل طرف على وضع الصحراء كان لا بد أن تكون موريتانيا في محوره فهي تلعب دورا حاسما في تعيين وتحديد الطرف المحاصر،وبما أن موريتانيا الطرف البنيوي الضعيف فان انتقالها في سياسة التحالفات الدائمة التبدل يجعل منها عاملا مساعدا وليس رئيسيا في ميزان القوى الجزائري-المغربي كما يجعل من الطرف القادر على ربح معركة الصحراء الغربية قادرا على استيعاب موريتانيا.[1]

ويعكس الموقف الموريتاني تدرج مستويات الأزمة عبر حالات الانتقال من الموقف السياسي من المطالبة بموريتانيا الصحراء إلى تقسيمها مع المغرب وانتهاء بالانسحاب منها، في المرحلة الأولى كان الهدف استعمال ورقة الصحراء الغربية لإضفاء صفة الشرعية على قيام موريتانيا أي تطويق المطالبة المغربية بها ،في المرحلة الثانية كان الهدف الدخول كطرف وشريك في تطور المنطقة أي تقوية الشرعية،وفي المرحلة الثالثة كان الهدف هو المحافظة على الكيان الموريتاني ككيان شرعي وعدم المطالبة التاريخية المغربية بهذا الكيان[2] .

---

(١) الشامي،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص٢١٦

(١) الشامي،علي،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص٢٤٢

واستخدمت موريتانيا في سياستها تجاه الصحراء الغربية استراتيجية المحاور ضد المغـــرب طيلة فترة الستينات تمثلت بما يلي:

أولا: محور التحالف مع الجزائر وخاصة بعد حرب ١٩٦٣ في تندوف، وهدف المحور إلى تصفية مشاكل الحدود مع المغرب وإرغام المغرب على قبول الأمر الواقع،وقد نجـــح هذا المحور في اعتراف المغرب بموريتانيا عام ١٩٧٠ وإقامة علاقـــات دبلوماســـية معها.

ثانيا: محور الحق التاريخي لموريتانيا في الصحراء الغربية، وإبراز مـــسئوليتها التاريخيـــة والحقوقية في هذا الإقليم منذ ما قبل الانسحاب الأسباني ، وعـــززت هـــذه الـــسياسة العلاقات بين موريتانيا والجزائر التي لم تعترض على المطالبة الموريتانية بالصحراء الغربية وأبرزت القضية على أنها صراع ثلاثي الأطراف.[١]

ثالثا: محور المطالبة بقيام دولة صحراوية مستقلة عن المغرب وموريتانيا تفصل الأول عن الثانية وتبعد بالتالي الخطر المغربي المباشر وتنهي تعقيدات الحـــدود المـــشتركة،وفي بداية السبعينات بعد سلسلة الانقلابات في موريتانيا التي كانت نتيجة التنافس الجزائري المغربي، نجحت الحكومة الموريتانية في تحقيق أهدافها من خلال الاعتراف المغربي بها وتنازلها عن الصحراء الغربية التابعة لها إلى المغرب. وبدأت بانتهـــاج سياســـة توازن بين المغرب والجزائر دون أن تلتزم بتحالف ثنائي كما كان الأمر في الستينات.

رابعا: موقف ليبيا وتونس من قضية الصحراء الغربية:

هناك أسباب استراتيجية واقتصادية تكمن وراء التأييد الليبي لكل من الجزائر وجبهـــة البوليساريو،فبعد قيام الثورة الليبية وانتهاء الحكم الملكي في ليبيا ،سلكت القيادة الليبية السياسة

---

[١] الشامي،علي،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص٢٤٤-٢٤٦

الثورية في علاقاتها الخارجية،حيث ترى ليبيا أن دعمها للجزائر على حساب المغرب يتفق تماما مع وجهة نظرها تجاه المغرب بصفة عامة،والتي ترى فيها دولة ملكية ذات نظام رجعي ومركزا للنفوذ الغربي في شمال أفريقيا[1] كما وترى القيادة الليبية أن قيامها بمد أنابيب السنفط من أراضيها إلى المحيط الأطلسي مرورا بالجزائر والصحراء الغربية هو من الأمور المجدية اقتصاديا وخصوصا في ظل وجود حليف سياسي موافق لتوجهاتها التقدمية،وهو ما أدى إلى مساندة الجزائر وجبهة البوليساريو في مشكلة الصحراء الغربية، وبقيت الداعم الرئيسي بالمال والسلاح والتدريب لجبهة البوليساريو، باعتبارها حركة تتوافق مع العمل الثوري الذي يتبناه العقيد الليبي معمر القذافي، وكانت أولى التحركات الليبية بعد المسيرة الخضراء المغربية للصحراء عام ١٩٧٥ وقيام المغرب باسترداده للصحراء، وفرض سياسة الأمر الواقع، إصدار الرئيس الليبي معمر القذافي بيانا قال فيه "أن ليبيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول أو إذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا ارض"[2]، كما أكد العقيد القذافي لسكرتير جبهة البوليساريو تأييد ليبيا لهذه الحركة التحررية،وبقي الموقف الليبي مؤيدا للجزائر وجبهة البوليساريو حتى عام ١٩٨٦، عندما وافقت المغرب بقبول إجراء استفتاء في الصحراء تحت إشراف الأمم المتحدة حيث أيدت ليبيا الموقف المغربي وهو الذي كان يعتبر أهم الداعمين للبوليساريو بالمال والسلاح، وهو العرض الذي رفضته البوليساريو وصفته بأنه مناورة مغربية لإضفاء الشرعية على احتلالها للإقليم، ونتج الموقف الليبي بعد تعهد الحسن الثاني ملك المغرب عام ١٩٨٤ بإقامة اتحاد فيدرالي مع ليبيا مما أدي إلى تعهد الزعيم الليبي بعدم تقديم أي دعم لجبهة البوليساريو.

---

(١) طه، فؤاد عبد المقصود، الصراع بين دول المغرب العربي حول الصحراء،ص٢٠٦.

(٢) مهنا، محمد نصر، المشكلة الصحراوية ،ص٥٩٨

أما الموقف التونسي من مشكلة الصحراء الغربية ،فقد تأكد عندما قام الرئيس الجزائري هواري بومدين عام ١٩٧٦، بالاتصال بالحبيب بورقيبة الرئيس التونسي آنذاك طالبا دعمه في المشكلة،أعلنت الرئاسة التونسية على أثرها حيادها التام واعتدال مواقفها إزاء الصراع القائم حول إقليم الصحراء الغربية.[١]

ولقد أدت مجموعة من الأحداث إلى تهدئة المشكلة الصحراوية بين دول المغرب العربي[٢]:

١. تحسن العلاقات الليبية الجزائرية في نهاية عام ١٩٨٥ بعد فترة جفاء بين البلدين، وهو ما أدى إلى انعقاد القمة الليبية الجزائرية في عام ١٩٨٦ ودخول الدولتين في مباحثات وحدوية.

٢. تحسن العلاقات الليبية التونسية بفضل الوساطة الجزائرية وتسوية المشاكل العالقة بين البلدين.

٣. عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر بعد فترة انقطاع دامت ١٢ عاما، وصدور بيان مشترك أعلنت فيه الدولتان عن رغبتهما المساهمة في بناء المغرب العربي الكبير،ثم تبعه في يونيو ١٩٨٩ الإعلان عن تأسيس الاتحاد المغاربي،الذي انعكس على المشكلة الصحراوية في بعدين أساسيين هما[٣]:

أولا: انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال ،إلى مرحلة التشاور من أجل البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حلول لها. لا سيما بعد ثبوت محدودية الخيار العسكري.

ثانيا: تغليب المسؤولية الإقليمية على المسؤولية القطرية الضيقة المحدودة وبروز اتجاه جديد يدعوا إلى مغربة حل الصراع (أي حل الصراع ضمن نطاق دول المغرب العربي). حيث صرح الرئيس الليبي بان بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى في

---

(١) غالي، بطرس وآخرون، صراع الصحراء الغربية،ص٢٢٣.
(٢) عبيد، مجدي علي، صراع الصحراء الغربية، السياسة الدولية العدد٩٥، يناير ١٩٨٩، ص١٢٩.
(٣) عبيد، مجدي،صراع الصحراء الغربية، ص١٣١.

المنطقة (يقصد الدولة الصحراوية) فأكدت تونس أيضا على أنها ترجح الحل المغاربي الداخلي للنزاع الصحراوي.

خامسا: موقف جبهة البوليساريو من مشكلة الصحراء الغربية:

تعتبر جبهة البوليساريو قضية الصحراء الغربية مدرجة منذ منتصف الستينيات في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة كقضية تقوم على تطبيق مبدأ تقرير المصير ليتمكن الشعب الصحراوي من تقرير مستقبله بكل حرية وأن الوجود العسكري المغربي في الصحراء الغربية في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٥هو احتلال للمناطق الصحراوية.[1]

وتعتبر جبهة البوليساريو أو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب الطرف الثاني من الناحية القانونية والرسمية في النزاع حول الصحراء الغربية،حيث ظهرت الجبهة بعد المذابح الأسبانية ضد الشعب الصحراوي في عام ١٩٧٠، وعقد المؤتمر التأسيسي الأول لها بتاريخ ١٠ مايو ١٩٧٣ على الحدود بين موريتانيا والصحراء الغربية أعلن فيه ميلاد جبهة البوليساريو على أنقاض كل التنظيمات السياسية والعسكرية التي كانت قائمة في تلك الفترة، وأصبحت منذ ذلك التاريخ الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، وتركزت معظم أهداف الجبهة في الاستقلال التام للصحراء بعيدا عن أسبانيا والمغرب وموريتانيا، وتبنت في سياستها العمل العسكري والسياسي لتحقيق أهدافها،وفور إعلان الجبهة عن أهدافها بدا الاستعمار الأسباني في مقاومتها ومطاردتها داخل الأراضي المغربية والموريتانية، وأدى الدعم الجزائري للجبهة إلى انتشار عملياتها العسكرية على طول الأراضي الصحراوية، ومع تزايد المقاومة الصحراوية اضطرت الحكومة الأسبانية إلى إعلان نيتها إجراء استفتاء في الصحراء الغربية عام ١٩٧٥ حول تقرير مصير الصحراء تحت

---

(1) نفعي ،محمد الأمين ،رؤية البوليساريو للنزاع ،ملفات خاصة:أزمة الصحراء الغربية،٢٠٠٣،على شبكة الإنترنت www.aljazeera.net.com

أشراف الأمم المتحدة وبدأت بأجراء التعداد العام لسكان الصحراء، وبعد إعلان محكمة العدل الدولية لرأيها الاستشاري حول الصحراء طلبت الأمم المتحدة في ١٧ أكتوبر عام ١٩٧٥ من أسبانيا أن تعلن انسحابها من الصحراء الغربية ونقل إدارتها إلى الأمم المتحدة للقيام بالاستفتاء إلا أن المغرب رفضت ذلك وأطلقت المسيرة الخضراء وبعد ذلك وقع اتفاق مدريد الثلاثي بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا،فأعلنت جبهة البوليساريو رفضها وعارضتها للاتفاق وأصدرت الجبهة وثيقة نصت على ما يلي:

١. أن الطريق الوحيد لاستشارة شعب الصحراء الغربية هو تمكينه من الاستقلال وتقرير مصيره بنفسه من غير أي تدخل أجنبي.

٢. أن السلطة الشرعية الوحيدة الممثلة لشعب الصحراء هي جبهة البوليساريو وهي الممثل الشرعي الوحيد.

٣. انتهاج سياسة الكفاح المسلح والعمل السياسي لتحقيق أهداف الشعب الصحراوي.

وفي ٢٦ فبراير/شباط ١٩٧٦ تم الإعلان عن إنشاء الجمهورية الصحراوية الشعبية الديمقراطية في مدينة تيندوف بجنوب الجزائر.

ولقد انطلقت جبهة البوليساريو بينما كان الجزائر في عز نشأتها السياسية عبر أفريقيا والعالم الثالث من خلال مبادرات سياسية قادها الرئيس الجزائري هواري بومدين آنذاك،وكانت ابرز ملامح هذه السياسة هي تبني الجزائر لحركات التحرر في العالم الثالث ومساندته لها ،كذلك انتهاج خطا راديكاليا مع قضايا التحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي.ولقد وجدت جبهة البوليساريو المكان الآمن في الجزائر التي منحتها الإقامة في صحراء تندوف ومنحتها الدعم المالي والسياسي والعسكري بكل أبعاده منطلقة من موقفين هما:

١. موقف الجزائر من مساندة حركات التحرر في العالم الثالث وحق تقرير المصير.

٢. موقف الجزائر تجاه المغرب ورغبتها في حرمانه من ضم الصحراء الغربية حتى لا تصبح عمقا استراتيجيا للمغرب، وقد تطور صراع جبهة البوليساريو مع المغرب من خلال مرحلتين تاريخيتين هما[١]:

أولا: المرحلة الدموية:وهي الممتدة من اتفاقية مدريد سنة ١٩٧٥ بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا إلى اتفاق المبادئ سنة ١٩٨٨ بين المغرب والبوليساريو،وامتازت هذه المرحلة بقيام معارك ضارية دار معظمها في الجزء الموريتاني من الصحراء متجاوزا نطاق الأراضي الصحراوية أحيانا، بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في عمق الأراضي الموريتانية بما في ذلك الهجوم مرتين على العاصمة نواكشوط.[٢]

وقد اتسمت فترة ما قبل انسحاب موريتانيا من الصحراء من هذه المرحلة باعتماد إستراتيجية ضرب الحلقة الضعيفة، فتم التركيز على موريتانيا الطرف الأضعف لتكسير التحالف المغربي الموريتاني الذي أخذ يتسع بتدخل القوات الفرنسية لتوفير غطاء جوي للجيش الموريتاني،وبالفعل نجحت البوليساريو في تحقيق هذا الهدف واستطاعت أن تدفع الجيش الموريتاني إلى قلب نظام الحكم والبدء في إجراءات الانسحاب من الصحراء سنة ١٩٧٩.

غير أن استنزاف قوة الجيشين (المغربي والصحراوي) في هذه المرحلة وانتهاء الحرب الباردة وثنائية القطبين مهدت للمرحلة الثانية[٣].

---

(١) عبد الوهاب،فاطمة،الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية،ملفات خاصة:أزمة الصحراء الغربية،٢٠٠٣،على شبكة الانترنت www.aljazeera.net.com

(٢) nov.١٣/٢٠٠٣.www.acig.org.com،muritania and west sahra since ١٩٧٢،moroco،tom cooper

(٣) عبد الوهاب،فاطمة،الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية،ملفات خاصة:أزمة الصحراء الغربية،٢٠٠٣،على شبكة الانترنت www.aljazeera.net.com

ثانيا: المرحلة الدبلوماسية: وهي الممتدة من اتفاق المبادئ سنة ١٩٨٨ بين المغرب وجبهة البوليساريو إلى ٢٠٠٤، وتمتاز هذه المرحلة بتصدع التحالفات التي كانت قائمة خلال المرحلة الأولى من الصراع، بخروج موريتانيا من حرب الصحراء، وانشغال الجزائر بأزمتها الداخلية، وتفاقم المشاكل الحدودية بين المغرب وإسبانيا، وارتباك فرنسا بفعل تقلبات الساحة الدولية، وتنامي ظاهرة المد الأصولي في منطقة نفوذها التقليدية .

ب:موقف الاتحاد المغاربي من مشكلة الصحراء الغربية:

في النصف الثاني من الثمانينيات بدأت المعطيات المحيطة بقضية الصحراء تتغير،فقد تراجعت العائدات الجزائرية من البترول بسبب انخفاض الأسعار عالميا، رافقها ارتفاع الأعباء السياسية والاجتماعية الناجمة عن تحمل تكاليف احتضان البوليساريو والعمليات التي تقوم بها ضد القوات المغربية، وكذلك الحصار الذي تم ضد ليبيا ،ومن ثم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي، كل تلك المتغيرات انعكست على العلاقات المغربية –الجزائرية، من خلال خلق مناخ إيجابي في إطار العلاقات العربية-العربية وكان من ثماره إنشاء اتحاد المغرب العربي، خصوصا بعد حصول تفاهم مغربي – جزائري حول مشروع تسوية قضية الصحراء الغربية.

إلا أن تلك المرحلة لم تدم طويلا بل كانت عبارة عن تكتيك سياسي من قبل المغرب والجزائر لاستيعاب المتغيرات الجديدة بهدف الانطلاق للمرحلة القادمة، فوضعية الحصار المفروض على ليبيا، كشف عن هشاشة الاتحاد المغاربي وضرب مصداقية الطروحات الوحدوية بسبب خضوع مواقف كافة الدول للموقف الأمريكي، مما حدا بليبيا إلى رفض تسلم الرئاسة الدورية للاتحاد من الجزائر في يناير١٩٩٤. ثم انضافت كل من قضيتي فتح الحدود

(مطلب مغربي) وقضية تفعيل الاتحاد المغاربي وعقد القمة الرئاسية له (مطلب جزائـري)، ليشكل كل ذلك المحاور الأساسية للخلاف المغربي الجزائري في الظرف الراهن والتـي أدت إلى إحياء الملفات القديمة، وعلى رأسها ملف ترسيم الحدود بين البلـدين والتعـاون الأمنـي بينهما، والتضارب في السياسات إزاء المشاريع الأوروبية والأمريكية للمنطقة، حيـث أعلـن المغرب أن هذا الموقف يكشف الأطماع التوسعية للجزائر ونزوعاتها للهيمنة في المنطقة، كما يبطل دعاوى "حق تقرير المصير" التي كانت ترتكز عليها في دعمهـا لجبهـة البوليـساريو معتبرا أن هذا مناقض للمبادئ التي أنبنى عليها الاتحاد المغاربي. وقد تجدد نفس الأمر لكـن بحدة أقل في مناقشات مجلس الأمن حول قضية الصحراء مما حدا بالمغرب إلـى أن يـتهم الجزائر بمحاولة إفشال الحل السياسي لقضية الصحراء ونـسفه، وأن خطـة التقـسيم تهـدد المغرب وغيره بالبلقنة. وعاد المغرب بعدها ليعلن أن قضية الصحراء ليست ملفا يطوى وأن مصير الاتحاد المغاربي مرهون بها أما الجزائر فبين أنه ليست له أطماع في الصحراء أو في المغرب، وأنه متمسك بخيار تقرير المصير كحل لنزاع الصحراء وما يستلزمه مـن تطبيـق لخطة التسوية وإعادة الاعتبار لخيار تقرير المصير في سياسة الأمم المتحـدة إزاء الملـف، معلنا استعداد الجزائر لتحسين العلاقة مع المغرب وترك ملف الصحراء للأمم المتحدة ليبقـى ملف الصحراء العائق المركزي أمام أي مشروع لتجاوز الأزمة بين البلـدين، خاصـة وأن المغرب يعتبر أن أي تحرك جزائري في مواجهة مشروع الحل السياسي من جهة وكذا الدعم الجزائري غير المباشر لأطروحة التقسيم من جهة أخرى بمثابة ضرب للوحدة المغاربية.

ج: الموقف الدولي والإقليمي من مشكلة الصحراء الغربية:

أولا: موقف الأمم المتحدة:

لم تشرع الأمم المتحدة في البحث عن حل أزمة الصحراء الغربية إلا بعد عقد من الزمن من اندلاع الحرب بين أطراف الأزمة،وتطورت قرارات الأمم المتحدة عبر مراحل مختلفة هي[1]:

١. **المرحلة الأولى:** من عام ١٩٦٠-١٩٧٩م:عندما أصدرت الأمم المتحدة القرارات الدولية التي تؤكد على قرار الجمعية العامة الخاص بتصفية الاستعمار وتركيزه على حق الثابت لشعب الصحراء في تقرير مصيره،والمطالبة بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية واتخذت القرارات جانبين، جانب يتماشى مع موقف الجزائر ويتعارض مع موقف المغرب وموريتانيا، من خلال تأكيد الأمم المتحدة على حق شعب الصحراء في تقرير مصيره، والجانب الآخر، من خلال تركيزه على جهود التسوية السلمية عن طريق منظمة الأمم والوحدة الأفريقية. وكان هذا القرار في غير صالح المغرب وخصوصا أن القرار سبقه بأشهر قليلة توقيع اتفاقية بين موريتانيا وجبهة البوليساريو تقضي بانسحاب موريتانيا من مشكلة الصحراء بعد تنازلها عن حقوقها إلى المغرب. وتم استعادتها بالفعل،إلا أن الجزائر وليبيا رأت في ذلك بمثابة احتلال مغربي للصحراء الغربية، وتشريد لسكانها مما جعلها تحتضن المقاومة الصحراوية وتعلن عن تأسيس جبهة البوليساريو، ومن ثم الدولة الصحراوية[2].

---

(١) الاشعل،عبد الله:العلاقات الدولية لمجلس التعاون،دار السلاسل للنشر والتوزيع والطباعة والنشر،الطبعة الأولى عام ١٩٩٠،ص١١٩

(٢) جوبير، ميشال، المغرب في ظل يديه، ص١٧٨

٢. **المرحلة الثانية:** من عـام ١٩٨٠-١٩٨٦ ،وتـضمنت الاعتـراف الـدولي بجبهـة البوليساريو وإصدار القرارات التي تؤكد على حق شعب الصحراء في تقرير مصيره، كما عبرت القرارات عن القلق إزاء استمرار احتلال الإقليم والتوسع في هذا الاحتلال، وهي أشارة ومطالبة للمغرب بإنهاء احتلال الإقليم، كما أوصت القرارات بان تشترك جبهة البوليساريو الممثل الشرعي لشعب الصحراء في أي جهود للبحث عن حل عادل للقضية، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت قرارها في عام ١٩٨٥ بشأن أزمة الصحراء الذي ينص على تكليف الأمين العام للمنظمة الدولية العمل على إيجـاد حل يرضي أطراف النزاع بدءا بوقف إطلاق النار الذي يعتبر حسب القـرار شـرطا أساسيا لأي عمل سلمي. ولقيت خطة ديكويلار نجاحا فـي البدايـة تمثـل في،قبـول الطرفين بالخطة في ٣٠ أغسطس/ آب ١٩٨٨،والموافقة على وقف إطلاق النار، الذي تم فعليا في الإقليم منذ سبتمبر/ أيلول ١٩٩١.

٣. **المرحلة الثالثة:** من عام ١٩٨٦ -٢٠٠٤،وهي مرحلة تدخل الأمم المتحدة المباشر في حل المشكلة ،حيث تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة المكلفة الاستفتاء في الصحراء الغربية المعروفة اختصارا بـ"المينرسو" بتاريخ ٣٠ أغسطس/ آب ١٩٨٨ بقرار من مجلـس الأمن الدولي وطبقا لتقرير الأمين العام للأمم تنقسم البعثة إلى ثلاثة مكونات: وحـدة مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمنية، يكون مقرها مدينة العيون بالـصحراء.وخـلال ثماني سنوات من العمل قدمت بعثة المينرسو جملة من الاقتراحات من ضمنها أن من يحق لهم التصويت في الاستفتاء ،هم لائحة الصحراويين الذين تم إحصاؤهم من طرف الإدارة الأسبانية عام ١٩٧٤. وقد قدم المغرب ١٣١ ألف طعن على اللائحة.

وفي شهر سبتمبر/أيلول عام ١٩٩٧ ،وبفضل مساعي جيمس بيكر الممثل الشخصي للأمين العام، تمكن الطرفان من توقيع اتفاقات هيوستن عام ١٩٩٧بين الطرفين ،وقرر الأمين العام أن الإنجازات المحققة خلقت الظروف الملائمة للمضي قدما نحو التطبيق الكامل لمخطط التسوية، بما في ذلك الشروع من جديد في عملية تحديد هوية الناخبين، وشرعت بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية في العملية المذكورة إلا أن المملكة المغربية لم توافق على تصورات الأمم المتحدة وتقدمت ب١٣٠ ألف طعن في محاولة منها تفنيد ودحض قائمة المصوتين التي تم نشرها من قبل بعثة الأمم المتحدة[1].

وعاد المغرب وجبهة البوليساريو إلى الاجتماع مع جيمس بيكر مرة أخرى، وفي خضم اللقاء وضع المغرب تصوراته حول الخطة النهائية بخصوص تطبيق مخطط السلام وأنه على استعداد لقبول "حل سياسي" يمكنه إما من بسط سيطرته على الصحراء الغربية أو استقلال الصحراء،وفي كانون الأول عام ١٩٩٩ أعلنت المينرسو توقف خطة الاستفتاء بالصحراء بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين على من يحق له التصويت. حيث صدر في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠٠٠ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٠٩ المتضمن في المبادرة الفرنسية- الأميركية التي تقترح حلا سياسيا لمشكلة الصحراء، فدعا جيمس بيكر، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المكلف نزاع الصحراء، الطرفين إلى حل تفاوضي يستبعد خطة الاستفتاء. وهذا ما دفع بالأمم المتحدة إلى تقديم "الحل الثالث" أو اتفاق الإطار وينص على أن تمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا مع البقاء تحت الحكم المغربي في غضون خمس سنوات يمكن بعدها إجراء الاستفتاء. وقد وصف هذا الحل بالثالث لأنه جاء ليضاف إلى خيارين سابقين هما الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب اللذان كانا حديث السنوات الماضية.

---

(1) عبد الوهاب، فاطمة، الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية، على شبكة الانترنت، ملفات خاصة، ٢٠٠٣.

والفرق بين هذا الحل وبين الانضمام إلى المغرب هو أن الحل الثالث يمنح الصحراء استقلالية ذاتية موسعة دون دمجها الكلي في المغرب.ويقترح مشروع "الاتفاق الثالث" أن تكون الجزائر وموريتانيا بمثابة شاهدتين عليه وفرنسا والولايات المتحدة بمثابة ضامنتين لتعزيز التسوية وتنفيذ الاتفاق. وقد قبل المغرب الحل الثالث ورفضته البوليساريو والجزائر.

وخلال شهر فبراير/شباط من العام ٢٠٠٤ قدم كل من الأمين العام وممثله الشخصي أربعة خيارات إلى مجلس الأمن هي[1]:

١. **تطبيق مخطط السلام.**

٢. **مشروع اتفاق الإطار.**

٣. **انسحاب الأمم المتحدة من حل للنزاع:** بسبب عدم تنفيذ خطة التسوية على مدى السنوات التسع الماضية (١٩٨٨-١٩٩٧) بفعل خلافات أساسية بين الطرفين. ومع استحالة تنظيم الاستفتاء فإن اتفاق الإطار أو الحل الثالث مرفوض من طرف الجزائر والبوليساريو، وكذلك خيار التقسيم كمقترح جزائري مرفوض مسبقا من المغرب. ولذلك ترى الأمم المتحدة أنه أمام الوصول إلى الطريق المسدود يصبح خيار خروج الأمم المتحدة من الأزمة مطروحا، خاصة وأن الأزمة قد كلفت منظمته ١,٥ مليار دولار في ١١ عاما.

٤. **تقسيم الصحراء:** يقترح خيار التقسيم، إعطاء المغرب إقليم الساقية الحمراء (ثلثا الصحراء) وإعطاء البوليساريو إقليم وادي الذهب (الثلث الباقي) حيث تقيم دولتها المستقلة. وهذا الحل صدر عن الجزائر ،وعندما علمت المغرب أن قرار التقسيم كانت تقف خلفه الجزائر أعاد العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر من جديد، وعبر

---

(1) الخلفي،مصطفى،أزمة العلاقات المغربية-الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية،على شبكة الانترنت،ملفات خاصة،٢٠٠٣.

المغرب عن موقفه من الجزائر في ٢٠٠٤/٩/٢٤ في وثيقة بثتها وكالة الإنباء المغربية حيث قالت"منذ عام ١٩٧٣ ظلت الجزائر متمسكة وبشكل منظم بمعاكسة استكمال الوحدة الترابية للمغرب،واتخذ تورط الجزائر في القضية أشكالا عديدة ومتنوعة من الالتزام العسكري إلى الدعم المالي واللوجستي إلى التعبئة الدبلوماسية"[1] كما اعتبر المغرب إن مطالبة الجزائر بتقسيم الصحراء هو دليلا قويا على أن القضية هي مغربية-جزائرية،إلا أن الموقف الجزائري لم يتغير من المطالبة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما أن جبهة البوليساريو لا ترغب في الاقتراح أيضا فهي تريد إقليم الصحراء مستقلا بأكمله.

وقد اعتبرت جبهة البوليساريو أن الخيارات الثلاثة تعني التخلي عن مخطط التسوية، وان الخيار الوحيد للتسوية هو إعطاء الشعب الصحراوي الحق في التعبير عما يريد،من خلال تنظيم استفتاء حر وشفاف بإشراف الأمم المتحدة ،بينما أعلنت المغرب رفضها للاستفتاء مع بقاء المغرب منفتحا على هذا الحل الذي يحفظ سيادته ووحدة ترابه بما يمكن السكان من تسيير شؤونهم المحلية بشكل مباشر وديموقراطي ،واعتبرت أن آلية الحكم الذاتي تعتبر حلا سياسيا يتطابق مع الشرعية الدولية وتوفر أفضل الآفاق للتسوية النهائية.[2]

وفي ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ اتخذت الأمم المتحدة قرارا بشأن النزاع الصحراوي شكل حلا وسطا يجمع بين خطة التسوية التي اقترحها جيمس بيكر مع مواصلة الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق عام، وامتاز القرار بالتالي:

---

(1) وكالة الأنباء المغربية، نقلا عن المحطة الفضائية العربية في ٢٠٠٤/٩/٢٤، على شبكة الانترنت.www.alarabia.net/article.aspx

(2) united nation،p٢٧-٣٣

١. الدعوة إلى حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء لفترة تتراوح ما بين ٤ إلى ٥ سنوات.

٢. الاستفتاء لتحديد مصير سكان الإقليم بعد هذه الفترة.

٣. دعوة الأطراف الأربعة المعنية بالأزمة إلى العمل مع الأمم المتحدة وإلى العمل بينهم باتجاه الموافقة على خطة السلام.وقد حظي هذا التصور بتأييد الولايات المتحدة وموافقة جبهة البوليساريو والجزائر في حين رفضه المغرب مؤيدا من طرف فرنسا.

ثانيا: موقف منظمة الوحدة الإفريقية

منذ نشأة منظمة الوحدة الأفريقية أكدت الدول الأعضاء في المنظمة رغبتها في تصفية الاستعمار في القارة الأفريقية ،وفي المؤتمر التأسيسي الأول للدول الأفريقية المستقلة الذي عقد في أديس ابابا في عام ١٩٦٣ أصدر المجلس قرارا خاصا بتصفية الاستعمار وأكد فيه على الإجماع الإفريقي لمساعدة الشعوب الأفريقية غير المستقلة في كفاحها من اجل الحرية والاستقلال،واستمرت المنظمة تطالب في قراراتها باستقلال كل المناطق والأراضي الخاضعة للاستعمار. لكن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بمشكلة الصحراء الغربية كانت تتسم بالضعف وعدم الوضوح بسبب توازن القوى بين المغرب والجزائر في منظمة الوحدة الأفريقية،ويمكن تقسيم دور المنظمة وقراراتها إلى مرحلتين تاريخيتين هما:

١. **المرحلة الأولى:** القرارات الصادرة أثناء الاستعمار الأسباني للصحراء: واستمرت هذه المرحلة من عام ١٩٦٦ حيث صدرت أول قرارات للمنظمة بخصوص مشكلة الصحراء ولغاية عام ١٩٧٥ وخروج أسبانيا من الصحراء الغربية، ولقد ركزت معظم القرارات الصادرة في تلك الفترة على تأييد كل الجهود التي تستهدف التحرير العاجل وغير المشروط لسائر الأقاليم الأفريقية الخاضعة للسيطرة الأسبانية، ومناشدة

أسبانيا بتطبيق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، والشروع بمنح الاستقلال وتقرير المصير للشعب الصحراوي.

٢. **المرحلة الثانية:** القرارات الصادرة بعد انسحاب أسبانيا من الصحراء ولغاية عام ١٩٨٢ ومعظم هذه القرارات عكست توازن القوى بين الطرفين المغربي والجزائري في منظمة الوحدة الأفريقية، وكانت البداية في ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بعد إعلان جبهة البوليساريو قيام الجمهورية الصحراوية الديموقراطية ودخول القوات المغربية والموريتانية إقليم الصحراء الغربية،حيث أصدر مؤتمر المنظمة مجموعة من القرارات ركزت في معظمها على مبدأ تقرير المصير ودعوة جميع أطراف النزاع بما فيها شعب الصحراء الغربية إلى التعاون لإيجاد حل سلمي للنزاع. وكان التحول الرئيس في ٢٢ أيار عام ١٩٧٨ عندما عقد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية جلسة خاصة لدراسة مشكلة الصحراء وتم تشكيل لجنة لمحاولة حل الخلاف وانتهت أعمال اللجنة إلى اتخاذ القرارات التالية:

١. الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي
٢. مطالبة المغرب بسحب قواته من الصحراء المتنازع عليها.
٣. تشكيل قوة افريقية لحفظ النظام في الصحراء لحين تقرير المصير.

وفي عام ١٩٨٢ حدث تطور هام حيث أقدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على دعوة ممثلي الصحراء إلى الاجتماع الوزاري للمنظمة[1] نتج عنه انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لمنظمة الوحدة الإفريقية ، واعتراف ٢٤ دولة بها ،مما أدى انسحاب ١١ دولة من المؤتمر احتجاجا على الاعتراف بالجبهة وكذلك انسحاب المغرب من منظمة

(١) الاشعل،عبد الله:العلاقات الدولية لمجلس التعاون،دار السلاسل للنشر والتوزيع والطباعة والنشر،الطبعة الاولى عام ١٩٩٠،ص١٢٠-١٢٧

الوحدة الأفريقية،مما حال دون مساعي المنظمة الأفريقية للوصول إلـــى أي حـــل،وفي عـــام ١٩٨٣ قدم الملك الحسن الثاني مبادرة في قمة نيروبي بقبوله لمشروع الاستفتاء مع استمرار رفضه للتفاوض مع جبهة البوليساريو،مما جعل من الصعب على المنظمة أن تحسم الخـــلاف الخاص بالصحراء خاصة وأنه خلاف يقوم بين دولتين لكل منهما أنصاره داخل المنظمة،كما أن أطراف الصراع فضلوا الالتجاء غلى طرح القضية على هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثالث

- **دور العامل الاقتصادي في الخلافات الجزائرية-المغربية (مشكلة الصحراء)**

يمكن القول أن العامل الاقتصادي كان له الدور الأكبر في مـــشكلة الـــصحراء بـــين المغرب والجزائر حيث ينطلق كل طرف من التبريرات التاريخية والسياسية التي تخفي فـــي ثناياها البعد الاقتصادي، ففي المنطقة الواقعة على مسافة ١٢٠كلم جنوبي تندوف وعلى مقربة من منطقة تدعى غارة جبيلات، بالقرب من الحدود الموريتانية،توجد مناجم الحديد التي تعتبر من أهم المناجم في العالم إذ تقدر نسبة الاحتياطي المكتشف أكثر من ملياري طن من النوعية المرتفعة الجودة، حيث وجدت الجزائر أن أفضل الاحتمالات الممكنـــة لاســـتغلال وتـــصدير الحديد هو عن طريق الممر الذي يربط مناجم الحديد بالمحيط الأطلسي عن طريق الصحراء الغربية التي تسيطر عليها المغرب عبر خط سكة حديدية يبلغ طوله ٥١٥كلم فقط ،بينما يكون طول الخط المار بالأراضي الجزائرية ١٣٠٠ كلم و١٤٠٠ كلم للخط المار بموريتانيا ،وكانت موافقة المغرب على تمريرة نحو الأطلسي مشروطة بالاستغلال المشترك لكلا البلدين، ولمـــا كان المشروع الجزائري صعب التحقيق بدون موافقة المغرب فان المغرب كان يساوم مستغلا امتيازا ته الجغرافية، وبالمقابل كانت الجزائر تبحث عن مخرج لتقلل من قيمة هـــذا التفـــوق المغربي فوجدت في الصحراء الغربية وسيلة لها،فالموقف الجزائري من مغربية الـــصحراء

تمليه ضرورة المساومة مع المغرب إلى أقصى الحدود للتنازل النهائي عن منطقة تندوف والإقرار بجزائريتها: أي مغربية الصحراء يقابلها جزائرية (تندوف)[1] إلا أن رؤية المغرب كانت مبنية في ذلك الوقت على عدم استعجالها في حل قضية تندوف وإعلان تنازله عنها لسببين هما:[2]

١. لان اعتراف المغرب بجزائرية تندوف يؤدي إلى تفوق الجزائر الاستراتيجي على المغرب نظرا لبعد المنطقة عن عمق الجزائر (المدن الكبرى والساحل)من ناحية ومن ناحية أخرى تجعل الجزائر في وضع يسمح لها بمراقبة العمق المغربي من خلال تعزيز الإشراف الجزائري على منطقة الأطلسي والوديان المغربية،وبالمقابل فان استمرار التوتر يرغم الجزائر على التواجد الأمني الدائم في مناطق واسعة بعيدة عن المراكز الحيوية الجزائرية.

٢. لان استغلال مناجم الحديد يستلزم موافقة مغربية على تمريره نحو الأطلسي وبالتالي طرح موضوعي الاستغلال المشترك للمناجم ومصير الصحراء الغربية.

---

(١) الشامي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، ص٢٢٤

(٢) طه، فؤاد عبد المقصود، الصراع بين دول المغرب العربي حول الصحراء، ص٢١٠.

مشكلات الحدود السياسية في المغرب العربي

إن مشكلات الحدود السياسية من الموضوعات التي تنال الاهتمام السياسي لما لها من تأثير كبير على كيان الدولة الذي يمثل الميدان الرئيسي للجغرافية السياسية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجغرافيا الاقتصادية، فدراسة الظروف الاقتصادية للدولة داخل حدودها السياسية تعد من المقومات الأساسية لقيامها، كما أنها تلعب دورا كبيرا في رسم حدودها السياسية وتحديد علاقتها بالدول الأخرى[1]. وتبدأ مشكلة الحدود السياسية المغاربية مع هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، حيث جرى تقسيم المنطقة العربية بين الدول الحليفة، وقد أسفر التقسيم عن وضع تونس ومراكش (المغرب) تحت الحماية الفرنسية،وبقيت الجزائر وموريتانيا تحت الاحتلال الفرنسي، أما ليبيا فكانت خاضعة للاستعمار الإيطالي،والصحراء الأسبانية وسبته ومليلة خاضعة للاستعمار الإسباني، ولقد قامت الدول المنتدبة بتحويل الحدود الإدارية في المنطقة العربية إلى حدود سياسية تفصل بين مناطق الانتداب[2]

المطلب الأول: المشاكل الحدودية بين دول المغرب العربي(الخريطة رقم ١)

عند دراسة الحدود السياسية لا بد من الإشارة إلى الأمور التالية [3]:

أولا: أن الحدود الأفريقية بشكل عام والمغاربية بشكل خاص تدخل في فرضيتها الاعتبار الخارجي الخاص بالاستعمار وما فرضه من تقسيمات تحقيقا لمصالح الدولة الاستعمارية بدلا من الاعتبار الداخلي الخاص بمصالح شعوب تلك المناطق المستعمرة.

---

(١) هارون،علي احمد،أسس الجغرافيا السياسية،دار الفكر العربي،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص٤٦

(٢) توفيق محمود،مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية-العربية،السياسة الدولية،العدد١١١ يناير ١٩٩٣،ص١٦٨

(٣) خليل،محمود،الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،السياسة الدولية العدد١١١ يناير١٩٩٣،ص٢٤٩.

ثانيا: عدم تناسق الحدود الاجتماعية مع الحدود السياسية وكذلك عدم تناسق الحدود الطبيعية من جبال وانهار وغيرها مع الحدود السياسية، فقد وضعت الحدود دون حساب للاعتبارات البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية، حيث كان الاعتبار الأساسي هو الصالح الاستعماري.

ثالثا: أن منظمة الوحدة الأفريقية سابقا (الاتحاد الأفريقي حاليا) تنظر للحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار حدودا مقدسة،لذلك فان الدول الأفريقية تلجأ في منازعاتها الحدودية إلى الوثائق الاستعمارية ذاتها لتأييد مطالبها.

ويمكن تصنيف النزاعات بين أعضاء دول المغرب العربي وفقا لموضوعها[٣]

أولا: نزاعات حدود مثل الموجودة بين الجزائر والمغرب حول منطقة تندوف،كانت فرنسا وأسبانيا تسعى لفصل المناطق الصحراوية لدول المغرب العربي، لتجعل منها دولا قائمة بذاتها تخضع لها بعدما أثبتت الأبحاث أن هذه المناطق غنية بالثروات المعدنية من بترول وحديد وفوسفات، أو الثروة السمكية، أو لأنها مدن ساحلية ذات مواقع استراتيجية، ولذلك كانت فرنسا واسبانيا تتلاعب بقضايا الحدود بين دول المغرب العربي،وخلقت نوعا من التداخل وعدم الوضوح بهذه الحدود مما أدى إلى النزاع وإثارة الخلاف بين دول المنطقة[٢]

ثانيا: نزاعات داخلية لها أبعاد إقليمية أو دولية، كالخلافات الداخلية التي ارتقت إلى حرب أهلية وأدت إلى تدخل أعضاء من النظام المغربي لتأييد طرف أو آخر سياسيا وعسكريا[٣].

ورغم الإرث الاستعماري في تقسيم وتحديد الحدود العربية-العربية إلا أنها أصبحت فيما بعد من أهم عوامل إثارة النزاعات العربية-العربية وبالتالي الصراع السياسي بينها[٤].

---

(١) هلال،علي،أسس الجغرافيا السياسية،دار الفكر العربي،الطبعة الأولى،٢٠٠١ص٤٥

(٢) هارون،علي احمد:أسس الجغرافيا السياسية،دار الفكر العربي،ص٢٦١

(٣) هلال،علي:النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية العربية-العربية،ص٤٥

(٤) عز الرجال عمر،جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية،السياسة الدولية العدد١١١،يناير١٩٩٣،ص٢٠١

وفيما يلي استعراض المشاكل الحدودية والأسباب الكامنة خلف تلك المشكلات

أولا: مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس

ترجع مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس إلى الخلاف حول المنطقة الحدودية التي تسمى "حاسي بورما" والتي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد استقلال الجزائر،وتبلغ مساحتها حوالي ١٧كلم،وترى تونس أن حدودها الجنوبية مع الجزائر ليست متطابقة مع الخرائط الواردة بالاتفاقيات التي عقدت بشان تخطيط الحدود بين تونس والجزائر،وأن الاستعمار الفرنسي قام بإخفاء الحدود الحقيقية لمصلحتها،ويتمثل الموقف الجزائري بأنها ورثت الحدود عن فرنسا وهي الحدود التي يعترف بها حاليا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي يقضي بان الحدود تبقى على حالتها التي كانت عليها أيام كانت الدولة تحت الاستعمار ولا يجري عليها أي تعديل،وأن تسليم هذه المنطقة إلى تونس سوف يفتح الباب أمام دول أخرى لها مشكلات متشابهة مع الجزائر[1].

ويعود السبب الرئيسي للخلاف الحدودي إلى توفر البترول في تلك المنطقة ،ونتيجة عمليات التنقيب عن البترول في تلك المنطقة ، أدى إلى وقوع اشتباكات عسكرية بين الطرفين، وتم تلافي المشكلة الحدودية من خلال الاتصالات الرسمية بين الدولتين وبقيت المشكلة معلقة حتى عام ١٩٦٨ حيث تم اتفاق رسمي بين الدولتين اعترفت تونس بموجبه بالحدود التي كانت موجودة منذ عام ١٩٦٢،في مقابل استغلال المنطقة لصالح الطرفين،حيث تم ربط خط أنابيب البترول من المنطقة الجزائرية إلى المنطقة التونسية المحاذية ليتم من خلالها الوصول إلى الميناء التونسي وتصديره إلى أوروبا،كما أصبحت الجزائر تمد تونس بالغاز[2].

---

(١) مهابه، احمد،مشكلة سبته ومليلة بين المغرب واسبانيا،السياسة الدولية،العدد١١٢، ابريل ١٩٩٣،ص١٠٨

(٢) مهابه، احمد ،مشكلة الحدود في المغرب العربي،السياسة الدولية،العدد١١١، ص٢٤٠

في عام ١٩٨٣ وقعت تونس والجزائر معاهدة الوفاق والإخاء التي نصت على الامتناع عن حل الخلافات الحدودية بالطرق العسكرية،وعلى الاحترام المتبادل للوحدة الترابية والحدود الوطنية، والسيادة والإستقلال لكل منهما بالطرق السلمية.

ثانيا: مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا

تعود المشكلة الجزائرية الليبية إلى منطقة حدودية لا تتجاوز مساحتها ٧كلم من الأراضي الليبية، وكانت الجزائر تستند في توغلها في الأراضي الليبية إلى وضع علامتين للحدود تعود إلى اتفاقية العام ١٩٥٥ المعقودة بين ليبيا والإدارة الفرنسية الخاصة بتخطيط الحدود بين البلدين والتي اعتمدتها الجمعية الوطنية الفرنسية،وشكلت هذه الاتفاقية المرجعية القانونية للتوغل الجزائري في الأراضي الليبية،غير أن الحكومة الليبية كانت تبدي تحفظها على هذه الاتفاقية لكونها لم تعرض على البرلمان الليبي في ذلك الوقت لعدم إثارة الرأي العام،ولذلك لم يتم التصديق عليها[١]، غير أن الخلافات الجزائرية الليبية كانت تتسم بهدوئها النسبي وضعف حدتها نظرا للعلاقات الإيجابية التي كانت تربط البلدين وخاصة في عهد المقاومة وحرب التحرير الجزائرية[٢] وظل موضوع الحدود بين الجزائر وليبيا معلقا على تعيين الجانب الليبي لأعضائه في اللجنة وإنتهاء عملية المسح الطوبوغرافي،وما زالت المشكلة معلقة دون حل نهائي حتى الوقت الحاضر[٣]

ثالثا: مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب

تعتبر مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر من أكثر مشكلات المغرب العربي تعقيدا، حيث أدت إلى خلق صدام مسلح بين الدولتين في عام ١٩٦٣، وعام ١٩٦٦،وتعود جذور

---

(١) مهابة،احمد،،مشكلة الحدود في المغرب العربي ،ص٢٤١

(٢) مهابة،احمد،مشكلة الحدود في المغرب العربي،ص٢٤٠

(٣) هارون،علي احمد،أسس الجغرافيا السياسية،دار الفكر العربي،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص٢٦٥

المشكلة إلى منطقة تندوف التي كانت تحت السيادة الجزائرية عند استقلالها،والتي كانت المغرب تعدها جزءا من أراضيها واقتطعتها فرنسا وضمتها للأراضي الجزائرية،نظرا لان المغرب كانت تحت الحماية الفرنسية مؤقتا.[1]

وبين الجانب المغربي أن الحكومة الفرنسية عرضت على المغرب أثناء الثورة الجزائرية تسوية المشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر إلا أن المغرب رفض الاقتراح حتى تتحرر الجزائر،وقام المغرب بالاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك بتأجيل البحث في المشكلة حتى تتحرر الجزائر،وهو ما يعني ضمنا اعتراف الجزائر بان للمغرب حقوقا سيادية على جزء من الأراضي الجزائرية المتاخمة في منطقة تندوف[2] إلا أن الجزائر يعتبر أن الحدود الدولية هي الحدود التي تركها الاستعمار أثناء انسحابه وهو ما أقرته منظمة الوحدة الأفريقية واكتسبت منطقة تندوف أهميتها كعامل مؤثر في علاقات البلدين بعد أن تأكد وجود خام الحديد فيها بنسبة تبلغ نحو ٧٥% من نسبة الحديد الموجود في مناطق الجزائر الأخرى، وبكميات ضخمة،حيث تشكل صادرات تلك المنطقة لوحدها مع صادرات موريتانيا ٥٠% من احتياجات السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد،ولقد وصت الشركة المنتجة للحديد في منطقة تندوف تصديره عن طريق ميناء أغادر المغربي لقربه من تندوف،لكن الحكومة الجزائرية رفضت العرض وأصرت على نقله عن طريق الموانئ الجزائرية،وقد ظلت الأمور متوترة بين الطرفين لغاية العام ١٩٧٠ حيث تم اتفاق جديد حول قضية الحدود والاستغلال المشترك لحديد منطقة تندوف كما بحث الطرفان حدود الممر البري للجزائر باتجاه الأطلسي، وبينما كان الجزائريون يطالبون بخط إلى الطرفايا كان المغربيون يطالبون بممر عبر مدينة العيون الصحراوية،وهو ما يعني ضمنا اعتراف الجزائر بمغربية الممر،وبما أن الصحراء في

---

(1) مهابه، احمد،مشكلات الحدود في المغرب العربي، ص٢٤٢

(2) رضوان، محمد،منازعات الحدود في العالم العربي، افريقيا الشرق-الرباط،١٩٩٩، ص٢٤٢

تلك الفترة كانت تحت الحكم الإسباني ظلت الاتفاقية حبرا على ورق. وفي عام ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقية لإعادة رسم الحدود،كان من أهم بنودها (اعتراف المغرب بجزائرية تندوف مقابل المشاركة المغربية في إنتاج وتسويق حديد تندوف، ودعم الجزائر لمغربية الصحراء الغربية)[١]. بين رئيسي الدولتين على هامش مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط وصادقت الجزائر على الاتفاقية في عام ١٩٧٣، بينما لم تصادق المغرب على الاتفاقية إلا في عام ١٩٩٢ بشرط الاستغلال المشترك لثروات المنطقة[٢]. وفي العام ٢٠٠٣ أواخر شهر يوليو/ تموز الماضي،أعلنت الجزائر عن استعدادها لرفع ملف الحدود مع المغرب إلى الأمم المتحدة، من أجل الفصل بصفة نهائية في ذلك الخلاف ، والترسيم النهائي للحدود، وتنطلق الجزائر في موقفها من الحدود من اتفاقية يونيو/ حزيران ١٩٧٢. وما يفسر سعيها لطرح الملف هو بروز مسعى مغربي لمراجعة الموضوع كلية بعد ظهور أطروحة تقسيم الصحراء الغربية لا سيما وأن المغرب لم يصادق نهائيا على الاتفاقية التي كانت موافقته عليها مشروطة بالاستغلال المشترك لمناجم الحديد بتيندوف ودعم الجزائر لاسترجاع المغرب لصحرائه، وهو ما لم يتم.

كما أن الموقف الجزائري السلبي إزاء الأحداث التي عرفتها جزيرة (ليلي) [٣]وغياب دعم جزائري واضح للحق المغربي في الجزيرة على خلاف مواقف بقية الدول المغاربية والعربية والإسلامية، التي كانت داعمه للموقف المغربي وحقه في الجزيرة التي تقع قبالة سواحله مباشرة.

---

(١) مهابه،احمد،مشكلات الحدود في المغرب العربي،ص٢٤٢

(٢) هارون،علي احمد،أسس الجغرافيا السياسية،دار الفكر العربي،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص٢٦٩

(٣) هي عبارة عن جزيرة صغيرة تقع قبالة السواحل المغربية وتدعي أسبانيا أحقيتها في السيادة عليها باعتبارها جزءا من الأراضي الأسبانية

رابعا: مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا

كانت تعرف موريتانيا قبل الاستقلال بشنقيط،حيث كانت تاريخيا تخضع للمغرب من ناحية سياسية ورسمية ودينية عن طريق البيعة التي تمثل النظام الإسلامي لوحدة الدول والشعوب[1]، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت فرنسا تفكر في تأسيس دويلات في غرب أفريقيا وحكومات محلية يرأسها الحاكم العام الفرنسي،وكانت موريتانيا تعد من أفريقيا الغربية كما كانت ممثلة بعضو في الاتحاد الفرنسي،وعضو آخر في الجمعية الوطنية الفرنسية،وفيما بعد قامت فرنسا بضم مناطق مغربية إلى موريتانيا نتيجة الحكم الذاتي الذي كانت تمنحه فرنسا لأفريقيا الغربية،وتكونت حكومة لدولة موريتانيا متحدة مع فرنسا في عام ١٩٥٧،وفي عام ١٩٦٠ منحت فرنسا موريتانيا الاستقلال،مما أدى إلى اعتراض المغرب على ذلك باعتبار أن موريتانيا تمثل جزءا طبيعيا منها ، ورفعت القضية إلى الأمم المتحدة ضد فرنسا ولقد أيدت معظم الدول العربية المطلب المغربي باستثناء تونس التي أيدت الموقف الفرنسي،وانتهى الموقف باعتراف الأمم المتحدة بالاستقلال الموريتاني وانضمامها إلى الأمم المتحدة[2]، ويرى المغرب أن فرنسا استخدمت موريتانيا كورقة للضغط على المغرب في أراضية في الصحراء الغربية التي كانت تحتلها إسبانيا (الصحراء الإسبانية)، وطالبت موريتانيا بجزء من الصحراء باعتبارها أرضا موريتانية.وحرصا من المغرب على عدم ضياع الصحراء الغربية اعترف في عام ١٩٧٠ باستقلال موريتانيا، وإبرام معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون تضمن حل المنازعات بالطرق السلمية وعدم استخدام العنف،كما وقعت المغرب وموريتانيا اتفاقية مدريد في عام ١٩٧٥ التي استرجع بموجبها المغرب وموريتانيا الصحراء الغربية، ثم تنازلت

---

(١) مهابة،احمد،مشكلات الحدود في المغرب العربي ص٢٤٥

(٢) هارون،علي احمد،أسس الجغرافيا السياسية،دار الفكر العربي،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص٢٧٠

موريتانيا عن حقها في الصحراء الغربية وانسحبت منها لصالح المغرب الذي سيطر على هذه المنطقة وبذلك انتهت مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا[1]

خامسا: مشكلة الحدود بين تونس وليبيا:

يتميز الخلاف الليبي التونسي بكونه خلاف لا يتعلق بالحدود البرية وانما بالجرف القاري في المياه الإقليمية المشتركة للبلدين في البحر الأبيض المتوسط ،وبرز هذا الخلاف في أعقاب قيام تونس بإعطاء رخص تنقيب إلى بعض الشركات الفرنسية عن البترول في خليج قابس في عام ١٩٧٧[2] حيث رفعت تونس دعوى قضائية بشأنه إلى محكمة العدل الدولية حول حقوقها في الرصيف القاري في البحر الأبيض المتوسط الذي يحتمل أن يكون أحد مصادر البترول،رغم أن الجانب الليبي قد اقترح استغلال موارد المنطقة البحرية المتنازع عليها بطريقة مشتركة،ولكن محكمة العدل الدولية رفضت طلب تونس في عام ١٩٨٥،نتيجة حكم صدر في عام ١٩٨٢ بشان الحدود والحقوق البحرية بين البلدين.ويعتبر الخلاف الأيدلوجي هو العنصر الطاغي في الخلافات السياسية الليبية التونسية وخصوصا بعد قيام ثورة الفاتح في عام ١٩٦٩ وقيام ليبيا بطرد ٨٠ ألف عامل تونسي لأسباب سياسية،ثم تفجرت الأزمة في عام ١٩٧٦عندما قامت ليبيا بطرد ١٨ ألف عامل تونسي بسبب رفض تونس الوحدة مع ليبيا،والاستجابة لدعوة ليبيا المتعلقة بالوحدة والاندماج[3]

---

(١) هارون،علي احمد،أسس الجغرافيا السياسية،ص٢٧٢

(٢) رضوان،محمد،منازعات الحدود في العالم العربي،أفريقيا الشرق-الرباط،١٩٩٩،ص٦٨

(٣) رضوان،محمد،منازعات الحدود في العالم العربي،ص١٤١

الفصل الرابع

أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية

ساهم تعدد دول المغرب العربي وتباين أنظمتها وتعدد الارادات السياسية فيها إلى ضعف مظاهر الاتصال بين مكوناتها وفي ضعفها قطريا وقوميا وبالتالي توزعها بين قوى الاستقطاب الدولي تحت تأثير عوامل الجذب المختلفة الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

واختلفت النظم الاقتصادية بين دول المغرب العربي بتطبيقها نظريات الاقتصاد السياسي الدولي (التجارية ،الليبرالية ،الماركسية ،الواقعية،الاعتماد المتبادل) والتي يؤكد بعضها على أهمية العوامل السياسية (القوى السياسية والبناء السياسي) في قيادة العوامل الاقتصادية وخصوصا في بداية ظهور الكيانات السياسية بهدف تدعيم قوتها داخليا وخارجيا من خلال امتلاك الثروة، أو سيادة العوامل الاقتصادية على العوامل السياسية،بينما تركز بعض النظريات على تلازم العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية وان عملية التأثير بينهما متبادلة،وفيما يلي نحاول معرفة أهمية العوامل الاقتصادية في تلك المدارس وأفكارها فيما يتعلق بالصراعات السياسية في دول المغرب العربي.

أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات الأيدلوجية بين النظم السياسية المغاربية

تعرف الأيدولوجيا بأنها" مجموعة من التصورات المسبقة لما هو عليه الحال ولما يجب أن يكون عليه الحال" وعليه فأنها تشتمل على أحكام قيمية سياسية معيارية وما يرتبط بذلك من نظام فكري يوجه التصورات وبهيكلها،وفيما يخص الجانب الاقتصادي تعرف الأيدولوجيا على أنها تشمل التصورات النهائية لطبيعة النظام الاقتصادي أو العملية الاقتصادية وهي تعرف الحقيقة والقيم الاقتصادية بطريقة يصعب معها فصل التعابير الخاصة بالحقائق عن تلك الخاصة بالقيم[1] .

انعكس تباين الأيدولوجيا السياسية لدول المغرب العربي على الأيدولوجيا الاقتصادية من خلال تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة الأمر الذي ترتب عليه تباين في ترتيب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاختلاف حول،مفهوم الوحدة الاقتصادية وسبل تحقيقها بينها حيث لم يكن هناك علاقة جدية بين الاستراتيجية القومية والاستراتيجيات القطرية في مفهوم الوحدة الاقتصادية والسياسية[2]. فمن الناحية السياسية اختلفت الأيدولوجيا السياسية لدول الجزائر وليبيا حول الاتجاه التصوري للوحدة المغاربية حيث قامت على أصول ثلاث (وحدة، حرية، اشتراكية) واتخذت من المشروعية الثورية والحزب الواحد والمبادئ الاشتراكية في إطار امتلاك جماعي لوسائل الإنتاج والتخطيط العقلاني منطلقا لها اتجاه الوحدة، فيما كان الاتجاه التصوري للمغرب يقوم على فكرة (الله،الملك، الوطن

---

(1) علي ، عبد المنعم السيد ، دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية دراسة في الر ثلاثي (الأيدولوجيا والسياسة والاقتصاد)في العراق والسعودية وتونس، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، خريف ١٩٩٦، ص ١١٥.

(2) شفير ،محمد لبيب ،الوحدة الاقتصادية العربية أبعادها وتوقعاتها، بيروت-لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الجزء الثاني،ط ١ ١٩٨٦، ص ٩١٥.

للجميع)،فالماضي السياسي للملكية كموحد للمغرب الكبير وكموحد للأمة أعطت الملك الـدور والمكانة الوظيفية لتوحيد المغرب الحديث

وفي تونس كانت المشروعية الكاريزمية للحبيب بورقيبة،التي تم من خلالها بناء نظام سياسي ودستوري محوره رئيس الدولة(شخصنة السلطة)، وتطلعاته إلى فرنسا أكثر منها إلى الوحدة العربية[1].

أما الأيدولوجيا الاقتصادية الإنمائية[2] فاتبعت الجزائر النظام الاشتراكي في سياستها الاقتصادية معتمدة على البنية التحتية المتطورة نسبيا وامتلاكها ثروة نفطية وغازية ضـخمة من خلال التركيز على سياسة التصنيع عن طريق بناء قاعدة اقتصادية متحررة من تـأثيرات السياسات الاقتصادية الرأسمالية،ولتحقيق ذلك تبنت نموذجا تنمويا يستند على مجموعة مـن الأفكار والإجراءات مثل التأميمات النفطية وبناء قطاع عام قوي والاعتماد علـى التخطـيط المركزي وفكرة التصنيع الكثيف المعتمد على الصناعات الثقيلة (التصنيعية)[3].

أما ليبيا فاتبعت نفس السياسة الجزائرية وإن كان بدرجة أقل،فيما ركـزت المغـرب وتونس على الليبرالية الاقتصادية مع تدخل الدولة في تنفيذ المخططات الاقتصادية، وانتهـاج سياسة بناء الاقتصاد التصديري عبر إحلال الصادرات محـل الـواردات نتيجـة قـدراتها الاقتصادية المحدودة، أما موريتانيا فقد اعتمدت في سياستها الاقتصادية على تنمية اقتـصادها الرعوي – الزراعي وتنمية مناجم الحديد واستغلال الثروات السمكية الموجودة على شواطئها، إلا أن اقتصادها الضعيف جعل علاقاتها مع دول المغرب العربي تعتمد علـى الدولـة التـي تستطيع مساعدتها اقتصاديا، مما جعلها دائمة التقلب في اتجاهاتها السياسية، وهو مـا عمـق

---

(1) الوزاني،عبد المالك،الشرعية والاختيارات الدستورية:حالة المغرب العربي،مجلة الديموقراطية،القاهرة،العدد١٩،السنة الخامسة،٢٠٠٥،ص٧٢

(2) التريكي،فتحي،الأيدولوجيا الإنمائية والوحدة العربية، ندوة ملتقى أبناء المغرب العربي،تونس في ١٩-٢٤ أكتوبر ١٩٨١، المطبعة العصرية، تونس ١٩٨٣، ص٢٢٥.

(3) العتيبي، سرحان بن ديل، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة حالة مقارنة ١٩٧٦-١٩٩٨، الكويت-مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٨،العدد٤، شتاء٢٠٠٠،ص١٧

الشعور القطري واثر بصورة سلبية على حركة وقوة دول الاتحاد المغاربي،وقد نتج عن تطبيق تلك السياسات الاختلافات البنيوية التالية:

١. عدم توازن الإنتاج والتطور في القطاعات الاقتصادية،والتشوه الهيكلي في البنى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فبدلا من تطور قوى الإنتاج وعلاقاته من شكلها الزراعي – الرعوي – التقليدي إلى شكل تجاري- صناعي حديث، أصبحت خليط من البني الحديثة والقديمة.

٢. التركيز على السياسات الاقتصادية المتنافسة أكثر منها على السياسات المتكاملة، وتركز الإنتاج على سلعة واحدة، فالجزائر وليبيا ركزت على النفط والغاز،فيما ركزت موريتانيا صناعة الحديد وعلى الثروة الحيوانية ،وركز المغرب على الفوسفات والمنتوجات الزراعية والأسماك،أما تونس فركزت على الموارد البشرية والسياحة[١]

٣. تقوية السيطرة الخارجية على الاقتصاد الوطني فالمساعدات الأجنبية مثلت أداة فعالة في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدول المانحة التي سعت لتحقيقها من خلال: [٢]

أ- الإبقاء على مصالحها الاقتصادية وتعزيز سلطة النظام القائم والنخب الاقتصادية والثقافية.

ب- التأثير على السياسة الخارجية لدول المغرب العربي المتلقية للمساعدات مما زاد من الاعتماد الاقتصادي لتلك الدول على المساعدات الخارجية. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا سعت من خلال تقديم مساعداتها المختلفة إلى دفع الدول المتلقية إلى تأييد مصالحها السياسية، ففي تموز ٢٠٠٣ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية رغبتها في توطيد العلاقات العسكرية مع

---

(١) بن اشنهو، عبد اللطيف، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية ،،في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ،بيروت- لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ ،١٩٩٠، ص ٢٩٧.

(٢) محمد،زينب عبد العظيم ، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة ١٩٨١-١٩٩١،بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ ١٩٩٧،ص ١٠٢.

المغرب وتونس،وقدمت الإدارة الأمريكية مساعدات اقتصادية للمغرب بمقـدار ٤٠ مليـون دولار وزادت المساعدات العسكرية ٢٠ مليون دولار للسنة القادمة.

أما الجزائر وهي الممول الرئيسي للنفط والغاز الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية،فقد وصل الاستثمار الأمريكي فيها إلى ٤ بليون دولار[١]

[١] Powell to Visit ٣ Authoritarian Allies In Regain.USA Today DEC ٠١/٢٠٠٣ Ebsco internet

- أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات الإقليمية

فرضت الخلافات والصراعات السياسية أعباء اقتصادية كبيرة على الاقتصاديات المغاربية انعكست بما يلي:

أولا: مشكلة الصحراء الغربية:

فرضت مشكلة الصحراء أعباء اقتصادية كبيرة على كل الاقتصاديات المغاربية وخصوصا في المراحل الأولى للصراع ،وبين التحليل في الفصل الثاني أن أسبانيا استعمرت الصحراء الغربية للأسباب الاقتصادية والسياسية مجتمعة،وهو ما جعل دول المغرب العربي تتكاتف وتتوحد في مطالبها السياسية لاستعادة الصحراء المحتلة،وساعد اكتشاف المواد الخام بها (الحديد، الفوسفات، البترول، الأسماك) في تصعيد المطالب المغربية بالصحراء،وبعد قيام إسبانيا بضمان حقوقها الاقتصادية وانسحابها من الصحراء الغربية،انتقلت المشكلة لتصبح بين المغرب وموريتانيا والجزائر وجبهة البوليساريو وليبيا، وأصبح العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي في الصراع بين تلك الدول،مما نتج عن ذلك عسكرة دول المغرب العربي وسباق التسلح في المنطقة، فالجزائر وليبيا احتضنت جبهة البوليساريو وساندتها بالدعم المادي والعسكري،مما كلفها إنفاق مليارات الدولارات في مقابل ذلك، أما المغرب فقد تضاعف حجم القوات المسلحة فيه أربعة أمثال ما كان عليه عام ١٩٧٤، كما أن تونس التحقت بموجة تعزيز القدرات العسكرية، وترتب على هذا التزايد ارتفاع موازنة الدفاع وتزايد نفقات التسلح لكل دول المنطقة،وساهم في زيادة مناخ التوتر السائد في المنطقة.[1]

---

[1] ساعف،عبدالله،اتحاد المغرب العربي بين القوة والتفاعلات،السياسة الدولية،العدد ١٠٨ ابريل ١٩٩٢،ص٢٤.

ونتيجة المتغيرات الاقتصادية الدولية التي ساهمت في انخفاض أسعار المواد الأولية وانخفاض عوائد صادرات دول المغرب العربي بشكل عام إلى استفحال الأزمات الاقتصادية بصورة دورية في الاقتصاد المغاربي وقد انعكست تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية على مستوى المعيشة التي كان من أهم نتاجها المظاهرات والاضطرابات التي اجتاحت قطاعات عريضة من المجتمعات المغربية في فترات زمنية مختلفة (١٩٨٠،١٩٨١،١٩٩٠) وخصوصا في تونس والمغرب والجزائر[١].

كما ساهمت مشكلة الصحراء في تحويل جزء كبير من موارد المجتمعات المغاربية الاقتصادية إلى المجهود العسكري فمثلا قامت المغرب في سبيل احتواء جبهة البوليساريو بتمويل مشاريع واستثمارات ضخمة في الصحراء الغربية بلغت منذ عام ١٩٧٦ اكثر من مليار دولار[٢]، وشجعت العمالة المغربية للعمل في المدن الصحراوية، إضافة إلى قيامها بتقوية التمثيل السياسي للصحراويين عن طريق تمثيلهم في مجلس النواب وبتعين وزير صحراوي في الحكومة،أما الجزائر فبقيت تدفع بأعداد كبيرة من قواتها المسلحة إلى منطقة تندوف البعيدة عن الأراضي الجزائرية الأخرى والقريبة من الحدود المغربية،بالإضافة إلى إقامة وتمويل معسكرات اللاجئين الصحراويين في تلك المنطقة.

ثانيا: مشكلة الحدود

لم يكن للعامل الاقتصادي دورا يذكر في المشاكل الحدودية بين دول المغرب العربي في بدايات تشكل الكيانات السياسية المغاربية،حيث كان الهدف الرئيسي هو طرد المستعمر

---

(١) مهابة،احمد،أزمة العنف في دأس المغربية،السياسة الدولية،العدد١٠٤ ابريل١٩٩١،ص١٨٦

(٢) مقلد ،إسماعيل صبري ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الإطار النظري العام، جامعة الكويت ، الكويت ،مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٤، العدد ٣، خريف ١٩٨٦ ، ص ١١٠.

وبعد استقلال تلك الدول أصبح العامل الاقتصادي هو المسيطر، حيث تمسكت دول المغـرب العربي بتثبيت سيادتها على المناطق التي خلقها الاستعمار ككيانات سياسية جديـدة، ونتيجـة لحاجة تلك الكيانات إلى تقوية دعائمها الاقتصادية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية وبناء القوة، حدثت المشاكل الحدودية نتيجة وجود الثروات الطبيعية فيها (بترول معادن، غاز).

وللدلالة على المقولات السابقة نجد أن معظم قيادات حركات التحريـر فـي السدول المغاربية لم تطرح مشاكل الحدود للتفاوض في أوقات الاستعمار، بهدف دعم تلك الحركـات فمثلا تم الاتفاق بين القيادات المغربية والجزائرية قبل الاستقلال على تأجيل مشكلات الحدود لمساندة الثورة الجزائرية وكذلك الأمر في مشكلة الحدود الجزائرية –الليبية، وباقي المـشاكل الحدودية بين دول المغرب العربي التي سبق تناولها في الفصول السابقة، إلا أن مراحل مـا بعد الاستقلال شهدت صراعات عسكرية مسلحة وخصوصا حول المناطق لغنيـة بـالثروات الطبيعية كما حدث في الحرب الجزائرية المغربية عام ١٩٦٣، وعام ١٩٧٦.

ورغم دور العامل الاقتصادي في الصراعات الحدودية إلا أنه ما زال يلعب دورا في مجال التعاون بين دول المغرب العربي، فمثلا يوجد خط أنابيب لتصدير الغاز من الجزائـر إلى أوروبا عبر تونس والمغرب مما أدى إلى استفادة كل من تونس والمغـرب، إذ تـستفيد تونس من رسوم العبور لخط الغاز الذي يصل بين الجزائر وإيطاليا،كما تتقاضى رسوما عينيه على الغاز الذي ينقله الأنبوب، بدأت بكمية٠,١١ مليار متر مكعب عام ١٩٨٣، ثم ارتفعـت الكمية إلى ١,٢ مليار متر مكعب في الأعوام الأخيرة.كما تستفيد المغرب من خط أنابيب الغاز الجزائري– الأوروبي الذي يمر عبر أراضيها لنقل ٩,٥ مليار متر مكعب مـن الغـاز إلـى أسبانيا والبرتغال حيث تصل الرسوم التي تستوفيها المغرب علـى إلـى ٥٠ مليـون دولار سنويا،وهو ما يبين أن شبكات الغاز بين الدول المغاربية تستمد جدواها الاقتصادية من استفادة

المستوردين والمصدرين[1]. مما أبعد الصراعات السياسية عن مثل تلك المشاريع بالإضافة إلى أن مثل تلك المشاريع يتم تنفيذها بموافقات دولية لارتباطها بأكثر من دولة، وخصوصا دول المركز.

ثالثا: الصراعات الجيو – استراتيجية

شهد المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة مجموعة من التغيرات ساهمت في انتهاء الأحلاف والتكتلات السياسية والعسكرية، وتقليص دور الأحلاف المتبقية ومحاولة تجريد العلاقات الدولية من اثر العامل الأيديولوجي، وإقامة علاقات ترتكز على تغليب الجانب الاقتصادي والانفتاح بالمظاهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإبراز أهمية الأمن الجماعي بدلا من أمن الدولة القومية.

أدت العوامل السابقة لانتهاء تداخل خطوط التقسيم والتمايز الأيديولوجي والاقتصادي والسياسي، وتلاشي الفواصل وحدود المصالح التي كانت قائمة في إطار خطوط التقسيم السابقة وبروز مفهوم التوازن في المصالح بدلا من مفهوم التوازن في القوى الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة[2]، وهو ما انعكس على دول المغرب العربي وخصوصا مركزية الإقليم والصراع بين الجزائر والمغرب على قيادة منطقة شمال أفريقيا،وانتهاء مرحلة الاستقطاب بينهما وفي تحالفاتهما السياسية والاقتصادية الدولية.

فمثلا أصبح الموقف الأمريكي من الصحراء يتحدد على ضوء الحاجة العسكرية الاستراتيجية للحلف الأطلسي عامة والولايات المتحدة خاصة[3]، مما جعلها تميل إلى المغرب في علاقاتها السياسية، في مقابل إقامة علاقات اقتصادية مع الجزائر، وقامت بتحجيم الدور

---

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أيلول ٢٠٠٣،ص٩٤

(2) شدود،ماجد،الأمن القومي العربي والمتغيرات الدولية ،مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٩، العددان ٣٣-٣٤، حزيران ١٩٩٣، ص ٧١.

(3) الشامي،علي،الصحراء الغربية :عقدة التحزلة في المغرب العربي،ص٣٣٨

الليبي من خلال فرض المقاطعة الاقتصادية ومنع الشركات الأمريكية من الاستثمار فيها،أما فرنسا فكانت أكثر المهتمين بمستقبل موريتانيا فهي محاذية للسنغال وبوابة أفريقيا الفرنسية إلى الأطلسي وهي نقطة الاتصال البري بين دول شمال أفريقيا المرتبطة عبر الصحراء بأفريقيا الغربية ومناجم الحديد لمصانع السيارات الفرنسية.

رابعا: الصراعات الثقافية والعرقية

أن أثنية العلاقات السياسية في دول المغرب العربي تشكلت في غضون العهد الاستعماري وتقوت عبر تواجد حركات شعبية على أسس أثنية في الفترة نفسها،ويتوزع القبائل[1] بين كل من المغرب (جبال أطلس ومنطقة الريف) والجزائر (جبال أوراس) وتونس وموريتانيا في الجنوب وليبيا في الجنوب الغربي، والقبائل تقطن بعيدا عن السواحل والسهول في مناطق الجبال، ويتوزع معظم القبائل في الجزائر والمغرب حيث يشكلون حوالي ٨٥% من عدد القبائل في الدول المغاربية،فيما تعتبر أعدادهم قليلة في تونس وليبيا وموريتانيا[2]. ولقد اختلف وضع القبائل في الدول المغاربية باختلاف التعددية السياسية والاجتماعية في بلدان المغرب،فالقبائل في المغرب ليس لهم مطالب سياسية ذات طابع اثني لانخراطهم في النسيج الاجتماعي والسياسي للشعب المغربي وان كان لهم بعض المطالب الثقافية للحفاظ على خصوصياتهم الثقافية،كما يتميز وضع القبائل في المغرب بقربهم من صنع القرار السياسي واعتبارهم من النخب الاقتصادية المغربية، فوالدة الملك الحسن الثاني من أصول امازيغية، أما القبائل في الجزائر فمطالبهم ثقافية واقتصادية اكثر منها سياسية واجتماعية وتتمثل في اعتماد اللغة الامازيغية كلغة مساوية للغة العربية بالإضافة إلى تحسين مناطق القبائل

---

(١) إبراهيم ،سعد الدين،تقرير الملل والنحل والاقليات:دول المغرب العربي،التقرير السنوي الثامن،القاهرة،مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،٢٠٠٥،الفصل الثالث.

(٢) يقصد بالقبائل الامازيغ والبربر

اقتصاديا، فنسبة ٢٣% من سكان القبائل يعيشون تحت خط الفقر فيما يقدر عدد العاطلين عن العمل اكثر من ٣ مليون من الشباب القبائلي، أما في ليبيا فقد تم استيعابهم وإدماجهم في نسيج المجتمع الليبي بالقوة والإقصاء، بينما في تونس تم إدماجهم الطوعي بالتعريب والأسلمة، مما أدى إلى ضعفهم الشديد في الحياة التونسية.

وبشكل عام فأن مجموعات القبائل في دول المغرب العربي تتميز بالسمات التالية:

١. يتواجد القبائل في مناطق جبلية غير غنية بالموارد الاقتصادية مما يضعف من نزعتهم الانفصالية.

٢. ارتباط معظم القبائل بفرنسا ثقافيا مما يعزز من نزعتهم الانفصالية ثقافيا

٣. هناك قدر من الترابط بين قيادات الحركة الامازيغية وهو ما يثير مخاوف دول المغرب العربي ككل.

ولقد ساهمت هذه السمات في محور الصراع الاجتماعي –السياسي–الاقتصادي، بين دول المغرب العربي،فالمغرب استخدمت ورقة القبائل في صراعها مع الجزائر،من خلال تعمد المغرب لترويج جهوده في المحافظة على الثقافة القبائلية،حيث قام في عام ٢٠٠١ بإنشاء المعهد الملكي للثقافة الامازيغية،وسمح للقبائل في تنظيم المظاهرات والاحتجاجات المؤيدة للقبائل في الجزائر، كما تحاول المغرب إبراز القضايا الثقافية للقبائل كلما حدث توتر بين القبائل والحكومة الجزائرية وهو ما عمل على تقوية النزعة الاثنية لدى القبائل في الجزائر[١]. أما القبائل في الجزائر ورغم ارتفاع عددهم السكاني إلا أنه غير ممثلين اقتصاديا أو سياسيا

---

(١) إبراهيم ،سعد الدين،مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي،ص٢٦٢..

بصورة موازية لعددهم ،فمثلا لم تحتل قيادات القبائل سوى ١٢ موقع قيادي مـــن أصـــل ٣٨ موقع قيادي منذ استقلال الجزائر ولغاية الآن.[١].

أما في موريتانيا فان مشكلة بلورة الهوية الثقافية بين مجموعة البيـــضان ومجموعـــة السودان التي عارضت عملية التعريب في موريتانيا،وتطالب باعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد.

انعكس التباين الثقافي في موريتانيا على الصراعات المغاربية من خلال قيـــام ليبيـــا بـــدعم السنغال في حربها مع موريتانيا وتشجيع أقلية السودان ذات الامتداد الثقافي في السنغال ضـــد جماعة البيضان العربية الأصول المسيطرة على الحكم.

وبشكل عام انعكست التباينات الثقافية والتعددية الاثنية داخل دول المغـــرب العربـــي على الاتجاهات الثقافية والسياسية بين التوجهات ذات النزعة الفركفونيـــة، والتوجهـــات ذات النزعة العربية، فيلاحظ مثلا أن أصحاب التوجهات الفركفونية يميلون إلى تحديـــد الـــصلات بالمشرق العربي،ويبرزون النزعة الإقليمية والقطْرية،عكس أنصار التوجهات العربية الـــذين ينادون بالوحدة العربية[٢]، وهو ما ساهم إلى حد كبير في الاغتراب السياسي والفكـــري فـــي مؤسسات المجتمع المدني في تلك الدول،وارتباطها بتوجهات هيمنة (توازن القوى) واقتصارها على الاعتماد النظري على أيديولوجية الوحدة،دون اعتبار لخصوصية المناطق الاثنية[٣].

---

(١) الصيداوي،رياض،تفكك النخب الحاكمة في الجزائر، لبنان- شؤون الأوسط،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،العدد٤٨، آب ٢٠٠٠، ص٤٦

(٢) لعقاد،صلاح،السياسة والمجتمع في المغرب العربي،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،بلا طبعة،١٩٧١،ص١٨٥

(٣) ولعلو ،فتح الله ،النظام الاقتصادي العالمي والعالم الثالث ،إشكالية موقع الاقتصاد العربي ،في، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط ١ ، ١٩٩٠،ص ١٠٧.

خامسا: أثر العوامل الاقتصادية على تباين مؤسسات المجتمع المدني

أدى اختلاف بنية النظم السياسية والاقتصادية المغاربية إلى اختلاف مؤسسات المجتمع المدني وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، مما انعكس بدوره على الصراعات السياسية والاقتصادية في تلك الدول، فسياسة المغرب حول مشكلة الصحراء الغربية أدت إلى تحويل المشكلة إلى قضية قومية مقدسة التفت من خلالها كل القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني نحو مهمة إنجاز التحرير الوطني، وبقيت الأحزاب القومية المغربية تطرح فكرة المغرب الكبير الذي يضم موريتانيا وجزءا كبيرا من الجزائر بالإضافة إلى المغرب، فيما رأت الثورة الجزائرية أن كسب قضية الصحراء هي مسألة قومية وخصوصا بالنسبة للمؤسسة العسكرية الجزائرية التي ولدت في أحضان ثورة ١٩٥٤ ومن قادة نجمة شمال أفريقيا،حيث نظر روادها الأوائل إلى تحرير الجزائر في إطار دولة شمال أفريقيا موحدة ومن هنا فان الدعم الجزائري البوليساريو عسكريا وسياسيا على أمل أن تمتد ثوار الصحراء إلى شمال المغرب وإسقاط الملكية التي تعتبر المانع الأساسي في وجه حركة الثوار الوحدوية[1].

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فكان المغرب سبّاقًا إلى اعتماد التعددية الحزبية منذ أول دستور عام ١٩٦٢، بخلاف الجزائر وتونس التي سيطر فيها الحزب الواحد،وانتهجت الأنظمة الحاكمة فيها اختيارات في غالبيتها علمانية، فكان من الطبيعي أن يكون تنظيم أول انتخابات في الجزائر وتونس عنوانًا للصراع الأكبر بين الإسلاميين والنظام حول المشروعية السياسية، هل هي مشروعية النضال ضد الاستعمار بالنسبة لجبهة التحرير الجزائرية والحركة الدستورية التونسية أم المشروعية الدينية للنظام الملكي المغربي، إلا أن مرحلة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات حملت مؤشرات سياسية واقتصادية جديدة بفعل التحولات

---

(1) الجاسور،ناظم عبد الواحد،الجزائر :محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي،عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص١٣٦

العالمية وسقوط المنظومة الاشتراكية التي كان لها بالغ الأثر على أنظمة البلدان المغاربية الثلاثة: المغرب وتونس والجزائر. ففي المغرب بدأ يحدث نوع من الانفراج السياسي بعد تعديل الدستور المغربي عام ١٩٩٢ تلاه تنظيم انتخابات تشريعية شاركت فيها أحزاب المعارضة التقليدية، وفتحت تلك التحولات الداخلية الباب أمام مفاوضات بين القصر والمعارضة بدءًا من عام ١٩٩٣ للمشاركة في الحكم.

وفي الجزائر تم القيام بتعديل دستوري في عام ١٩٨٩ منح لأول مرة منذ الاستقلال حق التعددية الحزبية وأنهى مرحلة حكم الحزب الوحيد (جبهة التحرير الوطني) وتم التخلي عن النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي للبلاد[١].

وفي تونس تم إقرار قانون جديد للأحزاب بعد مجيء (زين العابدين بن علي) في انقلاب أبيض على (بورقيبة) عام ١٩٨٧، والدعوة إلى توقيع "الميثاق الوطني" بين جميع التيارات بما فيها التيار الإسلامي. فقد نظمت في تونس عام ١٩٨٩ انتخابات تشريعية منعت حركة النهضة من المشاركة فيها، مع أنها كانت أبرز المكونات السياسية في البلاد وصادقت على قانون الأحزاب والميثاق الوطني، وشاركت الحركة من خلال دعم القوائم المستقلة، لكن النتائج التي أعطت تقدما ملحوظًا لحزب النهضة أقنع الحزب الدستوري الحاكم بضرورة الحسم معها واستئصالها، وقد تكرر نفس السيناريو تقريبًا في الجزائر التي نظمت فيها أول انتخابات تشريعية عام ١٩٩٠ ثم بلدية في العام التالي، غير أن الفوز الذي أحرزته جبهة الإنقاذ أقلق المؤسسة العسكرية الحاكمة التي انقلبت على الديمقراطية وأعادت البلاد إلى مرحلة الحزب الوحيد، لتدخل البلاد في حرب أهلية راح ضحيتها ١٠٠ ألف مواطن وخسائر اقتصادية قدرت ب٢٠ مليار دولار.

---

[١] ادريس، بوكرا، التدخل بتعديل الدستور لحل الازمة، مجلة الديمقراطية، السنة الخامسة، العدد ١٩، السنة ٢٠٠٥، ص ١٠١

في حين نجحت تجربة المصالحة بين الإسلاميين والنظام في المغرب، فقد استفاد من الدرسين التونسي والجزائري، وعمل على تقريب الإسلاميين من المشاركة السياسية[1].

وفي ليبيا فإن الحركة الإسلامية الناشئة،تم القضاء عليها في مهدها.ولقد ساهمت هذه التباينات في اتهام كل طرف للآخر بالوقوف ضد الآخر فاتهمت الجزائر وتونس المغرب برعاية الحركات الإسلامية واستخدامها ضد أنظمة الحكم فيها،فيما اتهمت موريتانيا ليبيا بالوقوف خلف محاولات الانقلاب على الحكام الموريتانيين،وغالبا ما كانت تنعكس على العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول.

(1) الهرماسي،عبد اللطيف،جماعات الإسلام السياسي في المغرب العربي،مجلة الموقف،تونس،العدد١ آب ١٩٩٢،ص٧٦-٧٧.

- أثر العوامل الاقتصادية على العلاقات الخارجية المغاربية

يمكن القول أن عمق الارتباط الاقتصادي مع الخارج قد أدى إلى التأثير بشكل كبير على العلاقات المغاربية البينية ويظهر ذلك من خلال:

أولا: إقليميا

أدى ربط الدول الاستعمارية لمستعمراتها بها إلى الاتجاه في عمليات التكامل إلى الخارج وليس إلى الداخل، فتوفير البنية التحتية اللازمة في أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال لا سيما في قطاعات التعدين لوفرة المواد الأولية الطبيعية -بغض النظر عن المزايا النسبية في العوامل الإنتاجية الأخرى- أبقت القطاعات المتطورة مرتبطة بالمركز دون تفاعل مع الاقتصادات الوطنية الأمر الذي أضفى على تلك الاقتصادات صفة الازدواجية والتبعية في نفس الوقت[1]، الازدواجية من خلال وجود مشاريع متطورة مربوطة مع الخارج والتبعية لها من خلال اقتصارها على المواد الأولية في عمليات الإنتاج.فالعلاقات الوظيفية والسياسية والاقتصادية أوجدت مجموعة من الاختلافات بين دول المغرب العربي وتزايد تبعيتها لدول المركز خاصة في مجال الصادرات والواردات[2]

كما سعت الدول الاستعمارية إلى المحافظة على التقسيم الدولي للعمل الذي تخصصت بموجبه دول المركز في الصناعة وتخصصت دول الأطراف في إنتاج المواد الأولية ونظرا لديمومة هذا التقسيم فقد أدى إلى ظهور مناطق متكاملة يضم كل منها إحدى دول المركز

---

(1) الأمام ، محمد محمود ، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية ، مع الإشارة إلى الواقع العربي ، في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ ، ١٩٩٠، ص ٢٤١.

(2) أبو سنة،طارق حسني،مستقبل النظام الدولي:الولايات المتحدة والاقتصاد السياسي العالمي،السياسة الدولية،العدد ١٠٣ يناير ١٩٩١،ص٢٧٧

ومستعمراتها التي حجب عنها التعامل مع باقي دول المركز وكذلك الأطراف[1] وهو ما يفسر ضعف التبادل التجاري وحجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي، فمثلا خط أنابيب الغاز بين ليبيا وإيطاليا يجعل العلاقات الليبية –الإيطالية مستقرة،رغم عدم التوافق السياسي،بسبب ارتباطه بدولة من دول المركز وليس بعلاقات ثنائية فقط، وتسبق الجزائر غيرها من دول الإقليم بدرجة كبيرة من حيث القيمة الصناعية المطلقة فإذا نظرنا إلى هيكل التصنيع وجدنا أن مظاهر الخلل ترجع أساسا إلى الانخفاض الشديد لحصة صناعة المعدات والتقنيات الجديدة وعلى الرغم من ذلك فان مستوى الإنتاج في ميدان المنتوجات الوسيطة في جميع بلدان المغرب العربي يتميز بجودة متوسطة .

أما من ناحية سياسية فلم تستطع الجزائر وضع موضوع الصحراء الغربية ضمن جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية ومؤتمرات القمة العربية ،فيما حصلت على مساندة الاتحاد الإفريقي في حق الصحراء الغربية في تقرير المصير ،لاعتماد الدول الأفريقية على الحدود الاستعمارية الموروثة كأساس لمطالب حركات التحرر، أما المغرب فقد استطاع الحصول على دعم ومؤازرة معظم الدول العربية ويعود ذلك إلى موقف الملك الحسن الثاني عاهل المغرب ووزنة السياسي الكبير على المستوى العربي،بالإضافة إلى عدم رغبة الدول العربية في ظهور دويلات جديدة في منطقة المغرب العربي[2]

ثانيا: دوليا

مثلت المصلحة المرتبطة بالقوة المحرك الرئيسي لسياسات الدول الخارجية من خلال السعي المستمر نحو تنمية وحماية المصالح القومية في ظروف الحاضر والمستقبل، ويقول

---

[1] الإمام، محمد محمود، الاعتماد المتبادل: تحليل الظاهرة وتحديد المفاهيم، في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٠،ص١٦٠

[2] Zunes، Stephen; ALGERIA، THE MAGHREB UNION، AND THE WESTERN SAHARA STALDMATE.Arab Studies Quarterly.Summer ٩٥.EBSCO HOST INTERNET

دعاة هذا التنظير(الواقعيون) أن السبيل المضمون إلى ذلك لا يكـون إلا بمـضاعفة الدولـة لمواردها من القوة ويجدون في الصراع على القوة الأداة الواقعية والعقلانية لتفسير الـسلوك السياسي للدول باعتباره الركيزة التي تستند على المصلحة القومية حقيقة تتجاوز المعتقـدات الفردية والنظريات الأيديولوجية والأحزاب السياسية في الدول الرأسمالية والـشيوعية سـابقا على حد سواء.

واتسمت الصراعات بين دول المغرب العربي باعتمادها على القوى الكبرى واتخذت تلك الاعتمادية شكل المساعدات الاقتصادية والعسكرية، في مقابل حصولها علـى امتيـازات اقتصادية وسياسية،وبقي العنصر الأمني مسيطرا علـى العلاقـات الأوروبيـة-المغاربيـة والمخاطر الثلاث (الهجرة، الإسلام السياسي، المخدرات)، فيمـا تراوحـت سياسـاتها إزاء المشاكل المغاربية بين الحياد والانحياز المحدود والمحسوب،ولم يصل مستوى الدعم والمساندة إلى أي من تلك القوى في علاقاتها مع الأطراف المتنازعة إلى درجة التطابق الكامـل فـي المواقف وهو أن تتبنى سياسات إدارة الصراع أي الحفاظ على الصراع عند حدوده الدنيا من التصعيد دون الإسهام حقيقة في حله طالما أن الصراع لم يصل إلى درجة إلحـاق الـضرر بمصالحها[1] .ونتيجة ارتباط الدول المغاربية بشبكة مترامية الأطراف من العلاقات التجاريـة والمالية، انعكس ذلك في تزايد أهمية التجارة الخارجية في مجمل أنشطتها الاقتصادية وفـي تزايد أهمية التدفقات الرأسمالية في تمويل برامجها الاستثمارية نتيجة تزايد عبء المديونيـة الخارجية والإسراف في الاقتراض،بالإضافة إلى التدهور الشديد في أسعار المـواد الأوليـة والمواد الخام[2] .

---

(1) عبيد، مجدي علي ، صراع الصحراء الغربية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٥، يناير ١٩٨٩، ص ١٣٠-١٣١.

(2) النجار ،سعيد،الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالاشارة إلى الواقع العربي، في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي،ص٣٧.

وفيما يلي أثر العلاقات الاقتصادية للقوى الكبرى مع دول المغرب العربي:

١. **فرنسا** : ترتبط فرنسا مع دول المغرب العربي بروابط اقتصادية قوية فمع الجزائر ترتبط باتفاقية خاصة بالتجارة والعمالة والهجرة. كذلك تعتبر المغرب سوقا رئيسيا للصادرات الفرنسية في أفريقيا وزبون هام لصناعة الأسلحة الفرنسية كما يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين الأمر الذي دفع فرنسا لإتباع سياسة الحياد إزاء الدولتين حرصا على مصالحها،ولا يحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف إذا مال ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحها مع عدم إثارة عداء الطرف الآخر، ونجد ذلك بوضوح في موقف فرنسا الداعم لموريتانيا عند محاولتها التوصل إلى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر وأعلنت أن رغبة موريتانيا في السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولي .

كما أن فرنسا تنظر إلى دول المغرب العربي على أنها مرتبطة ثقافيا وحضاريا بها وبالفرنكوفونية،وتعمل على توظيف سياستها تلك من خلال العمل على تقارب النخب الفرنكوفونية بهدف استخدام هذه النخب كطبقة مؤيدة وأدوات نفوذ ثقافي وسياسي للسياسة الفرنسية في دول المغرب العربي،فالمجتمع المغاربي يعاني من(أزمة هوية)،فهناك أصحاب الاتجاه العروبي والداعين إلى الهوية الإسلامية،والمتفرنسين الذين يدعون إلى الفركوفونية ،وتظهر أزمة الهوية تلك بشكل واضح في الجزائر التي يعتبرها التيار الفركوفوني امتدادا حضاريا لفرنسا،وأكثرهم يسيطرون على المناصب العليا في هيكل إدارة الدولة ،ومصالحهم القوية مع فرنسا،أما تونس فتتمتع بتمازج ديني وعرقي،والهوية العربية واضحة فيها،رغم المحاولات التي قام بها بورقيبة لضرب الهوية التقليدية للمجتمع التونسي منذ الاستقلال،أما المجتمع المغربي فالخيار العربي الإسلامي واضح فيه بشكل

كبير ومنذ فترة طويلة فالدولة تستمد أحد مصادر شرعيتها من الشرعية الدينيـــة والملـــك الحسن الثاني يطرح نفسه كأمير للمؤمنين ومن بيت النبوة[1]

٢. **أسبانيا:** تقتضي علاقات أسبانيا ومصالحها الاقتصادية ضرورة الاحتفاظ بعلاقـــات ودية مع كل من الجزائر والمغرب فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للـــصادرات الأسبانية في أفريقيا كما تتخوف من ناحية أخرى أن تثير المغرب دواعيها الإقليمية على إقليمي سبتة وبليلة . كما أن أسبانيا تهدف إلى ضمان مصالحها الاقتصادية مع المغرب وخصوصا فيما يتعلق بالفوسفات وحقوق الصيد علـــى شـــواطئ المحـــيط الأطلسي إلى جانب تلك العلاقات فهناك ضغوط جبهة البوليساريو وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الأسبانية .

٣. **الاتحاد السوفيتي سابقا (روسيا):** نبعت علاقات الاتحاد السوفيتي السابق مـــع دول المغرب العربي وخصوصا الجزائر وليبيا من خلال توافق رؤيتهمـــا الاســـتراتيجية المشتركة تجاه المشاكل المغاربية ،ولقد استخدمت روسيا علاقاتها السياسية من خلال تعزيز قدرات الجزائر وليبيا العسكرية،فالجزائر وليبيا تمتلك القدرة المالية على دفع نفقات التسلح وهو ما ساهم بشكل كبير في تعزيز قدرتها العسكرية التـــي انعكـــست على زيادة حدة الأزمة مع المغرب، التي عملت كذلك على الارتباط معه بعلاقـــات اقتصادية فمثلا في عام ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجاري قيمتـــه ٢ بليـــون دولار تحصل بموجبه موسكو على الفوسفات في مقابل حصول المغرب على الـــنفط والكيماويات وسفن الشحن ،أي انعكست عدم قدرة المغرب على الدفع إلـــى إتبـــاع أسلوب المقايضة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول العظمى.

---

[1] العملة،احمد مصطفى،أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي،ص١٠٢١

٤. **الولايات المتحدة الأمريكية:** تنطلق الولايات المتحدة في علاقاتها مع دول المغرب العربي من رؤيتها الاستراتيجية لمنطقة شمال أفريقيا ولذلك فهي علاقات غير متساوية فمثلا علاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادي في حين أن علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة جيو-استراتيجية إضافة إلى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية في الأراضي المغربية لذلك فان واشنطن انحازت في علاقاتها قليلا إلى المغرب في صراعها على الصحراء حيث أيدت الولايات المتحدة اتفاقية مدريد عام ١٩٧٥ وقدمت للمغرب الأسلحة والمعدات وساهمت مساهمة فعالة في بناء الجدران الأمنية في منطقة الصحراء الغربية . كما تبنت الولايات المتحدة موقف الإسلاميين في حربهم ضد السلطة المركزية الجزائرية على اعتبار أن تطور قوى السوق قد توقف في الجزائر من ناحية اقتصادية وان اقتلاع جذور الثقافة الفرنسية والقوى المساندة لها من أولويات السياسية الأمريكية من ناحية سياسية،واعتبرت الولايات المتحدة أن انتهاك شرعية الأنتخابات أدت إلى إغلاق بعض المنافذ التي تحاول الجزائر من خلالها تحسين وضعها الاقتصادي-حيث المساعدات المالية والاقتصادية لم تكن إلا في أيدي نادي باريس-حيث الديون الجزائرية متراكمة ومشكلة جدولتها، وشروط المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها واشنطن (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) حيث أن موافقتها لا تمر سوى عبر البوابة الأمريكية التي طلبت من الجزائر رهن موانئها لحلف الأطلسي وإنشاء شراكه خاصة معها تقضي باستخدام الموانئ الجزائرية من قبل الأسطول الأمريكي مقابل تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية للجزائر لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها[1].

---

[1] مهابة،أحمد،الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية،السياسة الدولية،العدد ١٢٨ نيسان ١٩٩٧،ص١٦٨.

وزن العوامل الاقتصادية في الصراعات السياسية في دول المغرب العربي

هل العوامل الاقتصادية هي التي تحرك الصراعات السياسية؟ أم أن العوامل السياسية تستغل الأدوات الاقتصادية فقط ؟

يمكن معرفة أهمية العوامل الاقتصادية في الصراعات السياسية لدول المغرب العربي من خلال التطور السياسي والاقتصادي عبر المراحل التاريخية التالية:

أولا: مرحلة الاستعمار

نتيجة الصراع السياسي والاقتصادي بين القوى الاستعمارية أصبحت المستعمرات تمثل رمزا للقوة القومية لتلك القوى،وهو ما انعكس على ميزان القوى الدولي،حيث تم إدماج المستعمرات في النظام الاقتصادي الدولي مما أدى إلى وجود هياكل اقتصادية تابعة استمرت حتى بعد استقلال تلك المستعمرات وسيادتها السياسية وسيطرتها الاقتصادية على مواردها الطبيعية، أي أن دول المغرب العربي لم تكن تمتلك كيانات سياسية مستقلة لذلك فقدت الإرادة السياسية التي انعكست على العلاقات البينية الاقتصادية والسياسية البينية الضعيفة، وقد صاحب التغيرات في هيكل العلاقات السياسية لتلك الدول التي استقلت تغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية أيضا،انعكس على التفاعلات الاقتصادية الدولية ،ونظرا للقيود التي فرضها الهيكل السياسي الدولي على المنافسة بين الدول العظمى في تلك الفترة،فقد تساوت أهمية ووزن العوامل الاقتصادية والسياسية في تلك المرحلة ،والتي تم فيها طرح موضوع الوحدة المغاربية كمفهوم مثالي لا يوجد فيه دور للعوامل الاقتصادية.

ثانيا: مرحلة الاستقلال وظهور الكيانات السياسية

تميزت تلك المرحلة بضرورة تصفية الاستعمار كمطلب أساسي لدول المغرب العربي متجاوزة المشاكل التي كانت بينها ،والحد من الجدل الدائر حول العائدات الاقتصادية والثروات الموجودة وكيفية تقاسمها.وبعد ظهور دول المغرب العربي ككيانات سياسية مستقلة،أصبح العامل السياسي هو المسيطر في قيادة التطور الاقتصادي بارتكازه على مفهوم الأمن والقوة للدولة، ومحاولة تدعيم قوتها داخليا وخارجيا،أي سيادة النظرية الواقعية وتركيزها على السياسة العليا (الموضوعات العسكرية ،والسياسية). وأصبحت التفاعلات الاقتصادية لدول المغرب العربي هي المجال الأساسي للصراع السياسي،حيث أصبح الاقتصاد أداة من أدوات رسم السياسة الخارجية لدول المغرب العربي، فالمصالح القومية المرتبطة بعنصر القوة هي التي كانت مسيطرة من اجل تقوية الدولة التي افترض أنها تنبع من امتلاكها للثروات القومية(المذهب التجاري).

وبرز في هذه المرحلة التاريخية دور العامل الاقتصادي كعامل رئيسي في الصراعات السياسية المغاربية،ففي عام ١٩٦٣ حصلت أول مواجهه عسكرية بين الجزائر والمغرب على منطقة تندوف الغنية بالنفط،أي حاولت كل دولة تدعيم القوة السياسية للدولة بامتلاكها للموارد الاقتصادية[١].

ثالثا: مرحلة التعاون

في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي بدأت المعطيات المحيطة بالمنطقة المغاربية تتغير،حيث تراجعت العائدات الجزائرية من البترول والغاز في مقابل ارتفاع الأعباء السياسية والاجتماعية الناجمة عن تحمل تكاليف احتضان جبهة البوليساريو والحرب الأهلية

---

[١] دورتي،جيمس،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ص٥٩.

الجزائرية بين السلطة والإسلاميين،مما أدى إلى إضعاف دور المؤسسة العسكرية في توجيه السياسة الخارجية للجزائر والاتفاق على تسوية نزاع الصحراء الغربية عبر إجراء استفتاء بإشراف دولي.

كما أدت سياسات المحاور الثنائية وخصوصا المحور المغربي الليبي إلى تحييد الدعم الليبي للجزائر وجبهة البوليساريو(حيث استطاعت المغرب من خلال توقيع الوحدة المغربية الليبية عام ١٩٨٤)، مقابل المحور الجزائري التونسي الموريتاني ،حيث مثل الدعم الجزائري لتلك الدول حالة من الاستنزاف المتواصل للقدرات المالية الجزائرية،كل تلك الأحداث أدت لإضعاف كافة الأطراف، وكل تلك المتغيرات ساهمت في إعادة الاعتبار للعوامل الاقتصادية،وفصلها عن العلاقات السياسية، وفصل القوة عن السلطة أو فصل السياسة عن الاقتصاد،من خلال تقسيم العمل بين دول المغرب، وهو ما ساهم في التقليل من حدة الصراعات بين هذه الدول في تلك الفترة، وإنشاء الاتحاد المغاربي على اعتبار أن عملية التكامل الاقتصادي ستضعف الحدود السياسية وتؤدي إلى التكامل السياسي (سيادة النظرية الليبرالية الجديدة).

رابعا :مرحلة الانفصال والانهيار في الاتحاد

أدى تمسك دول الاتحاد بمفهوم مركزية الإقليم، أي من يسيطر على النظام الاقتصادي يهيمن على النظام السياسي إلى إعادة الصراعات السياسية بين دول المغرب العربي من جديد، فازدواجية السلوك لدول المغرب العربي بين البحث عن القوة والبحث عن الثروة والرخاء في نفس الوقت ساهمت بشكل مباشر في عدم وضوح تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات السياسية أو العكس.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن العوامل الاقتصادية كانت هي المسيطرة في بعض المراحل الزمنية وخصوصا في فترة استقلال دول الاتحاد بينما أصبحت العوامل السياسية هي المسيطرة في مراحل تاريخية لاحقة بعدما تم تثبيت دعائم تلك الدول ،ومثل توزيع القوة في النظام الدولي حاليا وفي السابق الإطار الذي من خلاله برزت إمكانية الصراع أو التعاون من حيث المقايضة بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية لدول المغرب العربي.

النتائج والخلاصة

سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور العوامل الاقتصادية في الصراعات السياسية،وقسمت الباحثة الدراسة إلى أربعة فصول،تناول الفصل الأول فيها العلاقة الجدلية بين المتغيرين السياسي والاقتصادي وأيهما يقود الآخر،والمدارس الفكرية للاقتصاد السياسي الدولي عبر المراحل التاريخية المختلفة،وكانت الخلاصة أن المدارس الفكرية المختلفة التي درست العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية لم تصل في تأكيدها إلى حد القول بتفوق تأثير الاقتصاد على السياسة أو العكس، بل بينت أن هناك نوع من الاندماج والتفاعل بين الاقتصاد والسياسة،أما الفصل الثاني فتناول،الواقع الاقتصادي لدول المغرب العربي والإمكانات الاقتصادية في تلك الدول، واستنتجت الباحثة أن الواقع المغاربي انطلق بعد الاستقلال من مبادئ سياسية واقتصادية غير متناسقة أدت فيما بعد إلى أوضاع اجتماعية وفكرية غير متجانسة.

أما الفصل الثالث من الدراسة فتناول الصراعات السياسية بين دول المغرب العربي، حيث بينت الباحثة أن بداية الاستعمار الغربي لدول المغرب العربي مثلت بداية تشريع عملية التجزئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد أن كانت منطقة موحدة سياسيا وجغرافيا، وهو ما شكل بداية الخلافات والصراعات السياسية والاقتصادية بين دول المغرب العربي، وساهم في خلق بؤر توتر دائمة في المنطقة المغاربية منعا لحدوث وحدة مستقبلية وتكريس الدولة القطرية على حساب الوحدة.

أما الفصل الرابع من الدراسة فتناول أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية في دول المغرب العربي حيث بينت الباحثة أن تباين النظم السياسية فيها أدى إلى التباين في بنية تلك الكيانات وتباين سلوكها السياسي والاقتصادي وهو ما انعكس على علاقاتها الإقليمية والدولية والمحلية من خلال تباين مؤسسات المجتمع المدني واختلاف توجهاتها باختلاف توجه القيادة السياسية داخل كل مجتمع من مجتمعات المغاربية .

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

١. بين التحليل أن بدايات التنمية القطرية كان فيها الأهمية للمتغير السياسي،على حساب العامل الاقتصادي من خلال جعل الاقتصاد وحركته خاضعين للسيطرة السياسية، حيث هيمنت السلطة السياسية على الفائض الاقتصادي ووجهته لخدمة أهداف الدولة بالدرجة الأولى،على حساب أهداف المجتمع المدني ومؤسساته التي لم تستطع أن تشارك بفاعلية في صنع القرار السياسي وظلت تابعة للنظم الحاكمة. وهو لا يتوافق مع فرضية الباحثة في أن العوامل الاقتصادية تتحكم بالعوامل السياسية،خصوصا في بداية إنشاء الكيانات السياسية.

بين التحليل أن العوامل الاقتصادية استخدمت نسبيا في بعض المراحل التاريخية كأدوات في رسم السياسة الخارجية،وأصبحت عوامل رئيسية في الصراع في مراحل تاريخية أخرى، وهو ما يؤيد جزئيا فرضية الباحثة في أن العوامل الاقتصادية محركة للعوامل السياسية ومساندة لصانع القرار السياسي في عملية صنع القرار وخصوصا في الفترات التاريخية التي تشهد تحولات جذرية في سمات وخصائص النظام الدولي.

خريطة (رقم ١)

النزاعات الحدودية بين دول المغرب الكبير

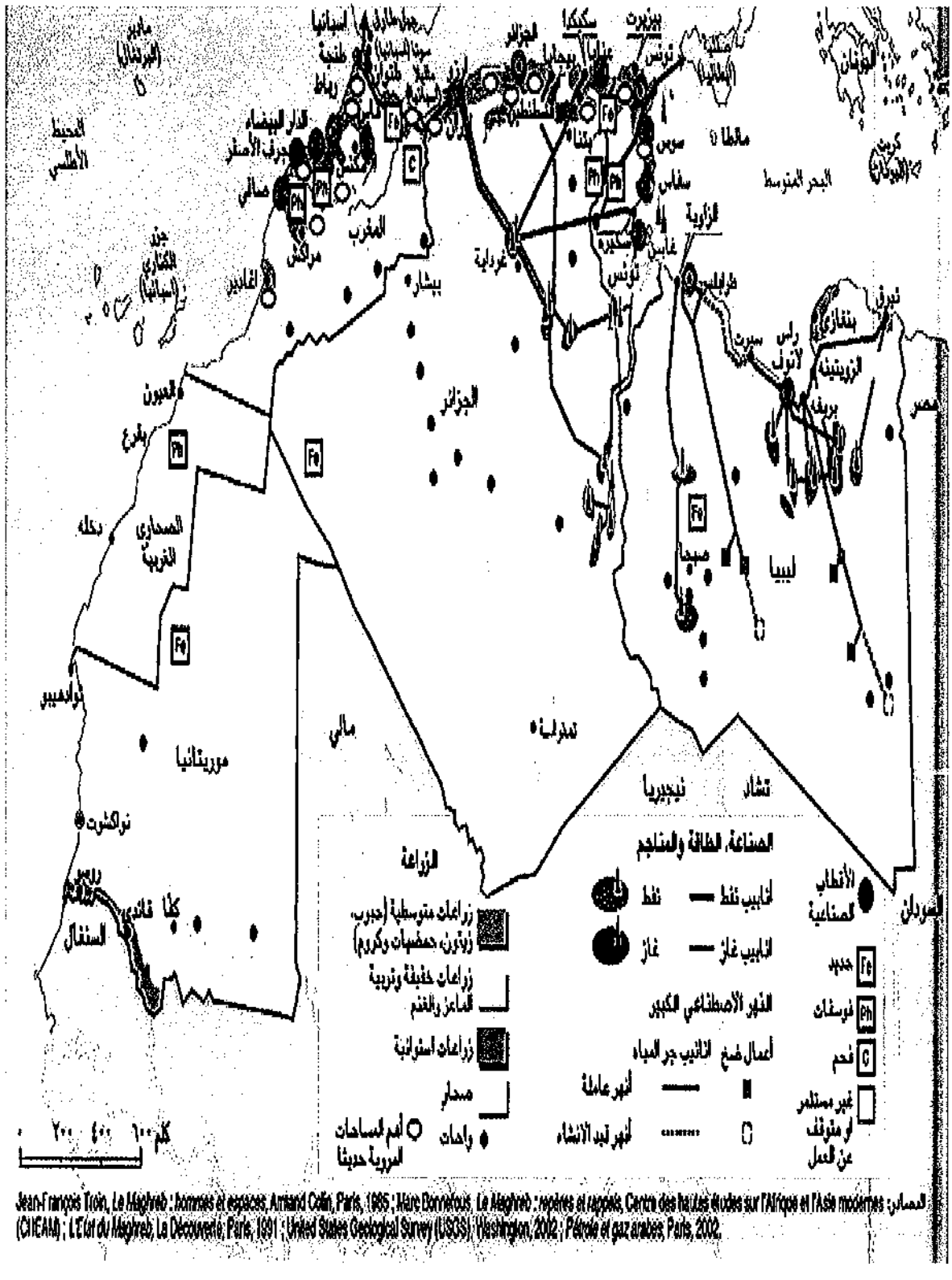

Jean-François Troin, Le Maghreb : hommes et espaces, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marie Dominique, Le Maghreb : repères et rappels, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; L'Etat du Maghreb, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; Pétrole et gaz arabes, Paris, 2002.

خريطة (رقم ٢)

خريطة المدن و مراكز التوطين الرئيسية بالصحراء الغربية

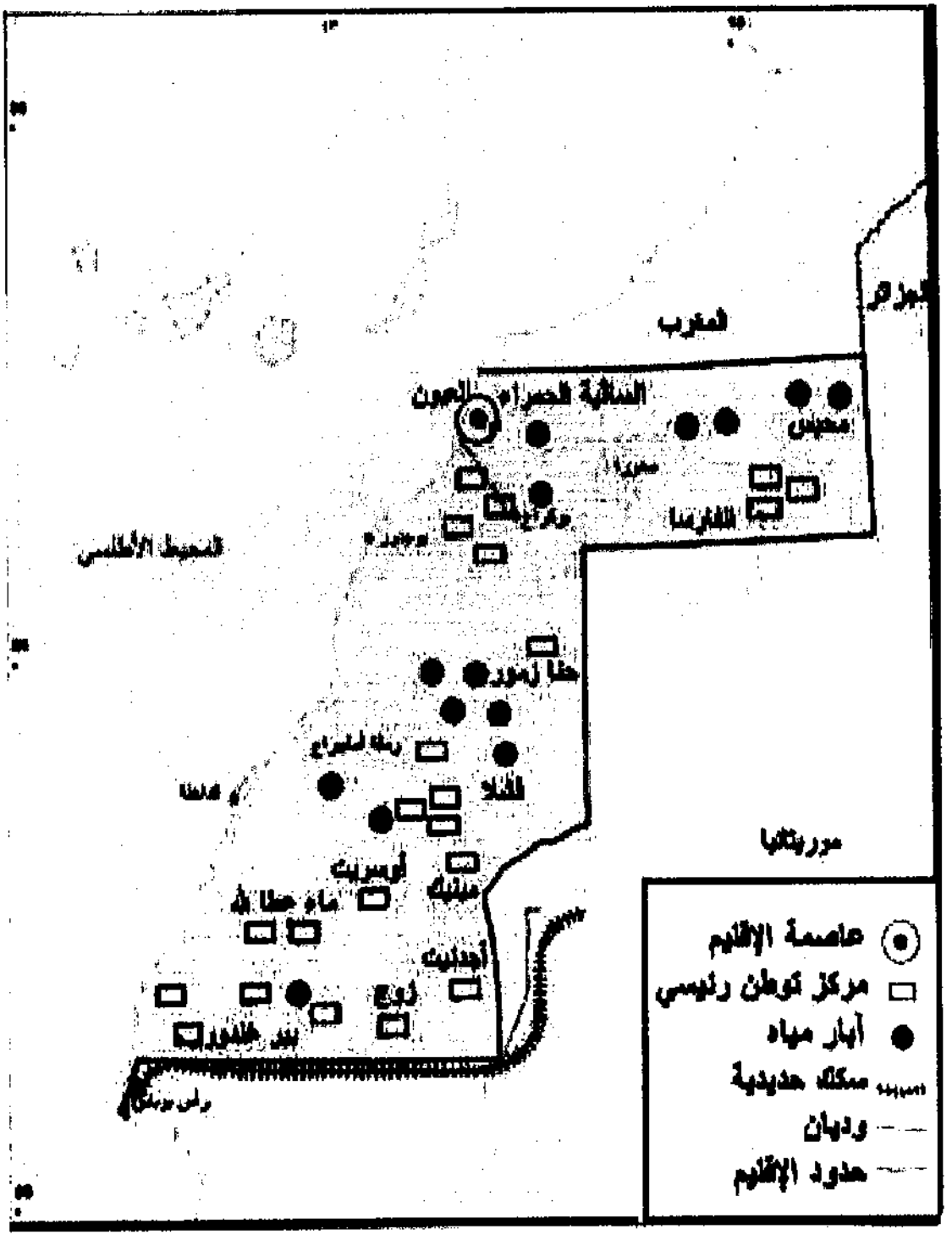

خريطة (رقم ٣)

خريطة التقسيم الإداري و الجغرافي للصحراء الغربية

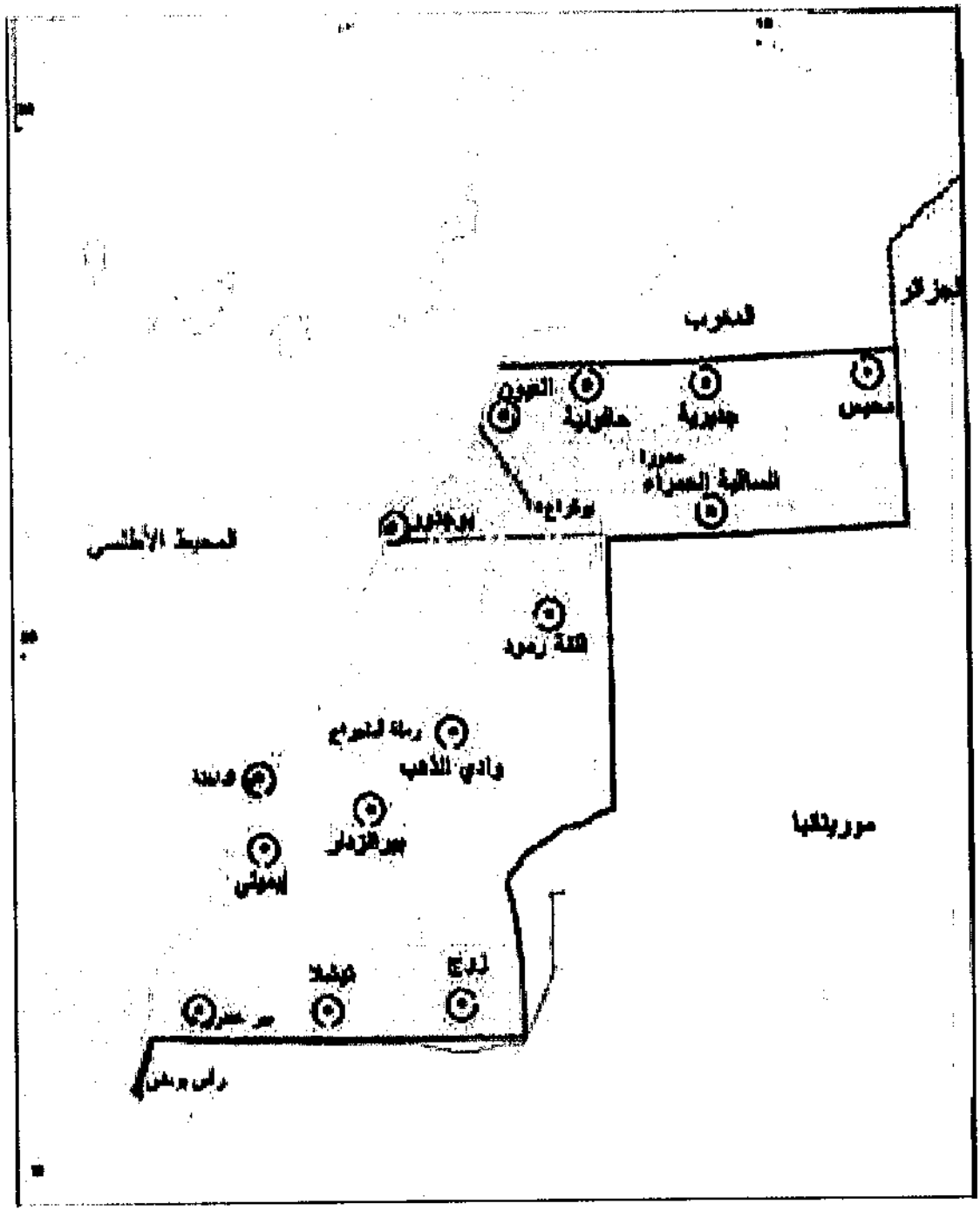

خريطة (رقم ٤)

خريطة الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

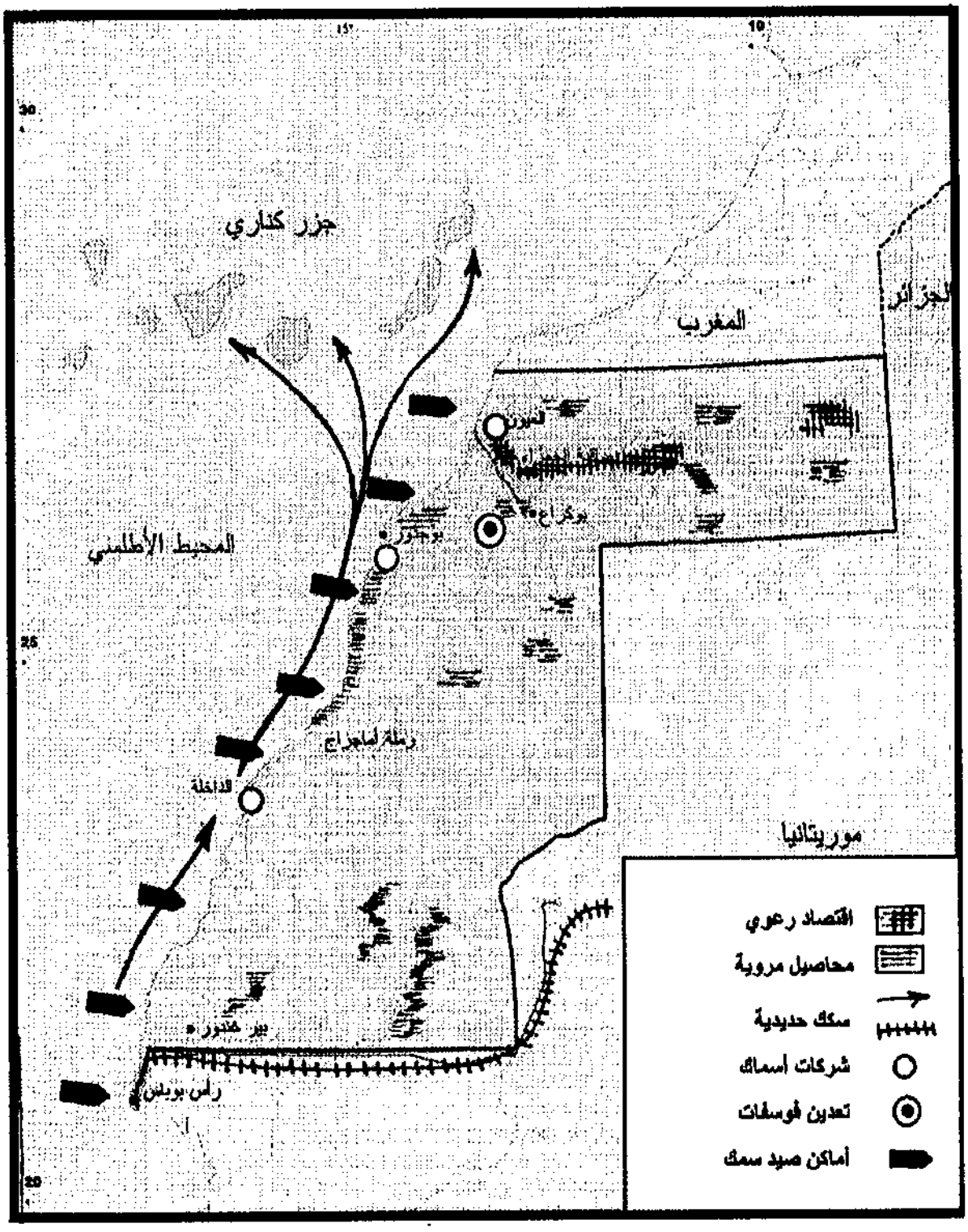

المراجع

- المراجع باللغة العربية

١. إبراهيم ،سعد الدين،تقرير الملل والنحل والاقليات:دول المغرب العربي،التقرير السنوي الثامن،القاهرة،مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،٢٠٠٥

٢. احمد،يوسف احمد،الصراعات العربية-العربية،بيروت-لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،١٩٨٨.

٣. أوسكار،لانكه،الاقتصاد السياسي،ترجمة محمد سلمان حسن،دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت،الطبعة الرابعة،١٩٨٢.

٤. إسماعيل،سلمان،الجذور التاريخية لمغرب موحد،مجلة شؤون عربية،اب١٩٨٣،العدد

٥. الجابري،محمد عابد،إشكاليات الفكر العربي المعاصر،بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،١٩٨٩

٦. الجاسور،ناظم عبد الواحد،الجزائر:محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص١٣٦

٧. التومي،محسن،في وحدة المغرب العربي:تحرير محمد عابد الجابري،مركز دراسات الوحدة العربية،مركز الدراسات العربية المتوسطية،بيروت،الطبعة الاولى١٩٨٧

٨. العلوي،سعيد بنسعيد،الوطنية والتحديثية في المغرب،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى ١٩٩٧

٩. الهرماسي،عبد اللطيف،جماعات الإسلام السياسي في المغرب العربي،مجلة الموقف،تونس،العدد١ آب ١٩٩٢،ص٧٦-٧٧.

١٠. الأنصاري،محمد جابر،تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية،بدون طبعة

١١. الرميحي،محمد،الإعلام والعمل الاقتصادي العربي المشترك،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،الحلقة النقاشية العاشرة،نوفمبر١٩٨٦-ابريل١٩٨٧

١٢. الودريني،احمد عياض،المغرب العربي الكبير،من الواقع إلى المشروع،مجلة شؤون عربية،آب ١٩٨٣،العدد٣٠

١٣. بن اشنهو، عبد اللطيف، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية ،،في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ،بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ ،١٩٩٠

١٤. بوران،بول،الاقتصاد السياسي للتنمية،ترجمة ،احمد فؤاد بلبع،بيروت-دار الحقيقة الطبعة الثانية،١٩٧١.

١٥. بيلا بلاسا،نظرية التكامل الاقتصادي،ترجمة محمد عبد العزيز احمد،محمد الجبالي عبدالرحمن شبل حسن،سلسلة اخترنا لك العدد١٨٨،القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٤.

١٦. مهابة،احمد،مشكلات الحدود في المغرب العربي،القاهرة-مصر،مجلة السياسة الدولية،العدد١١٢ ،يناير١٩٩٣.

١٧. .....مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود،القاهرة،مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٦،يوليو١٩٩٦.

١٨. .....الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية السياسة الدولية،العدد ١٢٨نيسان ١٩٩٧،ص١٦٨.

١٩. .....مشكلة سبته ومليلة بين المغرب واسبانيا،السياسة الدولية العدد١١٢،ابريل ١٩٩٣.

٢٠. ..... مشكلة الحدود في المغرب العربي،السياسة الدولية،العدد١١١

٢١. مرسي،فؤاد،الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة-الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،العدد١٤٧،اذار ١٩٩٠.

٢٢. مرسي،مصطفى عبد العزيز،العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك،مجلة شؤون عربية،العدد١١٣،ربيع ٢٠٠٣.

٢٣. ناديا محمد،مصطفى،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،مجلة العلوم الاجتماعية-الكويت،المجلد١٤،العدد٣،خريف١٩٨٦

٢٤. ناصر،ثابت محمد،ناصر،ثابت محمد،العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي،عمان-دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،٢٠٠١.

٢٥. الندوة الفكرية "دور الدولة في النشاط الاقتصادي"،تحرير علي نصار،بيروت-لبنان ،دار الرازي للطباعة والنشر،الطبعة الاولى ،١٩٩١.

٢٦. السيد علي،عبد المنعم،دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية:دراسة في اثر ثلاثي"الأيدلوجيا،الاقتصاد والسياسة"،مجلة بحوث اقتصادية،العدد٥،السنة ١٩٩٦

٢٧. روبرت،أ،دال،التحليل السياسي الحديث،ترجمة علاء أبو زيد،علي الدين هلال،الطبعة الخامسة القاهرة،١٩٩٢

٢٨. الغامدي،عبدالله،الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة:دراسة تحليلية،مجلة العلوم الاجتماعية-الكويت،مجلد٢٥ عدد٤،شتاء١٩٩٧

٢٩. العزام، عبد المجيد، الزعبي،محمود، دراسات في علم السياسة، عمان، بدون طبعة ١٩٨٨

٣٠. هارون،علي احمد،اسس الجغرافيا السياسية،دار الفكر العربي ،الطبعة الاولى ٢٠٠١.

٣١. هلال:علي الدين،الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية:دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية،مجلة السياسة الدولية،العدد٧٥،يناير١٩٨٤.

٣٢. ..... مفاهيم الديموقراطية في الفكر السياسي الحديث، الندوة الفكرية عن أزمة الديموقراطية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية،١٩٨٧.

٣٣. تيلور،بيتر،فلنت،كولن،الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر،ترجمة عبد السلام رضوان،اسحق عبيد،سلسلة عالم المعرفة،العدد ٢٨٣،يوليو٢٠٠٢.

٣٤. هدسون،جون،هرندر،مارك،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة طه منصور ،محمد عبد الصبور،السعودية-دار المريخ للطباعة والنشر،الطبعة الأولى ١٩٨٧.

٣٥. دورتي،جيمس،بالتسغراف،روبرت،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة:وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر-بيروت،الطبعة الاولى،١٩٨٥.

٣٦. فرج الله،سمعان بطرس،العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين،الجزء الأول،مكتبة الانجلو المصرية،١٩٨٠،الطبعة الثانية

٣٧. مقلد،إسماعيل صبري،ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية:الإطار النظري العام،مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد٤،العدد٣،خريف١٩٨٦.

٣٨. عبد الخالق عبدالله،التبعية السياسية، على شبكة الانترنت،www.alharamain.com

٣٩. هشام النعاج،سيناريو ابستمولوجي حول العولمة-طروحات أساسية،مجلة المستقبل العربي-بيروت،العدد ١٩٩٩،٢٤٧

٤٠. معراج،جديدي،عبد المجيد،زعلاني،بعض جوانب تجربة دول المغرب العربي في التكامل الاقتصادي،مجلة شؤون عربية أب ١٩٨٣،العدد٣٠

٤١. أمين،سمير، الدولة والسياسة والاقتصاد،المستقبل العربي،العدد١٦٤،تشرين أول،١٩٩٢.

٤٢. اتحاد المغرب العربي،الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة،مجلة دراسات دولية-تونس،العدد٥٠مارس١٩٩٤،ص٦٠-٦٣

٤٣. العيسوي، إبراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم والمتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩،ص١٧٦.

٤٤. الساقي،سعدون مهدي،أثر الميزان التجاري العربي على اقتصاديات الدول العربية ١٩٩٠-١٩٩٩في المؤتمر العلمي الثالث ،جامعة اربد الأهلية-الأردن في الفترة من ١٤-١٥ أيار ٢٠٠٢م.

٤٥. عريقات،حربي محمد،التكامل الاقتصادي وتحديات التنمية وافاق المستقبل في الوطن العربي المؤتمر العلمي الثالث ،جامعة اربد الأهلية-الأردن في الفترة من ١٤-١٥ أيار ٢٠٠٢م

٤٦. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، التقرير الدولي للاستثمار،جنيف.

٤٧. الفارسي، عيسى محمد،اقتصاديات دول الاتحاد المغرب العربي في ظل الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية،في المؤتمر العلمي الثالث المنعقد في جامعة اربد الأهلية

٤٨. الشامي،علي ،الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي،بيروت-لبنان،دار الكلمة للنشر،الطبعة الأولى ،١٩٨٠،ص٤٣

٤٩. شقير،محمد لبيب،الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الجزء الاول،الجزء الثاني الطبعة الاولى١٩٨٦.

٥٠. .....التكامل الاقتصادي:ساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي،في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،الطبعة الأولى ١٩٩٠

٥١. شوقي،محمود،الأمن القومي والعلاقات الدولية،السياسة الدولية -القاهرة،مركز الدراسات السياسة الاستراتيجية بالأهرام،السنة٣٣ العدد١٢٧ يناير١٩٩٧.

٥٢. الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي،مجلة دراسات دولية-تونس،العدد ٥٠،مارس١٩٩٤

٥٣. الوثائق الاساسية لاتحاد المغرب العربي،الامانة العامة ،الرباط،مطبعة المعارف الجديدة،١٩٨٩

٦٣. مقلد ،إسماعيل صبري ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية :الإطار النظري العام، جامعة الكويت ،–الكويت ،مجلة العلوم الاجتماعية ،المجلد ١٤، العدد ٣، خريف ١٩٨٦ ، ص ١١٠.

٦٤. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أيلول ٢٠٠٣،ص٩٤

٦٥. شدود،ماجد،الأمن القومي العربي والمتغيرات الدولية ،مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٩، العددان ٣٣–٣٤، حزيران ١٩٩٣، ص ٧١.

٦٦. الصيداوي،رياض،تفكك النخب الحاكمة في الجزائر،لبنان–شؤون الأوسط مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،العدد٤٨،آب ٢٠٠٠.

٦٧. العقاد،صلاح،السياسة والمجتمع في المغرب العربي،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،بلا طبعة،١٩٧١،ص١٨٥

٦٨. ولعلو ،فتح الله ،النظام الاقتصادي العالمي والعالم الثالث ،إشكالية موقع الاقتصاد العربي ،في، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، بيروت–لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط ١ ، ١٩٩٠،ص ١٠٧.

٦٩. الأمام ، محمد محمود ،التكامل الاقتصادي:الأساس النظري والتجارب الإقليمية ،مع الإشارة إلى الواقع العربي ،في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ،بيروت–لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ ،١٩٩٠

٧٠. .....الاعتماد المتبادل:تحليل الظاهرة وتحديد المفاهيم،في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٠

٧١. عبيد، مجدي علي ، صراع الصحراء الغربية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٥، ينـــاير ١٩٨٩، ص ١٣٠-١٣١.

٧٢. النجار،سعيد،الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالاشارة إلى الواقع العربـــي، فـــي الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي،ص٣٧.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Immanuel,Wallerstien,THe Inter State structure of the Modern World System,in International Theory:positivism and byend,edited by Steve Smith,camridge university,first edition,2001.p91.
2. Susan,Strange,Political Economy and International Relation, in International Relation Theory today,edited Ken Booth,Stev Smith,polity press,1995,p155by Powell to Visit 3 Authoritarian Allies In Regain.USA Today,DEC 01,2003,Ebsco internet.
3. Zunes, Stephen; ALGERIA, THE MAGHREB UNION, AND THE WESTERN SAHARA STALDMATE.Arab Studies Quarterly.Summer 95.EBSCO HOST INTERNET